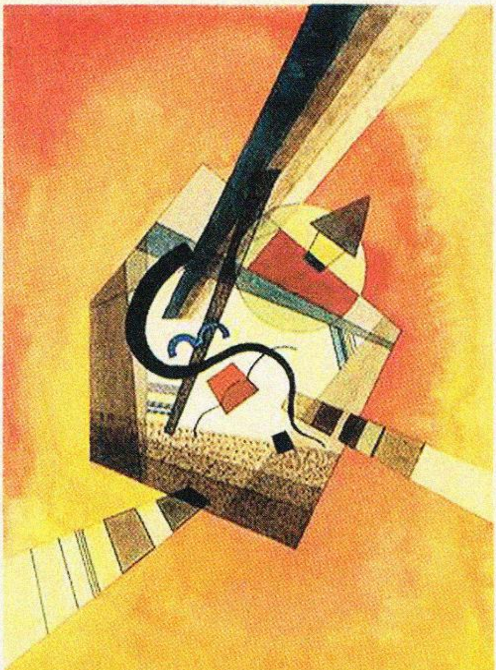
فرانسوا بيرو

الجمهور والطبقة



ترجمة: د. ناجي الدراوشة

التكوين

الجمهور والطبقة

فرانسوا بيرو

الجمهور والطبقة

ترجمة:

د. ناجي الدراوشة

التكوين

فرانسوا بيرو : الجمهور والطبقة
ترجمة : د . ناجي الدراوشة
الطبعة الأولى 2012

هاتف: 00963 112236468
فاكس: 00963112257677
ص . ب: 11418 دمشق. سوريا
www.attakwin.com
info@attakwin.com

توطئة

غالباً ما يثير الجمهور والجماهير ريبة وجلة تخفي الاحتقار.

ولم يدخل الجمهور والجماهير زمناً طويلاً ميادين التاريخ والأدب وحتى علم الاجتماع إلا على استحياء.

ألا تعرض الجماهير نفسها للنظر والذهن على أنها أشبه بكتل كيانات مبهمة عديمة الشكل وساكنة شبيهة بالأشياء؟

وربما أُجْرِيَ اختراق بمناسبة رسائل الإعلام الجماهيرية حينما أعيد بناؤها كأدوات استكشاف إنساني قوية على يد عقول خلاقة عظيمة مثل بيير سافر وعندما أُدرِكت، في قدرتها على التربية والتأهيل الاجتماعيين، حسَب دروس علماء اجتماع أكفاء ومجددين مثل جان كازانوف.

بيد أنه، قد يقال، لماذا يلجأ عالم مهنته الاقتصاد «إلى دراسة الجماهير، نقصد هذه الأعداد الهائلة من الأفراد التي يجبرها الحدث أو تَغَيُّر البنيات على الكفاح من أجل الأمور الأولية، وكذلك دراسة الجمهور، نقصد كُلَّ مجموعة واسعة كالأمة أو المدينة أو النوع البشري إذ يُرَدّ فيها الإنسان إلى الخصائص الأولية والأساسية والمشتركة؟».

أجيبُ أن عالم الاقتصاد، إن كان واعياً بجدية مهمته وبالمقتضيات المعقدة لمهنته، لا يمكن أن يعفي نفسه من اتخاذ موقف إزاء الجماهير والجمهور إذ يجب فيما يبدو لي أن نطبّق على عالم الاقتصاد مقالة لينين في الرجل السياسي: إنه يخون خطّه إن خاف من الجماهير.

وعلى نحو أشد وضوحاً:

ـ ثمة صعود للجماهير وارتقاء للجمهور يتعلقان بديناميكية التأطير، إذ تحدد النماذج الكمية فيه موقعها وترتدي معناها.

ـ النماء التام للمورد البشري، لكل كائن إنساني بلا استثناء، إنما هو المسلمة لعلم اقتصاد علمي، بدونه، تكون حالات الوصول إلى الحد الأعظم قابلة للنقاش على الدوام؛ وتتضمن هذه المصادر الأخذ بالحسبان للجماهير والجمهور.

ـ وأخيراً يجب أن يعاد اليوم وضع صراع الطبقات لكي يكون مفهوماً فهماً صحيحاً في جدلية الجمهور ـ الأقلية، إذ لم يعد العصر لحسن الحظ ذلك الوقت الذي يزعمون فيه، في الاقتصاد، ممارسة العلم مع الرفض، مرة وإلى الأبد، لكل موقف صراع، لا ينسجم طبعاً مع سعر المنافسة التامة.

وعسى أن يرغب القارئ في أن يأخذ في الحسبان الصعوبة البالغة التي يلاقيها كل من يريد أن يُبْلِغ في صفحات قليلة وثائق تراكمت أثناء سنوات عديدة وحصيلة نتائج أبحاث سابقة[1].

ما رغبت، بأي ثمن، في أن أرفض دعوة ميشيل راغون وأحرم نفسي من ميزة الاتصال الفكري بالجمهور الواسع لهذه المجموعة الممتازة.

باريس، 25 كانون أول 1972

---

(1) انظر، فرانسوا بيرو، «الضياع والمجتمع الصناعي»، مجموعة «أفكار»، غاليمار، باريس، 1970، 184 صفحة، «الصناعة والإبداع الجماعي»، دار النشر الجامعية الفرنسية، باريس، 1970، المجلد الثاني، 325 صفحة، المجلد الأول، 204 صفحات؛ «الاقتصاد والمجتمع»، دار النشر الجامعية الفرنسية P.U.F، 1963، أقدم شكري الجليل إلى الآنسة م. جانو التي رغبت في مساعدتي على إنجاز المخطوطة.

جدلية الطبقات وجدلية الجمهور ـ الأقلية

إن الوضع الثوري في العالم مختلف جداً عما كان يحملنا على توقعه تعميم فكرة ك. ماركس والماركسية اللينينية.

حقاً، تتصارع الطبقات ذات المنشأ الاقتصادي فيما بينها: على أن ذلك يحدد، بطريق التجربة المبتذلة، مناطق الصراع بين أرباب العمل ومأجوري الصناعة، غير أن طبقة شغيلة الصناعة المأجورين واليدويين لا تستفيد في الاتساع النسبي ولا في التلاحم ولا في الصلابة، الدفاعية أو الهجومية. فهي لا تسيطر على الصراعات الاجتماعية في الأمة ـ وأقل من ذلك أيضاً على مستوى العالم ـ ولا تعيد تشكيلها.

في روسيا السوفياتية، التي يوحي المذهب الرسمي فيها بأن الطبقات قد امحت، اندمج عمال الصناعة والفلاحون و«فئة المثقفين» عن طريق التنظيم الاستبدادي لجهاز الحزب السياسي والإداري. ونتج عن ذلك مجموعة حكومية بيروقراطية وقومية إمبريالية؛ برزت على المسرح العالمي كقوة استقرار قبالة حركات الجماهير القوية والأقل تنظيماً ـ أيجب أن نقول: كقوة محافظة؟ ـ .

وفي الصين، حرك الحزب الجمهور البشري الذي ظل، رغم نجاحات التصنيع، ريفياً وزراعياً في الشطر الأعظم منه. وحينما رغب ماو أن يستعيد قبضته على قطعانه، فجّر ثورة ثقافية مخصصة للجمهور وجمهور الفقراء على نحو صريح. وأعلن أن السياسة التي

تحظى بدعمهم هي سياسة لا تقهر. وتدعو كلمة «ثورة ثقافية» ذاتها إلى التفكير على نحو جديد في العلاقة بين البنية التحتية ـ قوى إنتاجية وعلاقات إنتاج ـ والبنية الفوقية أو الإيديولوجيا. وعلى كل حال، جوبه العمل النضالي بتحول بروليتاري سابق للصناعة، ودعاوة تكيّف العقول، خلافاً لما هو الأمر بمناسبة تقدمات البنية التحتية. وكان بؤس الريفيين والقرية الصينية في مركز عمل سياسي يتوخى الفاعلية على مساحات شاسعة ما أنشأت فيها الصناعة بعد مؤسساتها ولا حتى عممت آثارها.

وفي أمريكا الجنوبية والوسطى، في أمريكا اللاتينية كلها، ارتسمت مناطق بلبلة على صلة بثورة كوبا: التي تمثل رفضاً لسيطرة الشركات الكبرى الأجنبية والثقافة المستوردة قامت به مجموعة سكانية تحركها أقلية نشطة وليدة «محاربي العصابات». وليس صراع الطبقات حسب التقليد الماركسي أو الماركسية اللينينية هو ما يفسر الصراعات الاجتماعية تفسيراً صحيحاً في هذه المجموعات البشرية التي فيها السيادة مهددة والصناعة بسوء اقترانها بالزراعة وتتعرض إلى صنوف نمو بلا انتظام تابع للقرارات الخارجية. إذ تعلن الجماهير الزراعية التي عاملها كبار ملاك الأراضي حلفاء الرأسمالية الأجنبية معاملة قاسية وشريحة كبيرة من جماهير المدن التي حل بها الإملاق ولو أنها لا ترتبط بالصناعة، صنوف رفض شبيهة بما تعلنه «الفئة المثقفة» التقدمية: فهي تتمنى قطيعة سياسية أمنية غامضة أو سافرة، يريدها «محارب العصابات» في الأدغال والقائد النقابي في المصنع «والفئة المثقفة» في الجامعات، ولا ينتظر هؤلاء «الفاعلون» المتحمسون أن يعلن عالم اجتماع أن الثورة ناضجة وأن التصنيع يُحدث «طبقة» و«صراع طبقات». أو ما هو أقل أيضاً، أن الاقتصاد الرأسمالي ينشر رفاهية مؤقتة.

فالملاحظة العادية تغرينا بتجديد موقع ديناميك الطبقات في ديناميك الجماهير.

فقد تنوعت طبقة شغيلة الصناعة المأجورين؛ وشهدت تحسن وضعها المادي طوال القرن وحتى وضعها السياسي النسبي وانفصل التحول البروليتاري Proletarisation عن الشرط العمالي. غير أنه تثاقل في البلدان بلا صناعة، في مرحلة الاقتصادات الطبيعية أو في بدايات تصنيع موزع توزيعاً متفاوتاً جداً وسيء التنظيم.

وإذا استثنيا الجماهير المفتقرة للصناعة والمحرومة من الأمم الفعالة، تجلّى حضور نوعين من الجماهير ـ حضوراً فعّالاً وذا دلالة ـ في البلدان التي تطورت منذ زمن طويل، وهما: جماهير عمران المدن من جهة، وجماهير المستبعدين من النظام مثل جماهير الفقراء في البلدان الغنية من جهة أخرى.

إن هذه الجماهير التي تحركها مجموعات فعالة، وتحاول مجموعات صغيرة تنظيمها في أطر تنظيماً سياسياً، تحمل على الشك في كون صراع الطبقات الماركسية هو المحرك الوحيد للتطور المعاصر أو المحرك الرئيسي. فالمطالبات الخاصة بالجماهير المؤلفة من عناصر نشأت من طبقات متنوعة ومزيجُ إستراتيجيات الجماهير وإستراتيجيات الطبقات تجدد شروط صراع الفئات من أجل الاستيلاء على السلطة.

ويولد حضور الجماهير النشيط صعوبة أساسية أمام سير عمل الاقتصاد والمجتمع المعاصرين.

هل قدر الاقتصاد والمجتمع المعاصرين هو وضع الكثرة في خدمة عدد صغير؟ وهل الكثرة محكوم عليها بأن تظل أداة الحاكمين و«الفئات الثرية» التي تدعمهم؟ وهل يجب أن تُكبح حاجات

الجماهير ومطامحها في أيامنا، لا محالة. أياً كان النظام الاقتصادي، وأن تُلجم في وسط الوفرة لأن تراكم رأس المال يتطلب ذلك؟ أو أيضاً. لأن العمل يفتر إذا ارتفع مستوى معيشة الشغيل بقوة وسرعة؟ أو أيضاً لأن صنوف تفاوت وراثية، ولنقل «طبيعية»، هي من نصيب العدد الكبير الذي لا يمكن لأي جهد ثقافي أن يخرجه من وضعه المتدني؟

وهاهي مسألتنا باختصار:

هل يمكن، بالقدر الذي يُقَصِّر فيه صراع الطبقات الماركسية عن تحرير المضطهدين والمحرومين، أن ننتظر ترقية اجتماعية وأشكال مجتمع جديدة من قبول لصعود الجماهير والجمهور وتنظيم لها؟

هذا هو التساؤل الذي يجب أن تصوغه جميع النزعات الخلاصية إن هي أخذَتْ بعين الجد إعلان إيمانها. وهو أيضاً التساؤل الذي يفرضُه التاريخ عليها بأسلوب ماكر أو درامي، عن طريق تغلغل تدريجي أو انفجارات حربية.

ونعين حدود المشكلة بفحص:

- الدروب الظاهرة لصراع الطبقات الماركسي،
- ودلالة إستراتيجية الأحزاب الشيوعية الغربية،
- وأشكال حضور الجماهير الفعال وأسبابه.

* * *

كارل ماركس
وصراع الطبقات "عنده"

يكررون حتى الإشباع: ثمة عدد كبير من مفاهيم الطبقات عند ماركس ومن الأوصاف المطابقة. فهناك الطبقة التي يدل عليها الموقع في الإنتاج: الشغيلة المأجورين التابعون للصناعة غير المالكين لوسائل الإنتاج؛ أو وحدة المصالح الاقتصادية؛ أو وضع اقتصادي يتيح استغلال أعضائها. ومنه إمكان كشوف حسابات عدة للطبقات الاجتماعية ونظرات متنوعة حول وحدة عاداتها وتضامنها ومخططها للعمل حسب أن يستغل للمجادلة الواقعة التي لا تنكر الماثلة في أن مخطوطة «رأس المال»، بيد المؤلف ذاتها، تتوقف عند النقطة التي سيسلمنا فيها تمام فكرة النهائي في موضوع الطبقة. Hier Bricht das Manuskript ab.

وإن وجب تأويل كارل ماركس، مثل ريكاردو، تأويلاً واسعاً، فإننا نحرص على القول قبل كل شيء بأن له الفضل في كشف عمل العوامل الاقتصادية على صنوف التنضيد الاجتماعي والحركية الاجتماعية تحت الأشكال الحقوقية والمعتقدات الاجتماعية. ونعلم اليوم أن الموقع الاجتماعي ـ المهني واتساع الثروة، من إرث ودخل، يرتبطان بالعوامل الثقافية، من تعليم وتربية، ارتباطاً وثيقاً. وتثبت السوسيولوجية العلمية ذلك بنوع من الدقة الكمية. وقد تكون اللوحة كاذبة جداً تلك التي قد تمثل المجتمع بأنه مجموع مرن ينتقل فيه الأفراد بيسر من طبقة من طبقة إلى أخرى، ولا تبقى فيه صنوف

التفاوت في الثروة والوضع ولا «تتكرر»، ويأتي فيه الحكام من أي مكان وينظمون الكل تنظيماً سياسياً دون الرجوع إلى مصالح خاصة، ولا يوجد فيه أخيراً «جزء أعلى» (سيتوارت ميل Upper Part of society) وجزء أدنى في المجموع الاجتماعي.

حقاً عن إن الاحتكارات الجماعية أعقد مما يقول عنها ك. ماركس. ولشد ما نسي فهمه، على أي حال، إن أخذنا عليه بأنه لا يملك نظرية محددة في الطبقة وصراع الطبقات. وبالعكس، إن لديه نظرة تشكل الدعامة المنطقية التي تنتظم حولها مفاهيمه الطبقية المتنوعة.

فالطبقة تمثل أساساً في نظره المجموعة الاجتماعية الفرعية التي يشكلها الشغيلة المأجورون والتابعون، المحررون من تملك وسائل الإنتاج. وهؤلاء هم الذين - أشد وضوحاً في الصناعة - يبذلون العمل - الزائد، ويستخلصون فضل - القيمة وينشئون الربح ويقعون ضحايا الإفقار ويولدون نقص الاستهلاك ويجعلون الكارثة أو التحول الكلي للنظام أمراً ضرورياً. وهم الذين ينتصبون، في هذا التطور، فرقة صدام في وجه أرباب للعمل الذين تراصّوا بفعل التمركز، ويمثل صراع الطبقات المبسط مبارزة حتى الموت.

تدفع هذه النظرية المتماسكة إنما الضيقة في الطبقة وصراع الطبقتين الفكر إلى مآزق عدة.

ذلك أنه إن كسبت الطبقة من حيث العدد وغدت أكثرية، في حال حضور الشروط الأخرى التي فرضها ك. ماركس، فإن الإفقار يتلو يرافقه نقص الاستهلاك والأزمات والتفاقم الكارثي للأزمات. لكن إن لم تكسب الطبقة من حيث العدد، وإن كانت أقلية في مجموع تختني فيه بقية السكان، فإن النتائج السابقة لا تترابط كلية.

ومن جهة أخرى، إنْ تَطَابَقَ التحـول إلى بروليتاريـا والطبقـة فـإن تمرُّد الطبقة السياسي محتمل وكذلك التزعزع الاقتصادي للنظام. وإن لم يتطابق التحول إلى بروليتاريا والطبقـة، وإن لم تتحـول الطبقـة إلى بروليتاريا لكن تمتعت برفاه مـادي وثقـافي متزايـد، بروليتاريـا لكـن تمتعت برفاه مادي وثقافي متزايد، فيمكن أن تنـدمج في النظـام، أي تتلقى نصيبها من «الغنيمة»، من غير أن يعمل النظام، مـع ذلـك، في ظل قانون المشاركة المادية والثقافية الحقيقية.

وأخيراً، إن شكّل الاقتـصاد طبقـتين متنـاحرتين، لابـد أن تـزول إحداهما لا محالة، فإن التطور الجدلي يكون مبسّطاً؛ لكـن إن ولّـد الاقتصاد، حول الطبقتين، طبقات أخرى أو فئـات اجتماعيـة أخـرى تعقد تحالفات أو تشكل تكتلات دائمة مع كل واحدة مـن الطبقـتين، فإن التطور يغدو معقداً ونتيجته مشكوك فيها.

على هذا النحو: ثلاثـة أزواج مـن الخيـارات تـبين أمثلـة تاريخيـة عديدة ثاني حدود كل خيار، فلم تتسع الفئـة المحـدودة مـن شـغيلة الصناعة المأجورين التابعين والمتحولين إلى بروليتاريين، بل غالباً مـا اندمجوا ورضوا بالنظام، وارتسم نـضالهم الـواقعي جـداً في صـنوف تنضيد وتجمعات اجتماعية معقدة.

وخيب المخطط الماركسي الآمال أمام تغيرات تاريخيـة عديـدة: منـها ثورات سياسية في الأوساط الزراعية والريفيـة فجرتهـا مجموعـات ثوريـة صـغيرة، و«ثـورات» فاشـية قامـت بهـا أقليـات استولت علـى الـسلطة واحتفظت بها متلاعبـة بالجمـاهير، ـ وثـورات مـضادة أو سياسـات مـن الحركة إلى التباطؤ مارستها أقليات اسـتفادت مـن قـرار الاقتـراع الأكثـري واستخدمت على نحو منهجي التنازل والأخذ والعطاء والمساومة والحـوار

الزائف وخليطاً بكميات متنوعة من «الرشوات» والكلام المعسول وإن جاز القول من المرونة والهراوة إزاء الشبيبة والفئة المثقفة الصاخبة ودنيا العمل.

ولا علاقة مباشرة لتحريك الجماهير على يد زمر صغيرة فعّالة بصراع الطبقات حتى لو اعتبرناه بمنزلة صراع موجه ومنظم سياسياً.

هل يُشك في ذلك؟ بل يمكن أن تقنعنا به ممارسة الأحزاب الشيوعية في الغرب.

إستراتيجية الأحزاب الشيوعية الغربية

يبرز تباين مُعَبِّر للغاية بين النقابية الثورية لسنوات 1900 في البلدان اللاتينية وشيوعية السنوات 1970.

إن النقابيات الثورية لفردينان بولوتييه وميثاق أميان والمنظرين المذهبيين جورج سوريل وإدوار بيروت وهوبير لاغارديل، التي قلما تمكن المقارنة بينها، إنها تتشابه مع ذلك ببعض السمات.

فالأقلية الثورية تتعارض مع الأكثرية وليدة الاقتراع والأكثرية التي تُستخلص داخل البرلمان. والسياسة الأغلبية والبرلمانية تغدو إستراتيجية سماسرة ونخاسين لا يمكن إلا أن يخسر فيها الرجال الذين يكافحون في سبيل «مجتمع الشغل» و«المصنع» الحر. وليست النقابة «مستقلة عن» العمل البرلماني فحسب، بل «تتعارض» معه.

من هنا أتى موقف الرفض. لقد حُظر على النقابيين والنقابة الانتساب إلى الاشتراكية على طريقة جوريس التي تغلغلت في «الغرف» مع عدد صغير جداً من أصدقائه نحو عام 1869. ولم تطمع النقابة بأن تكون كثيرة العدد بل نقية وقادرة على الكلام المقذع والعمل العنيد.

لم تعدل النقابة مع ذلك عن العمل الجماهيري بتاتاً. وهذا «العمل المباشر» بالتعارض مع العمل غير المباشر والمتواسط عن طريق ورقة الانتخاب والأكثريات البرلمانية نمطه الإضراب العام الذي احتفى به نحو بداية القرن العشرين، بأساليب مختلفة كلياً، النقابيون الثوريون وحزب جوريس وفاندرفيلد.

كانت الأقلية القيادية في النقابية الثورية ذات استيحاء أرستوقراطي. راهنت على القيم الأخلاقية التي اعتقدت أنه يمكن للعامل بلوغها، ورفضت التلوث السياسي برجال المال ورجال «الغرف» العمالية. ويا للغرابة، تتعارض مع برنامج الصلات بين النخبات الفعالة والطبقات والجماهير هذا المنسي حقاً في أيامنا، نقطة نقطة، استراتيجيات الأحزاب الشيوعية في فرنسا أو في إيطاليا.

وكان رجال الحزب والجهاز يمارسون، من جهة، الإنشاء المنتظم للخلايا في الإدارات وجميع التنظيمات التي يمكن أن يجدي الوصول إليها، ومن جهة أخرى، تحريك الجماهير والجمهور لتعويدها على مفردات ومواقف وقبول متعاطف أو حتى على نوع من التواطؤ. ولهذا السبب دعيت الجماهير (بلا تمييز طبقي) إلى الحوار. فلقد قال جورج مارشيه (1971) «نحن نذهب إلى الجماهير». ونظمت اجتماعات ـ على طريقة الأبواب المفتوحة ـ في جميع الأحياء. ودعي كل فرد إلى تناول الكلام وهنئ حين خطب. ونادى الحزب الشيوعي الإيطالي، مع اختلافات كبيرة، بسياسة ثقافة ترمين كما أشار ب. توغلياتي وأ. غرامشي، إلى أن تجعل من الحزب موجّه الجماهير الشعبية ومرشدها وأن ترفع مستوى وعي الطبقة العاملة ووعي هذه الجماهير.

أياً كان المصطلح، إن المراد عن طريق «الديموقراطية المتقدمة»، أو مثيلها، أن لا يتم التعرض للعزلة وأن لا تُترك أية فرصة تفلت في نظام يعمل حسب قاعدة الأكثرية، إذ يمكن أن يتم البحث بإلحاح عن

صيغة «الجبهة الشعبية» يقوم به هذا الحزب المنظم تنظيماً متيناً والحاضر في نقاط حيوية عن طريق خلاياه والقادر ـ في اللحظة المناسبة ـ أن يعرض نفسه كالعامل الوحيد للنظام بعد صنوف الصخب الهدامة. وتعترف الإستراتيجية الحالية للأحزاب الشيوعية الغربية بحضور الجماهير وتستغله؛ وقد يكون من النافل إن كان صراع الطبقات الذي تولده الرأسمالية مباشرة يكفي لتدميرها.

ولا يُستبعد شيء في هذه الإستراتيجية: لا الاستهلاك البطيء للسلطة ولا الاستيلاء على السلطة بمناسبة هزات خارجية أو داخلية.

إذ حاول الجهاز المحافظة على انضباط دقيق واصطفاء صارم للقادة. وتحدّد معيار فاعلية سياسية على بعد كبير عن الأخلاق التقليدية التي غالباً ما كانت تحفظ النقابية مبادئها وبذورها.

وتمثل هذه الإستراتيجية الجديدة للأحزاب الشيوعية الفرنسية والإيطالية تكريماً للعدد إن صح القول. على أي حال، تَمَّ الاعتراف ضمناً بدلالة الكثرة والعدد بحد ذاته. فالعدد يصنع الأكثرية في الاقتراع العام. والعدد مثقل بضرب من العطالة؛ تجب تهيئته من أجل قيادته إلى عمل مؤقت؛ ولابد من تربية مثابرة من أجل إشراكه في عمل مستديم. والعدد من جهة أخرى حامل لحاجات ومطامح أولية: فالجمهور اليقظ والصاعد يمثل حقاً جوهر كل ديموقراطية.

ولابد، بما أن الطبقة العاملة، بالمعنى الدقيق، ليست أكثرية، لابد من بناء تشكيلات سياسية جديدة يمكن أن تعمل فيها، إنما داخل تحالف يحفظها من العزلة ويهبها الوزن العددي والاجتماعي الذي قد لا تملكه لوحدها. تلك هي «الكتلة التاريخية» عند غرامشي، وربما «الكل ذو البنية المعقدة، الذي يتضمن قوة غالبة» عند التوسر.

وكان الاعتراف بالجماهير والجمهور، وقبول عملها من صنع

ماركسيين من اتجاه آخر. يشترك هؤلاء الماركسيون، الذين يفترق بعضهم عن بعض بكثير من الملامح، في أن الجمهور في نظرهم فرصة لرؤية الإنسان ذاته ورؤية جميع الناس، ولكن رؤية كل إنسان منهم كذلك، بل مناسبة للكشف عما وراء الفئات الاجتماعية ـ المهنية والأمم والطبقة عن الناس كما هم عليه ـ دون أن ينقص واحد منهم ـ إذ كل واحد تمتلكه إرادته في الحياة ويضطرم ظمأ للحرية ويؤكد فارقه تأكيداً شديداً، إنما في طموح لا يُكبَت إلى الإخاء والمشاركة. وهذا ما نجده صافياً وعميقاً لدى هربرت ماركوز وما نلاقيه في نقد الحياة اليومية والابتذال والغيُّب لدى هنري لوفيفر. إذ لا يخاطب الأول والثاني طبقة بل الإنسان كله. فهما لا يقتصران على رفض البنية التحتية: بل يهاجمان الثقافة مجابهة حتى في أبعادها المتعددة، طبعاً، دون أن يفصلاها عن الاقتصاد.

حضور الجماهير: أشكاله وأسبابه

يُفهم حضور الجماهير، بالمعنى القوي الذي يشمل الإثبات والعمل، إذا قارنا بين مشاهدتين:

1. إن التقنية الحديثة تصل، بقوتها، إلى الجمهور بالضرورة.

2. إن اقتصاد السوق، في صيغته الرأسمالية الخاصة، يستبعد، لا محالة وبمعنى ما، الجماهير.

وهما قضيتان سنوضحهما لإبقائهما على مستواهما الذي هو مستوى البيان العلمي.

إن تقنيات الإنتاج الحديثة تروّج بكميات كبيرة جداً المادة الموحدة النمط بسعر منخفض للغاية: وتتسع دائرة الزبائن التي تعنيها: والطبقات أقل تفرقة في مخزن «السعر الموحد» وأمام جهاز التلفزيون

الياباني ذي السعر الرخيص، على أي حال من جهة فعل خاص ذي غرض محدود. وتخاطب تقنيات الإعلام الجماهير (نعنيه وسائل الإعلام الجماهيري)، حتى ولو أنها تنتقل عن طريق الأسر أو الجماعات المختارة. وتستخدم تقنيات القيادة والقمع وسائل يمكن أن تصل إلى الجمهور دون تمييز طبقي. وتمتلك فضلاً عن ذلك تقنيات الإنتاج والإعلام والإستراتيجية العسكرية أو البوليسية مناطق فاعلية تتجاوز حدود الأمم كما تتجاوز حدود الطبقات. وفي جميع الميادين، تمتلك التقنيات الطليعية قوة وأهمية تستبعدان الاستخدام المحدود سلفاً: إنها تتعلق بالمجالات الكبيرة التي تلاقي فيها الجماهير.

بيد أن التقنيات، لا أقل ـ وربما على الأخص ـ، تُحدث و«تصنع» جماهيرها. فمحطات الإذاعة تخاطب جمهوراً، إلا أنها تبحث عنه وتجمعه أيضاً، الكوكا كولا تتجه نحو العدد الكبير من الناس الذي يرغبون في شراب «صحي» ورخيص، إلا أنها تنشر كذلك عادة هذا الشراب. والسياسة التي تستعمل الإذاعة والتلفاز تصل حقاً إلى جماهير تنتظر ـ سبق أن دمغتها الأُسر والنقابات والأحزاب من الناحية الثقافية؛ إلا أنها توشك أن «تصنع» جماهيرها و«تصنع» جمهورها: وتعرف ذلك المدارس الفكرية والجماعات السياسية حق المعرفة.

فالتقنيات تُنسِّب جماهيرها وتؤثر فيها على درجات مختلفة. بيد أن عمل التقنيات المشتركة والتنسيق المعقد بين جميع التقنيات الذي يمكن أن يدعى بلعبة التقنية يمس الجمهور ويحثه على احتياز نوع من الوعي بذاته.

والحال، لا يمكن التهرب من مشاهدة مقلقة: إن اقتصاد السوق، حيث تُمارَس سلطة رأس المال الخاص، يخضع لمنطق ليس هو بمنطق البحث عن حاجات الجماهير والجمهور ومطامحها ولا التلبية

المباشرة لها. فهو يخضع إلى قاعدتين تكمل إحداهما الأخرى: القدرة على الدفع (الملاء) والريعية. إذ إنَّ أكثر الحاجات حيوية، بالنسبة لاقتصاد السوق الخاص، ليست شيئاً إذا لم تستطع أن تدفع، والقدرة الشرائية هي التي ترسم حد التوسع أو النمو. وتُعتبر تلبية الحاجات غير القادرة على الدفع بمثابة عمل «اجتماعي» لا يمكن أن يُمارس إلا إذا سمح به مستوى الفعالية «الاقتصادية» المرتفع الذي يتوجه نحو الزبائن القادرين على الدفع.

إن لازمة قاعدة الملاء هي قاعدة الربعية: فلا يُتخذ القرار بعملية ما أو استثمار ما أو تجديد ما بصورة عقلانية رشيدة إلا إذا استقر المردود النقدي الصافي «الحدي» على مستوى أعلى من التكلفة، ـ ويتحدد المردود والتكلفة دوماً بالرجوع إلى الزبائن المليئة القادرة على الدفع.

ولقد أثر امتزاج القاعدتين في الأذهان والعادات إلى درجة أن الناس ينسون أنهما تتعارضان مع مفهوم المجتمع ذاته الذي لا يمكن، نظرياً وفي سيره العملي الطبيعي، أن يكون آلة للاستبعاد ولا مجموعة زبن.

والحال، أن المزدوجة ريعية ـ ملاء تستبعد من المواطنين ومن أعضاء الهيئة الاجتماعية أولئك الذين لا يمكن أن يكونوا زبائن لأنهم غير قادرين على الدفع. إذ إنَّ توزيع الثروات والدخول معطى تاريخي لا تبرره أية عقلانية اقتصادية أو اجتماعية. وما يضيفه اقتصاد الملاء والريعية بحد ذاته إلى المصادفات التاريخية إنما هي من جهة صنوف تفاوت وليدة منطقه الخاص، وهي من جهة أخرى صنوف تصحيح، مترددة وجانبية وحيية، لسير عمله (معونة، تأمينات اجتماعية، تحويلات اجتماعية من أنواع مختلفة). ثم إن صنوف تمركز اقتصادي ومالي جبارة ذات طابع احتكاري وذات نتائج احتكارية غيّرت تغييراً

جذرياً منطق سوق الوحدات الصغيرة التي تتضافر كلها جميعاً في تكوين السعر دون أن تستطيع أي منهما أن تبدله بتأثيراتها الخاصة.

فالتقنية تستهدف الجماهير و«تصنعها» بمعنى ما. والنظام الاقتصادي يخص مجموعات الزبائن ويكونها ويوسعها. ولا يهتم اهتماماً مباشراً بإشباع الفرد المشخص، بل يجتذب الزبون ويخدمه.

يمثل هذا التناقض الموضوعي أحد شروط تكوين النوعين من جماهير الفقراء.

إن جماهير الفقراء في الحدود النسبية تتكوّن من جميع متخلفي الجيش العرمرم للتقنية من أجل زبائن مليئة مثل: إطارات الفروع القليلة التقدم أو المتراجعة وشغيلتها، الموظفين الصغار والمتوسطين الذين هم خارج دورة الإنتاج المادي والمستثمرين الزراعيين الصغار والمتوسطين الخاضعين إلى ضرورة «التكييف» الذين لا يملكون غالباً وسائله ولا يقدرون على إنجازه في المهل التي يفرضها عليهم التطور.

لا تنضوي جميع هذه العناصر البنة على طبقة واحدة أو فئة اجتماعية ـ مهنية واحدة؛ قد يمكن أن يملكوا وسائل إنتاج ـ مستثمرون صغار أو أصحاب عمل صغار. إلا أنهم جميعاً مرفوضون، مستبعدون بطريقة ما: فهم لا يشتركون بالسلطات الفعلية للنظام الاقتصادي والمالي اشتراكاً حقيقياً؛ ولا يمكن أن يستفيدوا تماماً من الفوائد الجوهرية لسير هذا الاقتصاد. إنهم من الآن فصاعداً مطلعون فحسب؛ يتلقون إعلاماً حول سير عمل الإنتاج والمبادلات يكشف لهم وضعهم الأدنى نسبياً ويدفعهم دفعاً لا يقاوم إلى طلب الأحسن، أياً كان الإعلام جيداً أو فاسداً وأياً كان الاعتناء بتوجيهه أو الحد منه. إن جماهير الفقراء «في الحدود النسبية» هي جماهير مُطالِبَة.

أما جماهير الفقراء في الحدود المطلقة، فهي تتألف من جميع أولئك

الذين لا يتمتعون، في البلدان الأكثر غنى، بالحد الأدنى المعيشي الذي تقدره الإدارة رسمياً. ولقد صعقت النسب المئوية، المنسيّة طويلاً نسياناً في أوانه، الرأي العام في حالة الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا. فالعمال والعمال السابقون وأسرهم كثر بين هؤلاء المستبعدين، إلا أنه ينبغي أن نجد فيها كذلك أفراداً ينتمون إلى طبقات مختلفة، والذين يجري انضواؤهم بسبب العمر والعرق، دونما صلة مباشرة وضرورية بالطبقة. وغدت جماهير الفقر المطلق هذه هي أيضاً أفضل إطلاعاً الآن: فهي ترسم مطالب مبررة ما أصعب أن يسمعها أحد ولو بالتوسط.

إن التناقض بين «تقنية الجمهور» و«اقتصاد الزبائن»، الذي يصححه تدخل الدولة تصحيحاً غير كامل، إنما يضغط على هذه الجماهير التي سندعوها جماهير الاستبعاد.

ويجب أن تُقَارن هذه الجماهير مع جماهير التجمعات التي مثلها البارز جماهير المناطق الحضرية (جورج فريدمان)، جماهير عمران المدن.

ويعرف لويس فيرث المدينة الكبيرة، في مقاله المعروف «تنظيم عمران المدن كطريق للحياة»، بأنها منشأة واسعة كثيفة مستديمة من جماعات مختلفة وبالتالي من طبقات متنوعة. سماتها فقدان الطابع الشخصي والانعزال وانحطاط التجمعات الطبيعية والطابع المسيطر للمنظمات الشكلية. وتساعد هذه الدراسة (1938) والأعمال التي تلتها على فهم النقطة المحددة التي اخترناها: ألا وهي الصلات الجديدة بين الفئات الفعّالة والطبقات والجماهير.

وتؤلف المدينة الكبيرة الحديثة بين أسرتين من التقنيات: تقنيات التصنيع، وتقنيات عمران المدن (التحضير). وهي تُجَمِّع، في مضمار محدد، أسراً ومهناً ومجموعات جوار واختيار فرعية لا بدون ضرب من الجمهرة أي «إضفاء الطابع الجماهيري». وأياً كانت طبقة الأفراد، فهي

تفرض عليهم ـ لا على التساوي ـ قيوداً مشتركة من التوقيت والإيقاعات وتوحيد النمط وإسباغ البيروقراطية والاختلاط والتحريضات الاصطناعية. وبالقدر المحدود الذي يمكن التحدث فيه عن تقنية مدينة كبيرة. يقال أنها تُعني الجمهور، ولكنها «تصنعه» أيضاً. ويغدو هذا الجمهور مُطالباً، فيما يتعلق بحاجاته المشتركة وربما فيما يخص مطامحه الأولية، ومُطّلعاً اطلاعاً غير كامل إنما ميالاً لأن يتلقى وحتى أن «يأخذ». وتظاهرات المرتفقين ذات دلالة بالغة من هذه الجهة وهي التي تعبئ جموعها من تنويعة من المهن والطبقات.

والأهم، على كل حال، هو التناقض البيّن في المدن الكبيرة بين التقنيات التي تتجه قوتها نحو الجمهور والاقتصاد الخاص الذي يرتبط بالزبائن.

فلقد بلغت تقنيات البناء أرقاماً قياسية في السرعة والمدى: بينما لم يتوصل اقتصاد السوق، ولو راقبته السلطات، إلى سد حاجة السكن على نحو سريع وجماهيري وإنساني. وتطورت تقنيات الاتصال الهاتفي تطوراً كبيراً، إلا أنها لم تغدُ في كثير من بلدان أوروبا في خدمة الجماهير بتاتاً وتبرز تقنيات الصحة والنظافة تأخراً فاضحاً. ولم تستخدم تقنيات مكافحة التلوث الجوي والاكتظاظ إلا استخداماً حذراً وبطيئاً. وتتباين هذه الثغرات مع إنجازات التقنيات المرهفة واستخدامها لصالح الزبائن المترفين. ويمكن أن يعبأ جمهور التجمع المديني على يد أقليات فعالة ما عليها أن تتذرع بصراع الطبقات لأنها يمكن أن تأخذ في الحسبان إحباطات الجمهور.

فماذا نشاهد على جميع المستويات، من النظرة الخالصة على الأحداث الجارية حتى الوقائع الأولية التي تُجْمَع في الحالة الخام؟

لا يبدو أن طبقة الشغيلة المأجورين التابعين للصناعة قد وفت حتى الآن بالخط الثوري جذرياً الذي كان يعدها به ماركس.

ويمكن تفسير تصرفات الأحزاب الماركسية كردود فعل ضد صنف من عزلة الطبقة العاملة ترمي لإحاطتها بتحالفات وائتلافات، ولتحريك الجماهير والجمهور.

والجماهير والجمهور سبق أن حركتها ويمكن أن تحركها فئات صغيرة فعالة بدا أن عليها تجاوز إستراتيجية الطبقة التي تم تصورها على نحو ضيق من أجل أن تحل مشكلات الجمهور.

والمهم أن نعرف فيما إذا بان أن هذه النخبات المتجددة، التي يحملها الجمهور والجماهير، قادرة على إقامة مجتمع الاشتراك الوحيد الذي يستحق هذا الاسم، عنينا المجتمع من أجل الجمهور.

* * *

الفصل الأول

صراع الطبقات
تناحر أم نضال

المبحث الأول

التناحر والنظرية الشاملة

عن نوعية البناء الماركسي تتمثل في الطابع الاقتصادي للطبقة ولصراع الطبقات. فعلاقات الإنتاج، ذات الصلة بالقوى الإنتاجية، هي التي تحدد الطبقتين الأساسيتين: مالكو وسائل الإنتاج وغير مالكي وسائل الإنتاج. والفئات الأخرى، حسب رأي ك. ماركس، ترتبط بهاتين الطبقتين في تطور تاريخي يبسّط النضالات الاجتماعية. وتفضي الحركة إلى نظام يتسم بجعل وسائل الإنتاج ملكاً للمجتمع وبالتالي بزوال الطبقات التي سبق تحديدها. ونظراً لرفض كارل ماركس أن يرسم المجتمع المقبل واتخاذه مواقف سياسية مختلفة في مجرى حياته الفكرية، تكدست الشروح والتفسيرات حول الإسهام الماركسي.

وهذا الإسهام مزدوج:

1ـ إنه يختار التناحر ضد النزاع، البسيط.

2ـ إنه يحتفظ بحدّين لا بعدة مجموعات من التكتلات، إنه ثنائي القسمة.

ولابد من وقاية التحليل من صنوف الاختلاط المتكررة بقدر كاف.

فالتناحر يزج بشريكين في نضال حتى الموت، وتنزع هذه المبارزة، التي لا تتخللها هدنة إلى الإفناء.

هنا تشتد الصعوبات

إذ ليست الإبادة الجماعية المبتغاة والمحققة بغريبة عن التاريخ؛ فالإبادة الجماعية المقترفة نفاقاً، دون إعلان نوايا أو تحت غطاء مقاصد تمدينية، تتكرر أكثر مما تفصح عن ذلك حوليات المتمدنين. وتختلف هذه التناحرات الصارمة عن الحروب الحديثة التي إذ تُعرّض السكان، بالتأكيد، إلى الدمار إنما تعتزم أن تسحق قوة الخصم وتخفضه لقصد. وفي حالة الاقتصاد والتقنية في أيامنا، يحاول الغالب أن يستخدم المغلوب وخيراته.

وإذا نقلنا التناحر إلى الطبقات، فإنه قد يستتبع التدمير الجسدي لطبقة تقوم به أخرى. فكل الثورات قتالة، إلا أن ثورة ذات مطمع اقتصادي تحرص على أن تحفظ جهاز الإنتاج وأولئك الذين يعرفون أن يستخدموه. وزوال الطبقة البورجوازية بالتالي هو إلغاء سلطتها الاقتصادية ودخولها المميزة: الفائدة والربح وثرواتها (مجموعات الآلات والاحتياطات المتراكمة). وأياً كان مالكو هذه السلطات والدخول والثروات، فإنها تمارس وظائف غير قابلة للإلغاء: هي إدارة عوامل الإنتاج ومراكمة رأس المال وتجديد الإنتاج والتنظيم.

فلا تتبدل الأفعال بالضرورة عند تغيير الفاعلين، ولا تتبدل الأدوار بتبديل أصحابها. ومزيد من التحليل يفرض نفسه. فلمن أجل إنقاذ التناحر، صفة التعارض التي لا تبارحه، لابد من إثبات أن الرأسمالية لا يمكن أن تجعل التصرف بوسائل الإنتاج جماعياً ولا أن تشجع الموت اليسير لصاحب الريع ولأولئك الذين يقبضون ربح رأس المال، ـ وبالعكس لابد من إثبات أن الملكية الاجتماعية، بمجرد أن

تقام، ترد إلى السلطات والدخول والثروات وظائفها الاقتصادية الصرفة وتوجهها نحو الصالح المشترك.

أما الديالكتيك ذو الحدين، فإنه يتم الحصول عليه، إما بفرض أن الصراعات الأساسية تُعلن بين اثنين، أو برسم اتجاه يرد المتناحرين إلى اثنين فقط. وهما تأويلان منسجمان لأنه إذا أثبتنا الأول فهناك احتمال أن يقود إلى الثاني.

وأقل ما يقال أن هذه القسمة الثنائية لم تُلاحظ في تاريخ المجتمعات الغربية منذ الثورة الصناعية. والمهم أن تعقد الاقتصاد وتنوعه المتزايدين تعكسهما صراعات الفئات بقدر ما أن الاقتصاد هو الذي يولد الصراعات. وأيضاً قلما يكون مُفَسراً عزلُ الزمر الاقتصادية التي تُعَدُّ صالحة لشرح صراع اجتماعي. ففي مجتمعاتنا الصناعية ما تعارضت طبقتان اقتصاديتان بتاتاً كأنهما مجموعتان فرعيتان محددتان تحديداً تاماً، تملك كل واحدة منهما وعياً بالذات وتباشر تنظيمها وتقبل نظاماً عاماً للكفاح. إن ما يُلاحظ لهو دوام تكتلين: تكتل «المشاركين» الواعي والقوي، وتكتل «المستبعدين» المجزأ والضعيف الذي غالباً ما يكون في حيز الإمكان أكثر مما هو فعلي.

ومن جانب وآخر، توجد مجموعات متجددة لا يمكن أن تُفسَر البتة تفسيراً واضحاً انطلاقاً من الملكية وحدها ولا انطلاقاً من تفسير بسيط ووحيد للتحول إلى بروليتاريا المرتبط بوضع اقتصادي محدد.

إن «الاشتراك» و«الاستبعاد» متعددا الأبعاد: أساسهما ثقافي واقتصادي؛ وإن بسّطنا كثيراً، فلنقل إنهما على أساس من الكفاءة والسلطة والمال: إذ تُكوِّن الكفاءة والسلطة والمال، التي لا تخص الإنتاج ولا وسائل الإنتاج فحسب، مواطنين و«رجالاً ذوي ممارسة تامة»؛ وتقيم نقاشاً سياسياً بين مجموعات من السلطة التي تُمارَس في هذا الاتجاه أو ذاك من بين اتجاهين:

ـ تكتل المشاركين للمحافظة على احتكاره الجماعي وإعادة إنتاجه؛ ـ تكتل «المستبعدين»، الممكن والهش دائماً والمهدد والمتردد، أولئك الذين لا يتخذون إلا بمشقة كبيرة تشكيلات ترمي إلى ممارسة سلطة ـ مضادة سياسية، أو إلى إجراء تبديل للمندوبين إلى السلطة السياسية الذين يُعَيِّنهم الجزء الأعلى من المجتمع.

في هذا العمل، ليست طبقة المأجورين التابعين للصناعة سوى عنصر واحد؛ إذ أن تحريك جمهور المستبعدين على يد مجموعات صغيرة فعالة له وزن خاص من أجل الاستيلاء على السلطة التي لا يمكن أن نقول بأنها عندما تغير أصحاب الحق فيها إنما تقيم مجتمعاً يكف فيه تكتل المشاركين عن التعارض مع كثرة المستبعدين.

إن آدم سميث، إذ يسترعي الانتباه إلى «تكتل الأسياد الضمني» ـ على أن نفسر هذه الصيغة تفسيراً واسعاً ـ يفيدنا عن النضالات الاجتماعية في الواقع المعاصر أكثر مما يفيدنا كارل ماركس بمخططه في الطبقتين ورؤيته المبسطة لحدة الصراعات الاجتماعية.

وكي نتحقق من هذه الفرضية، فلنحدد موقع تناحر الطبقتين في التطور ـ مذاهب ووقائع ـ الناشئ عن الثورة الصناعية الذي يتتابع أمام أعيننا. فالطبقة العاملة، المهددة منذ عهد قريب في صراع، تبدو في أيامنا مهددة بانشقاقات داخلية وعزلة نسبية. ثلاث طبقات. طبقتان. طبقة واحدة. هذا التعاقب ذو دلالة، إن أخذنا الطبقة بالمفهوم الماركسي[1]. ثم فلنذكر، بالنسبة للحقبة المعاصرة، بعض إحداثيات الطبقة العاملة، إزاء «تكتل المشاركين» وبين[2] جمهور المستبعدين.

---

(1) تعرف الطبقة بموقع في الإنتاج. وتحولت الطبقة العاملة إلى بروليتاريا بسبب هذا الموقع أو المركز.

(2) دائماً في الفهم ذاته

ثلاث طبقات، طبقتان، طبقة.

من العسير، في تاريخ الوقائع المدروس، أن يُبنى بدقة مفهوم التناحر بين طبقتين. ونلمس ذلك بالتذكير بديناميكات الإنتاج والتوزيع عند د. ريكاردو وعند كارل ماركس وبمقارنتها بعرض مختزل للنقاط الأقل ما تكون موضع نزاع في الفكر المعاصر.

فالديناميك الريكاردي، في جوهره، أصل شهير لجدلية التناقضات الاجتماعية[1]. وهذه قد عرضت منذ «البحث» الصادر في 1815 وعادت إلى الظهور بلا تغير جوهري في كتاب «مبادئ الاقتصاد السياسي» (1817). والفئات الثلاث المعتبرة هي الملاكون العقاريون والمزارعون والشغيلة المأجورون، عدد الشغيلة تحدده المعاشات (الأقوات): وأجرتهم من الحنطة على أرض ذات مردود ثابت (لم تخصبها التجديدات التقنية) تكون مساوية لمعاشهم. والفرق بين هذه الأجرة الثابتة والناتج الصافي من الحنطة للشغيل الواحد على الأرض الأقل خصباً هو ربح المزارع. إلا أن المزاحمة بين المزارعين تخفض الأرباح. فيذهب الكسب المستخلص من الأراضي الأكثر خصباً إلى المالك العقاري: الذي يجبي الريع. وعندما تزداد كمية الأرض المستغلّة، فإن الناتج الصافي للشغيل الواحد يهبط، بينما تظل أجرته من «حنطة المعاش» هي ذاتها: ويتأتى منه انخفاض الناتج الصافي للشغيل الواحد؛ وتزداد قيمة رأس المال من الحنطة للشغيل الواحد، فيتأتى منه انخفاض الربح لكل وحدة من الشغيلة.

ويتم الحساب كله بخبرات الاستهلاك، بالحنطة أو القيمة ـ العمل. فالأسعار حنطة محوّلة. والشغيلة هم أيضاً ليسوا سوى حنطة محولة.

---

(1) انظر مارك بلوغ، الانسكلوبيديا الدولية للعلوم الاجتماعية، مادة ريكاردو.

والأرض محدودة، محرومة من مفاعيل التجديد؛ ومردودها يتناقص في حال تقنية ثابتة: إذ يذهب الريع التفاضلي إلى وحدات هامشية ضمناً.

وهكذا يُبنى ميكانيك الإنتاج والتوزيع؛ وأفضل دليل على أنه ليس ضمن الترتيب المنطقي، وأنه لا محالة مرتبط ببنية الفئات الاجتماعية، يكمن في أنه يُعرَض في «البحث» لعام 1815 بالإحالة إلى الأمة وقد شُبِّهت بمزرعة كبيرة ويعرض في «المبادئ» لعام 1817، بالإحالة إلى القطاعات الثلاثة: ريع الملاّك العقاريين وربح المزارعين ـ الرأسماليين وأجرة الشغيلة.

والتذرع بهذا الميكانيك يعني، موقفاً لصالح الاستيراد، ضد قوانين الحبوب، من أجل إزالة النتائج المترتبة على تناقض المردودات صنوف المردود المتناقصة لوحدة المساحة. ويفكرون، في المدى الطويل، في تقدمات تقنية أو تباطؤ في معدّل نمو السكان لمكافحة قانون تحول الحنطة إلى شغيل.

ولم يُربَط الميكانيك الريكاردي على يد صاحبه بالمؤسسات ربطاً صارماً: فهو يؤثر التفكير في حدود السعر والأكلاف والسلع والأسواق؛ ولهذا السبب قدمه المعجبون به كرائد للنماذج الكمية والتحليل الحدّي الهامشي.

إلا أنه إذا نظرنا في ذلك عن كثب، نرى من الجلي أن مذهبه يتضمن الشخصيات والأدوار الاجتماعية وتركيبات السلطة أو «هدنات في الصراعات الاجتماعية». فلنفترض لحظة أن قواعد اللعب قد تغيرت، ففصلت الأجرة عن «حنطة المعاش»، و«نظمت» المزاحمة بين المزارعين، وأطلقت تحسناً منهجياً في استغلال الأراضي، ـ نجد أن الآلية كلها قد فسدت ويمكن الذهاب إلى أبعد

من ذلك بكثير والتساؤل عمّا يغدو الريع منظوراً إليه بأنه «غريب» عن مستوى سعر الحنطة، إذا تحول المالك العقاوي إلى مُنتج.

إن ميكانيك التوزيع المقبول بصعوبة حسب ريكاردو إنما ينشئ التعارض بين الأجرة والربح ويُنَحِّي الريع إلى وضع شاذ: بيد أن هذا الميكانيك لا ينشئ تضاداً إلاَّ إذا اختلط بقانون طبيعي. والدليل على أن التناحر يزيله إصلاح المؤسسات يَمثُل في تغير لوحة الصراعات الاجتماعية بعد إلغاء «قوانين الحبوب» وبمفعول آثار التقدمات التقنية.

ولا يُعقَل الميكانيك إلا في ديناميك تأطير محدد جيداً: فلجهة السكان، تنظيمهم آلي عن طريق «حنطة المعاش»؛ ولجهة التجديد: تقنية ثابتة للزراعة؛ لجهة المؤسسات: تقوم مجموعات محددة من السلطات، تسود العلاقات بين مالكي الأرض والمزارعين والفلاحين.

إن تجربة كارل ماركس هي من حقبة أخرى في الاقتصاد الصناعي الذي يتسم بالتراكم الرأسمالي والتقدمات التقنية الأولى الكبيرة، و«جيش احتياط» من السكان، وسلطة واسعة للرأسمالي حليف الحكام ليفرض على الشغيلة أجرهم ومدة عملهم، وتعذر بدئي على الشغيلة أن ينظموا أنفسهم بقصد نضال دفاعي أو هجومي.

ولم يكن الريع ومالك الأرض بغريبين عن اهتمامات كارل ماركس. وعلى كل حال، غدا الرأسمالي والعامل في القائمة الأولى من القول الماركسي، كما كانا في تجربة العصر. ومعروفة التناقضات التي أنشئت فيما يخص إنتاج فضل القيمة، وما يخص الربح ومعدل الربح وفيما يخص الربح والسعر والأجرة وفيما يخص سيرورة تبسيط صراع الطبقات.

وفي الواقع، كانت تلاحظ البساطة النسبية لهذا الصراع في تلك الحقبة: إنما لم يعد أحد يعثر عليها فيما بعد. كان المستقبل مسدوداً

والحاضر لا يطاق إلى درجة أنه كان بالمستطاع أن يميل المرء إلى أن يوكل إلى مجرى التاريخ ذاته التحرير الذي كان يبدو فوق طاقة البشر. وكانت تبدو المبارزة بين الطبقتين (والرمزين: رأس المال والعمل) تتطلب إلغاء النظام.

وما كان يبدو محتوماً لأحد، لا في حياة ماركس ولا مذ ذاك، لو كان ميكانيك التناحر قد ارتبط بعناية ضغوط ديناميك التأطير، التي يكون بدونها مشوهاً. ماذا يلزم لكي يكون بالمستطاع أن يُبنى بناء منطقياً؟ فيما يخص السكان، يلزم نمو ديموغرافي مرتفع ومستوى ثقافي منخفض. وفيما يتعلق بالتجديدات، يلزم تقدم مرتبط بالبطالة والربح والتراكم ارتباطاً أعمى. وفيما يخص المؤسسات، يلزم عمل محروم من الإعلام والتنظيم والقوة التعاقدية في المضمار الاقتصادي ووسائل الضغط السياسي. وبالقدر الذي تغيّر فيه ديناميك التأطير، كفَّ الصراع عن أن يكون مستعصياً على الحل، وغدا من جانب آخر أقل أولية في شكله بما لا يقاس.

ما هي إذاً، في أيامنا، وبالنسبة لفكر مطّلع اطلاعاً علمياً، ما التناقضات الاقتصادية (إنتاج وتوزيع)، التي ندركها في علاقاتها بـ«التناحر» الذي نناقش؟

غدت فئتا الربح والأجر دخلين مميزين للصناعية المتقدمة، وترتكز على التمييز بينهما أنماط التوزيع الاقتصادية ـ الإجمالية. إلا أن هذين الدخلين الإجماليين، فيما يخص دلالتهما الاقتصادية ـ ومن التقريب الأول ـ لا يتيحان تمييز طبقتين بصورة مباشرة ومبسطة ووحيدة الخط، ولا كذلك أيضاً، إنشاء تناحرهما (تعارضهما).

ولا نعتبر فحسب الحقيقة المسلم بها الماثلة في أنه من الممكن مع نمو الدخل الإجمالي زيادة الربح والأجرة، ـ على وجه الاحتمال في

شروط كأن يكون ارتفاع الأجر جزءاً من الغنيمة الممنوحة هكذا وترضي المستفيدين ـ هذا إذا توقف النظام على القوى التعاقدية بصورة رئيسية.

بل إننا نشير إلى بنية معقدة لكل من المجموعتين المسماتين إحداهما ربح والأخرى أجرة.

ففي الرأسمالية ذات التمركز الاقتصادي والمالي الشديد، يتحدد موقع المنظّم (المستحدث) التقليدي بين «منظم ـ أعلى»، رئيس مجموعات اقتصادية ومالية غالباً ما يكون ربحها طابعه المضاربة، و«منظّمين جزئيين» أو «منظّمين فرعيين»، سواء كانوا صانعين ـ ثانويين تتحدد قواعد الربح لهم في قائمة شروط، أو إطارات عليا تضاف إلى رواتبهم مكفآت وعلاوات. ويتأتى في أيامنا ربح الرأسمالية، الموزّع أو غير الموزع، من مزيج داخلي ولا يقبل الانفصال من الاحتكار والتجديد؛ فربح الاحتكار يرفع الأسعار، وربح التجديد يمكن أن يخفضها.

وفيما يخص الأجرة، القائمة على المستويات الأكثر تنوعاً، فإنها تتضمن ـ مع التحفظ على الحالات الهامشية ـ جعالة مردود ونوعاً من مكافأة موقع. وهي لا تقوم عن طريق ميكانيك سوق التنافس الكامل؛ ولعل أعم صيغة من أجل وصف سماتها المميزة في أشكالها الحديثة هي القول بأنها محصلة الإنتاجية ومكافآت الموقع والقوى التعاقدية.

وعلى نحو أوضح بكثير أيضاً مما هو مخططات ريكاردو أو ماركس، لا يتحدد ما هو ميكانيكي في توزيع الناتج إلا بالرجوع إلى ضغوط خاصة جداً وصلبة للغاية في ديناميك التأطير. غير أن شروط هذا الزمن الحاضر واتجاهاته العامة بعيدة من أن تحمل على توقع القطيعة المحتومة. إذ ينمو السكان بمعدل متناقص ويندرج الاستخدام

التام في البرامج العامة والدساتير. وأصبحت التجديدات جبارة ومكاسب الإنتاجية مرتفعة وتراكمية. وغدت المؤسسات مؤسسات الدخل الذي يناقش، وبقول أوضح دخل المناقشة المنظمة فيما يخص توزيع مكاسب الإنتاجيات. وإن كان هناك توتر، فإن المؤسسات تحتفظ بهامش أمان.

وليست هذه اللوحة بلوحة طبقتين متميزتين بل لوحة ثلاث مجموعات كبيرة:

ـ العناصر التي تقبض الربح، الموزّع هو ذاته إلى ربح إنتاج وربح مالي، ومن جهة أخرى، إلى «أرباح الكبار» و«أرباح الصغار»؛

ـ العناصر التي تقبض أجوراً ورواتب عمل متخصص ومؤهل ورواتب إطارات؛

ـ العناصر التي تقبض أجرة منخفضة، بينها مجموعات فرعية كثيرة، وتقترب من جماهير «المستبعدين» و«غير المشاركين» اقتصادياً وثقافياً.

اقتصر التحليل حتى الآن على بعض المعالم التاريخية. إذ ليس التناحر الاقتصادي بقابل للكشف ولا للإنشاء بدقة. ولا يعني ذلك البتة أن الطبقة العاملة ودنيا العمل لا يشكلان مجموعات غير مشتركة في المجتمع المعاصر أو مشارِكة مشاركة سيئة.

بعض إحداثيات العمال وعالم العمل في المجتمع المعاصر

«إن النتائج الأولية لإحصاء عام 1968»[1] تطلعنا على نسبة الفئات الاجتماعية المهنية في السكان العاملين.

(1) مجموعات Insse، 3 د، الديموغرافيا والاستخدام.

الفئات الاجتماعية المهنية	العدد	النسبة المئوية
0 مزارعون مستثمرون	2459840	%12
1 مأجورون زراعيون	588200	%2.9
2 أرباب عمل في الصناعة والتجارة	1961980	%9.6
3 مهن حرة وإطارات عليا	992800	%4.8
4 إطارات وسطى	2014100	%9.9
5 مستخدمون	3026900	%14.8
6 عمال	7698600	%37.8
7 عناصر خدمة	1171060	%5.7
7 فنانون، كهنة، جيش، شرطة	522680	%2.6
المجموع	20439160	%100

يلاحظ في هذا الجدول تنوع الفئات المهنية الاجتماعية. وهو يحمل على التوقع، من جهة، أنه من الصعب تقديم قسمة ثنائية، أياً كانت، للمجتمع في حدود متماسكة، ومن جهة أخرى، إنه ينبغي، من أجل تقدير القوة الاجتماعية لفئة أو لمجموعة فئات، أن نعكف على افتراضات معقدة.

وليس العمال أكثرية في السكان العاملين، ولا يغدو كذلك إلا بإضافة عمال الزراعة بالأجرة والمستخدمين الذين يعرف المرء أنهم يفترقون بأنماط الحياة والإنفاق وبأضرب السلوك. ولابد من التنويه، في بلدنا ذي التصنيع المتأخر، بالنسبة القوية للمزراعين المستثمرين وهي 12%.

ولا نستخلص درساً أكثر قابلية للاستخدام مباشرة من التوزيع الإجمالي للأوضاع في التاريخ ذاته.

إذ يشكل غير المأجورين 23.4% تكون نسبة أرباب العمل فيهم 4.1% ونسبة المستقلين 11.7% وهي نسبة عالية.

ويشكل العاملون بأجر 76.6%. ولا يمكن، بعد التحفظ على نسبة المستقلين العالية، أن نستنتج شيئاً من أكثرية المأجورين هذه التي تشمل فئات: الإطارات الوسطى والمستخدمين والعمال وعناصر الخدمة والفنانين والكهنة والجيش والشرطة. ومن المعلوم من جهة أخرى أن مروحة الأجور مفتوحة انفتاحاً واسعاً للغاية وأن حالة المأجور ليست، بحد ذاتها، دونما تخصيص آخر، مصدر تجانس اجتماعي ولا سبب تضامن سياسي.

فلنفكك فئة العمال (37% من السكان العاملين). يُعَد فيها 12.8 من العمال المؤهلين و13.2% من العمال المتخصصين. أي، بجمعهم، 26% وهذا بعد طرحهم من 37% يعطي 11% من العمال غير المتخصصين وغير المؤهلين.

وهذا العامل «بلا زيادة» هو المثيل الأقل نقصاً لعامل الصناعة في عام 1850.

وباعتبار ما نعلم عن هرم الأجور، إن وضعه الاقتصادي والاجتماعي ينزع إلى الابتعاد عن المأجورين المؤهلين أو المتخصصين وإلى الاقتراب من وضع المأجورين الذين ليسوا بعمال صناعة مثل العمال الزراعيين والعمال اليدويين واليد العاملة الأجنبية ومستخدمي الفئات الدنيا.

ويتباين جمهور الأجور المنخفضة والمستويات المعاشية المتردية هذا مع الأجزاء المجوّة من مجموعة السكان العمالية. ويقترب جمهور هؤلاء المحرومين من الجماهير المحرومة التي لا تدخل في

الدورة الصناعية بسبب العمر أو عدم التكيف.

إلا أن العمال المؤهلين، مختصين أو غير مختصين، يلفون أنفسهم، هم ذاتهم، مسبوقين في فعاليتهم كمنتجين، فيما يخص الأجر ونمط المعيشة والوضع، إذ يسبقهم المهندسون والإطارات الوسطى والتقنيون. إذ يميل شطر كبير من هذه العناصر نحو أرباب العمل. أما الشطر الذي يتجه نحو العمال، فإنه يلاقي عندهم روحاً طبقية وموقفاً طبقياً لا يشجع على المبادلات الواثقة ولا على التحالفات ولا، بالأحرى، على التكتلات في النضالات الاجتماعية.

فهناك روح طبقية تؤثر بعمال المصنع الذين لا يجمعهم، على نحو دائم وناجع في كلّ متماسك في الصراعات الاجتماعية، عدم تملك وسائل الإنتاج ولا الشكل الأجري لدخلهم ولا ضيقُ العيش الذي يدنو من الفقر.

والصناعة كما تؤثر في مجتمعاتنا، ـ لأن المجتمع الفرنسي ليس بجلاء وحده موضع بحث ـ لا تبسط النضالات الاجتماعية؛ ولا تسبغ عليها صورة المبارزة. إنها تقطع بمعنى ما المجموع العمالي الذي لا يُجري جزء أعلى منه انضمامه إلى الإطارات الوسطى والمهندسين والذي يلحق جزء أدنى منه بالجماهير المحرومة التي ليس لها سوى صلات بعيدة بالمصنع.

لقد حدث انشطار داخلي في المجموع العمالي، وترافق بنوع من العزلة.

ذلك أن هذا المجموع العمالي، هؤلاء «العمال» ليسوا مشاركين بملء الحق وتمام الممارسة في الحياة الاجتماعية.

لقد لبثوا مجبرين على وسط وحياة عمل في المصنع الذي لم يعرف

بعد أن يجد قاعدة توازنِهِ الإنساني. فالمصانع معتبرة في مجملها (ليس من الجائز في هذا الموضوع أن نحكم على الاستثناءات) أنها أمكنة عمل يتردى فيها الكائن الإنساني إلى خدمة الآلة وللصنع السريع للأشياء. وشغل العامل لا «يصنع» بشراً في الوقت الذي يصنع فيه منتجات؛ فهو يسلم كميات ونوعيات متزايدة من البضائع مقابل شيخوخة غير طبيعية وتوتر عصبي يهددان جمهور الشغيلة. والإيقاعات القصوى تصنع إنتاجاً للأشياء بالجملة و«تفسد» جمهور الأحياء.

ومن جهة أخرى، لا يشترك العمال في الحياة الثقافية اشتراكاً تاماً لأن التربية لم تتوصل إلى أن تجعل من نفسها تربية ديموقراطية، ولأن التظاهرات الفنية من كل الأنواع، من تلك التي ترمي إلى الترفيه حتى تلك التي تتطلب مشاركة مستنيرة، ليست بصراحة مفتوحة للعمال؛ ولأن ثقافة المجتمع ذاتها لم تُعَدّ باللجوء إلى تعاون القاعدة.

إن الطبقة العاملة هي الجزء القوي من جمهور المستبعدين وغير المشاركين. فليس هناك من «مجتمع إنتاج» أو من «مجتمع استهلاك». ليس من مجتمع سوى مجتمع أناس قائم على تضامن متصاعد.

وتجد الطبقة العاملة نفسها وجمهور المستبعدين يهددهما معاً شكلان من الاندماج معاديان لمشاركة الناس الأحرار في الجماهير الصاعدة.

أولهما الاندماج عن طريق «الحزب» التسلطي العقائدي البيروقراطي الذي، عندما ينظم الجماهير حسب خطه القويم، يعاكس تلقائيتها الحيوية والمعنى الذي تملكه عن مصالحها الأولية.

والآخر هو الاندماج عن طريق «السلطة» الحكومية التي تأخذ امتداداً لها في البيروقراطية الرسمية الواسعة وفي «أجهزة التشكيل»

تلك التي هي الصحافة ووسائل الإعلام الجماهيري.

إلا أن ردود فعل تنطلق. وتندرج جماعات من المحركين ونخبات صغيرة خلاقة كالخمائر في العجين. إنهم «الباحثون عن الحرية»[1] الذين يعملون في الجماهير ذاتها كي يكتشفوا فيها صنوف انبثاق ويشجعونها، على الرغم من توزيعات الشروط المؤاتية والبنج.

إن النتيجة غير مؤكدة؛ فلا يمكن أن يُرَدّ شكل الصراع على نحو مصطنع إلى الصراع بين طبقتين، ترفض الأولى الدور الاقتصادي والاجتماعي للأخرى، كي توكله إلى ممثليها الخاصين أو مُوكلّيها.

* * *

يمكن أن نجمع بعض دروس التحليل السابق الذي يوحي بتفسير شامل لصراع الطبقات كما رآه ك. ماركس.

إن حركة الصناعة، أينما كانت، تدحض التقسيم الثنائي الاجتماعي المتصف بالتمييز بين أولئك الذين لهم «ملكية» وسائل الإنتاج أو «سلطة التصرف» بوسائل الإنتاج والذين ليس لهم ذلك. وقد يفاجئ هذا التأكيد أولئك الذين لاحظوا، ملاحظة مصيبة للغاية، أن التقسيم الثنائي: سادة الآلة، خدام الآلة، هو تقسيم متين للغاية وخطر بالنسبة لهؤلاء الأخيرين، في النظام الشيوعي. إلا أن هذا التقسيم الثنائي، في النظام الشيوعي كما في النظام الرأسمالي، ليس هو الذي يولّد البنية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية.

فهذه البنية تتحدد، في مجتمعات العصر الصناعي المعاصرة، على ثلاثة مستويات لتسلسل السلطات الرتبوي:

---

(1) انظر «العمال قبالة الأجهزة تجربة نضالية عند اسبانو سويزا، فرانسوا ماسبيرو، 1970».

على المستوى الأول هناك حكام النظام. هم، في الغرب، المنظمون الكبار، رؤساء الزمر الاقتصادية والمالية الكبيرة؛ وهم، في الشرق، مدراء المجمّعات الكبيرة والوحدات الإجمالية الكبيرة الصناعية أو موزّعة العملة والاعتماد. ولحكام النظام هؤلاء. بطبيعة فعاليتهم، علاقات وثيقة ومتواترة بسادة الجهاز السياسي الذي يسوسون الإدارات العامة: في الغرب، الوزراء ورؤساء الأحزاب أو أمناؤها العامون؛ في الشرق، أعضاء المجالس العليا في الحزب والدولة. ويتمتع حكام النظام هؤلاء بمستوى أعلى من المعيشة والنفوذ. ويربط ما بينهم تواطؤ عضوي، إن صح التعبير، الأمر الذي لا يحول بتاتاً دون صراع الأوليغارشيات (الزمر الثرية) التي تشكل هذه الفئة.

وعلى المستوى الثاني، هناك الحاكمون بوحدات الإنتاج بالمعنى الواسع: في الشرق كما في الغرب، هم: مدراء المنشأة، مدراء المصنع، المهندسون، الإطارات، الفنيون. مستوى معيشتهم مرتفع نسبياً إنما نفوذهم موضعي بوجه عام. ويؤلف سادة الآلات في المستوى الثاني هؤلاء أوليغارشيات تكنوقراطية يعادي بعضها بعضاً.

وعلى المستوى الثالث: هناك المنفذون والسلبيون. وهم العمال الذين ينقسمون، في كل مكان، إلى «مؤهلين» و«غير مؤهلين». و«يلامس» غيرُ المؤهلين جمهور المستبعدين أو «يمتدحون إليه»: أي جمهور الضحايا العديدة للنظام الصناعي الذين لا يستطيعون، لأسباب العمر والمرض والعجز الجسدي والتأهيل الناقص وعدم التكيف النفسي أو السيكولوجي، أن يخدموا النظام الصناعي الذي يعمل بهدف الريعية أو حتى بهدف الإنتاجية المسماة «اجتماعية».

وليس صراع الطبقات الماركسية وليست القسمة الثنائية التناحرية

عند كارل ماركس، سوى صيغة للتعارض داخل ـ الفئة، خارج الفئة، كما بيّن ذلك هانري جان حق البيان. وعلى المستويات الثلاثة المذكورة سابقاً يكثر وقوع مبارزات وصراعات بين أوليغارشيتين؛ ويحدث كذلك أن تنعقد تكتلات ذات طرفين ما بين المستويات المختلفة.

إلا أن هذه الظواهر لا يمكن أن تُنْسِي البنية الصناعية الأساسية ذات المستويات الثلاثة التي تنذر باندماج الشغل والجماهير المعذبة ولا تجيز لها حتى الآن سوى مشاركة محدودة وغير مستقرة.

* * *

المبحث الثاني

التناحر والمعنى الشامل

حينما صاغ كارل ماركس نظريته في صراع الطبقات، ربطها بالاقتصاد وأضفى عليها شكل مبارزة. ولم يجردها لهذا السبب من معنى شمولي.

يثبت ذلك كثير من المراجع منذ أعمال الشباب حتى الكتابات الأخيرة. فالعامل متمرد بالضرورة بسبب تناقض جذري بين «حياته الواقعية» و«طبيعته الإنسانية».

وعندما تحل طبقة محل أخرى، تقدم مصالحها بأنها المصلحة المشتركة لجميع أعضاء المجتمع؛ وتهب أفكارها شكل الشمول؛ فليست المسألة مسألة تحسين المجتمع الموجود، بل مسألة تأسيس مجتمع جديد؛ ويحقق الفرد، عن طريق الشيوعية وجوده النوعي.

فالماركسية إنسانية وشمولية، إلا أنها ترتبط، فيما يخص تعريفها واستراتيجيتها التاريخية بجماعة نوعية وصراع حتى الموت بين خصمين. ولا يتدخل الجمهور تدخلاً إيجابياً من هذه الزاوية إلا إذا تعممت الطبقة والافتقار.

والحال أن الجماهير والجمهور تتدخل على خلاف ذلك في الدراما الحالية، أياً كان المسرح القومي والنظام الاجتماعي.

ففي الولايات المتحدة التي قلما تأثرت بالاشتراكية، أثناء صعودها وحتى في أيامنا، أخمدت النقابية الإصلاحية الصراع بين الطبقات وأضفت عليه الصبغة المؤسسية إذ حل النقاش في الأعمال حلولاً واسعاً محل الاستراتيجيات المتطرفة، ومع ذلك لجأت جماهير

الفقراء في حدود نسبية ومواطنون ذوو نصيب منقوص إلى المطالبة الإيجابية، بعد أن أسمعت شكواها.

وأوحت أقليات فعالة مُعَارَضَة مستمرة؛ ونظمت احتجاجات الجماهير التي يتم اجتذابها من عدة طبقات اجتماعية وعدة جماعات عرقية وعدة كتل من المهاجرين.

ولا نقول إن عداء هذه التجمعات الكبيرة لا علاقة له بالصعوبات والمطالب الاقتصادية. بل نقول إنه لا يقود فحسب إلى هجر أشكال ونتائج نظام الإنتاج والمبادلات والتوزيع. إنه يغذي رفض أسلوب الحياة. والرفاه مقبول إلا أنه لا يبدو بأنه يجلب السكينة ولا السعادة. ولا يبدو أن المجتمع يرضى بالوفرة، إذ تم وضع أسسه ومنطقه موضع تساؤل من جديد. وحركت إزالة التمييز العنصري وتحرير المرأة والمناقشات المتحمسة لصالح تربية متجددة والتمردات الجامعية جماهير متنوعة انتصبت في وجه الثقافة التقليدية وضد التأويلات المهدئة لحركة الحضارة.

حتى حينما يختار المرء مناقشة واقعية للغاية ومحصورة للغاية، فإن موضوع النقاش يكون فكرة عن الإنسان ومعنى للحياة. ويقدم الاحتجاج الخفي أو العنيف للجماهير التي ليست طبقات بالمعنى الماركسي طابعاً شاملاً إذ يشعر الكائن الإنساني، خطأ أو صواباً، بأنه مهدد، وليس ذلك فحسب في المصنع أو في المكتب بل في كل مناسبة في الحياة الاجتماعية.

ونميِّزُ سمةً مماثلة الاحتجاج ضد الحرب في فيتنام الذي يضم المتعرضين العاديين وعدداً كبيراً من معترضين جدد. فهم يتجندون من أوساط مختلفة. وطبعاً تُدرَك العلاقة بين الدبلوماسية والإستراتيجية والإمبريالية الاقتصادية. ويشهد أيضاً رفض هذه

الحرب، المرتبط برفض كل حرب ارتباطاً وثيقاً، بنفور عميق منه العنف الذي تنظمه الدولة.

وينبثق عالم بدون مذابح جعلتها منهجيةً تقنيةٌ قويةٌ وبرّرها تعليم عريق وكأنه مشروع إرادة في الحياة قوية بعد تجربة الحروب العالمية ومعسكرات الإفناء.

وبما أن الولايات المتحدة هي القوة المسيطرة في الغرب، فإن موقف جماهيرها المحتجة يُعَلّق عليه في العالم أجمع ويكون لتحول في الرأي في الولايات المتحدة أو لأزمة تصيب جماهيرها، ولو دون كارثة، دوي لا يُحْسَب مداه.

إننا لبعيدون جداً عن الثورة الشاملة، تقوم بها الطبقة وينهض بها صراع الطبقات، كما كان يذكر كارل ماركس ذلك في وسط القرن التاسع عشر.

فصراع الطبقات في الولايات المتحدة غارق في حركات الجماهير ومطالبها دون أن يذوب فيها.

والصين الجديدة، من جهة أخرى، ترينا صراع الطبقات وحركات الجماهير في علاقات كانت تسيء الأرثوذكسية الماركسية توقعها. فمنذ البداية فرض عدد السكان الهائل واتساع الأرض وغلبة الزراعة إستراتيجية صراع اجتماعي قبل التصنيع. وفيما يخص الثورة الثقافية الكبرى، ومهما حسبنا حساب نصيب إمساك زمام العملية الرامية إلى إقامة التضامن بين الرئيس والجماهير من فوق رأس الكوادر الفاترة والزمر المشبوهة، فإننا نحتفظ بأن النظرية والتطبيق كانا مطابقين لشعار «تعبئة الجماهير دون تحفظ»[1]. فلقد كان الحزب والجيش

(1) انظر، ماوتسيتونغ، تحولات الثورة، مجموعة «10 ـ 18» 1970.

على الدوام مدرستين ثوريتين. ففي غضون الثورة الثقافية، وأياً كان الباعث، نتجت آثار عن التوصيات الهادفة لاستفتاء الجماهير المباشر، لضرب من الديموقراطية الجماهيرية عن طريق حفز الكثرة على الكلام والعمل، ولقد أشار الرئيس ماو إلى نوع من امتداد صراع الطبقات في هذه الهبة الجماهيرية. ألم يكتب: «ارتفع الآن غطاء صراع الطبقات. إذ تتسلح الجماهير العمالية والفلاحية حقاً بالماركسية اللينينية. إنها لقوة مادية جبارة». أو أيضاً: «في هذه اللحظة الحاسمة من صراع الطبقات، يجدر بنا أن نشدد على إصلاح تصورنا للعالم». وقال في حدود أكثر تميزاً أيضاً: «إن الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى هي في الحقيقة ثورة سياسية كبيرة تخوضها البروليتاريا في ظروف الاشتراكية، ضد البورجوازية وجميع الطبقات المستغلة الأخرى. إنها امتداد صراع الطبقات بين البروليتاريا والبورجوازية».

إن الفقراء مدعوون لدعم السلطة ضد الأحسن حالاً، ضد الأغنياء؛ فالجماهير تتلقى، إلا أنها معتبرة بأنها تصوغ الإيديولوجيا الخلاقة.

فالمعنى الماركسي لصراع الطبقات هو تحرير الإنسانية على يد الشغيلة المأجورين والتابعين المنخرطين بالضرورة في صراع شروطُه اقتصادية بصورة رئيسية ورهانُه اقتصادي،

وهذا الصراع في أيامنا «يحيط به»، بأكثر من وجه، و«يستوعبه» صعود الجماهير وصنوف رفض إجمالية تطلقها الجماهير الإنسانية.

لقد حمل صراع الطبقات الماركسي على الدوام معنى شمولياً، فهو محرر بالنسبة للشغيل والمستغَّل وكل إنسان إياً كان.

وتمر هذه الشمولية بوساطة صراع اقتصادي بين فئتين، الأولى تمتلك وسائل الإنتاج والأخرى محرومة منها.

وينزع تمرد الجماهير والجمهور، وظواهر الجمهور في أيامنا، من جهة، إلى بعث تحالفات وتكتلات واسعة تفيض عن الطبقات الماركسية، ومن جهة أخرى، إلى نقل النقاش مباشرة إلى ميادين أوسع من الاقتصاد وربما تعتبر بأنها أكثر حسماً منه.

وبالنظر لاتساع تجنيد جيوش الصراع الاجتماعي وتجاوز الهدف الاقتصادي، إنما يستحق العناء تحليل هذه الاتجاهات، مبينين لماذا وكيف يبدو أن الوقائع في عصر ماركس والتصورات الماركسية الأصلية قد تم تجاوزها في أيامنا.

ما بعد الصراع الماركسي: العمل ورأس المال

يرتبط معنى صراع الطبقات عند ماركس ارتباطاً وثيقاً بالوقائع شغيل ـ رأسمالي والشغل ـ رأس المال. وإن كان يتميز الحدان، في صناعة آخر القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر تميزاً بسيطاً بقدر كاف في مضمونها الاقتصادي، المنفصل عن الصراعات السياسية، لم يعد الأمر كذلك في أيامنا.

فليس صراع الطبقتين المنظمتين بالواقع الوحيد، وربما ليس بالواقع الرئيسي الذي يمكن أن يفسر الأوضاع التصارعية في أمة متطورة، أو في أمة غير متطورة، أو على مستوى العالم. فهذا الصراع يتلقى إحداثياته في صراعات الجماهير المعبأة سياسياً التي توجهها فئات فعالة والتي تبدل مضمون المعنى الماركسي الأصلي وأهميته وتوسعهما. فليس لطبقة الشغيلة المأجورين التابعين، في القرن العشرين، ضرب من احتكار الكفاحية والعذاب والشغل. فهناك جماهير في حرب وجماهير يعذبها الجوع وجماهير يصيبها الإعلام العام ويَضُرُّ بها العلم والتقنية أو ينقذها، أي أعمال الاختراع والإبداع ـ ما بعد الشغل بالمعنى الدقيق ـ وذلك هو ما يفرض نفسه علينا.

فهذه الوقائع تفرض على المناضلين أن يجددوا صياغة مسألة الفاعل الثوري ومحركات الثورة.

فهل يمكن للطبقة العاملة أن تحتفظ بمركز الفئة القائدة للجماهير؟

وهل يزداد وزن النخبات السياسية في البلدان المتخلفة في الصراعات العالمية وهل تستطيع أن تغير شروط الصراعات الاجتماعية داخل الأمم؟

وهل يتحكم بالمستقبل قادة الإمبراطوريات الكبيرة في القرن الثاني، الإمبراطورية الأمريكية والروسية والصينية؟

فلنوضح النتائج فيما يخص معنى صراع الطبقات للوقائع الثلاث الكبرى ومداه، دون أن ندعي أبداً الإجابة عن هذه المسائل الواسعة.

تتمثل الواقعة الأولى في مجموع العلاقات الداخلية الجديدة بين الطبقات والدولة.

فالتمركز الاقتصادي يولّد، عن طريق تغلب المنشأة الكبيرة أو عن طريق التركيبات المتنوعة بين المنشآت الكبيرة، وحدات عملاقة هي في الواقع عن طريق حجمها وطبيعة فعاليتها وسلطتها، مؤسسات مصلحة عامة، دون أن تكون مجبرة بوضع سياسي مقابل؛ وتفيض قراراتها عن دائرة المصالح التجارية: فهي تتعلق بالأوجه المتعددة البعد لمصلحة مجموعات السكان العامة.

ويجري التمركز المالي في صورة مختلفة: فهو ينفتح على كثر الصلاحيات الواسعة والمتنافسة للسلطات الخاصة والعامة التي تحكم الاستثمار والنقد.

بيد أنه لا بد من التأكيد على ملاحظة أن التمركز التقني يكفي للتأثير على الجماهير، أياً كانت السلطة التي تستخدم هذه الوسائل.

إذ يغيّر عمل إنشائي كبير وأشغال عامة كبيرة وشبكة طرق عريضة الوضع الاقتصادي لمجموعات سكانية كاملة ـ بما فيها جميع الطبقات.

ويجري تقارب رأس المال والدولة وتعاونهما المحتوم في حقبة تصدر فيها السلطة عن الاقتراع العام وتحدها سلطة النقابات.

ولم يعد التواطؤ المحض بين رأس المال والحاكمين ممكناً في صوره البدئية: إذ أخذ تكتل الأقوياء أبعاداً سياسية جديدة.

ويجابه العمل المأجور التابع المسلح بحق التكتل وحق الإضراب، من جهته، ظواهر التمركز المديني الحضري. وهو لا يستطيع أن يشق بالاقتراع العام ولا أن يعدل عن خدماته. فالشروط السياسية والاجتماعية هي التي تتيح، في المناسبات، لكن لا بصورة دائمة، تشكيل تكتلات يجتمع فيها إلى جانب الشغل المأجور التابع ذوو الياقات البيضاء وفلاحون وموظفون وأعضاء في الطبقة وجامعيّون، أي أفراد لا يدخلون في الفئات الماركسية التقليدية، أو حتى أنهم يعملون خارج دورة الإنتاج.

ونخطئ خطأً جسيماً إن نحن خلطنا حالة الأشياء التي تنتج عن ذلك بـ«رضى مخاصم». إن الذائع إنما هو عدم الاكتفاء الجذري وروح المطالبة عن مبدأ. وتعطل هذه العوامل على نحو دائم النظام الاقتصادي أو السياسي؛ إنها تضعه موضع اتهام إما حقاً أو باطلاً. وليس من المستبعد أنها تهيئ التربة لإسباغ الصبغة الجذرية إسباغاً مباغتاً على الصراعات ولمحاولات تقوم بها فئة سياسية منظمة للاستيلاء على زمام الأمور.

وهناك واقعة عظمى ثانية تغير المعنى والأهمية الأصليين لصراع الطبقات ألا وهو بروز جماهير النمو اللامتساوي، المتفاوت.

ويدل هذا الحد على مصير مشترك لجماهير بشرية غفيرة، في شروط متنوعة للغاية، إلا أنها، بحكم كونها واقعة في مناطق نفوذ قِوى عليا واقتصادات متفوقة، لا تتلقى منها مفاعيل الجذب التي تجلب رساميل تقنية وثقافة لسكانها. ونحن لا نجهل صنوف أصالة الزمان والمكان والظروف ولا الاختلافات في الدرجة. إنما نوحي بأن السمة المميزة المعتبرة تثقل مصير البلدان التي تحررت من الاستعمار والبلدان المُتَبَعَة. ففي البلدان الأولى: هناك جماهير بلا مصانع، هي في مرحلة قبل رأسمالية. وفي البلدان الثانية: هناك جماهير تنتفع منفعة غير كافية من مصانعها، هي في مرحلة اشتراكية، إن ما يُعَدّ، داخل أمة ذات ممارسة جزئية وخارجها، إنما هي الجماهير المنظمة سياسياً، حينما تتمكن من ذلك. ـ لا طبقة الشغيلة الصناعيين التي لم تتكون بعد في البلد المستعمر سابقاً، والتي لا يمكن أن تقر دون حذر بأنها طبقة في البلد الاشتراكي.

وأخيراً، تُبدّلُ إنجازات الصناعة الاشتراكية المعنى والأهمية الأصليين لصراع الطبقات. فهي تفرض مسألة خطيرة على كل ملاحظ متجرد:

أليس التناقض الرأسمالي بين مالكي الرأسمال الخاص والمأجورين نوعاً من جنس هو التناقض بين سادة الآلات وخدام الآلات؟ ألا يوجد تضاد في الأوضاع والأهداف لم يتم تخطيه حتى الآن، أياً كان نظام الملكية والشكل الاجتماعي، بين أولئك الذين يتحكمون بالآلات وأولئك الذين تجب عليهم خدمتها؟

ونتساءل، مدفوعين على هذه الطريق، عن تناقضات أخرى عديدة، ربما تكون أعمق من تناقضات الرأسمالية، وهي دائمة على كل حال أينما كان، مثل التناقضات التي تقيم تعارضاً بين الدولة السياسية والإدارة، بين التجديد والرتابة، بين الأنماط المبدعة كما

يقول د. غابور والأنماط الدووية، بين الفقر الثقافي والفقر الوراثي، بين الإمبريالية الأولية ومعنى التضامن بين الشعوب.

إن تعارض خصمين، يحددهما الدور الاقتصادي تحديداً واضحاً ومحكومين على أن يدمر أحدهما الآخر أو على أن يتبادلا دورهما النسبي، إنما هو أمر معقد للغاية في الصراعات العديدة للجماهير التي تنظمها نخبات سياسية.

ويُبرز كذلك مضمون الاستغلال والسيطرة، في الأوضاع الصراعية في أيامنا، معنى مختلفاً للغاية عن التفسيرات الأصلية التي يقدمها ك. ماركس.

ما بعد السيطرة والاستغلال الماركسيين

لقد أخضع تطور البنيات وتقدم التحليل كل جزء من أجزاء النظرية الماركسية في فضل القيمة إلى امتحان قاس.

إذ لم يُحسب العمل الاجتماعي الضروري وسطياً من أجل الحصول على سلعة حساباً دقيقاً البتة بسبب تباين الأشغال (الأعمال) الذي بلغ الذروة في الاقتصاد المعاصر، وعلى الجملة، ازداد النصيب النسبي للعمل الفكري. ومنه جاء التمييز بين المنتجين المباشرين والمنتجين غير المباشرين، والصعوبة في قياس فضل القيمة بالنسبة للمجموعات التي يشكلونها. ويبرز وقع ذلك في إستراتيجية الأحزاب الشيوعية المشخصة بـ «التمديد» يتفق مع تجنيد للعمال اليدويين، المتضامنين تضامناً وثيقاً بقدر كاف على وجه الاحتمال، والمفهوم الواسع يتفق مع نداء يطلقونه إلى الشغيلة اليدويين والشغيلة الفكريين الذين تكون بينهم صلات التضامن من أرخى ما تكون، والتشبث في الولاء للمفهوم الضيّق يسير ضد تيار التقدم التقني.

ويطرح العمل «غير المدفوع»، الذي يربطه ك. ماركس بساعات عُمِلت ما بعد سعر السوق (أو القيمة التجارية) لجهد العامل، يطرح على الاقتصادي الحديث مشاكل أخرى. متى يُجزى العمل بقيمته؟ متى يتلقى إنتاجيته الحدّية؟ فهي لا تقبل التحديد والمقارنة من قطاع إلى قطاع إلا في حال المنافسة الكاملة. ولا تعود تجد معياراً محدّداً منذ أن تستخلص المنافسة الممتزجة بالاحتكار أرباحاً أعلى من الأرباح العادية يصعب فيها التمييز بين حصة الاحتكار وحصة التجديد. وفي الفترة الطويلة، تشتمل تكلفة إعادة إنتاج قوة عمل ما على مستوى التقنيات المتقدمة تكلفة نمو الإنسان ذاته، وليس من الممكن بتاتاً حسابها حساباً إجمالياً. فلإساءة استعمال السلطة الاقتصادية نتيجة محتملة تتمثل في سعر زائد لا في أجرة منخفضة فحسب. حتى أن الاستغلال لا يمكن أن يُستنتج من نظرية فضل القيمة، بل يُعالج معالجة دقيقة بمساعدة التحليلات الحديثة للأنظمة السعرية.

والحق، لا يغيب المأزق عن الماركسيين: وهذا هو السبب الذي من أجله يلجؤون فيه إلى المفهوم الماركسي لـ «العامل الجماعي». فالمجتمعات التي لا تسيطر على الرأسمالية ولا على الصناعة تضم «شعباً في العمل» حدوده غامضة ويشغل مكاناً تابعاً. وتحمل البنية الاجتماعية كاملة سمة تفوق الثروة ورأس المال: بنية التعليم، بنية المدن، بنية الاستهلاك، بنية أوقات الفراغ. وتثقل احتكارات جماعية على حياة «الشعب في العمل»، الذي لا يُماثَل مع فئة يحددها موقعها في الإنتاج، ولا يكون تابعاً لها، ولا منقاداً إلى جميع إيحاءاتها.

والسيطرة، في المجتمعات المعاصرة، تفرض إذاً تحليلاً متجدداً، وموسّعاً ومعمقاً. فليس «رأس المال وحده» وحده عدو القوة الحية؛ فالغلو البارد أي الدولة، أية كانت البنية التحتية الاقتصادية، ـ أي

العنف المنظم والمالك للإدارة ذات اللوامس، ـ إنما تحمل نصيبها من المسؤولية.

والدولة تبرر نفسها على الصعيد النفعي[1]؛ وندرك أن جمهور الفقراء والمحرومين يُشاقها على هذا الصعيد وبوصفها دولة؛ وندرك كذلك أن نظام الدولة، أن الشكل الحكومي قلما يتلقى التبريكات بعد تجارب الحرب ومعسكرات الإفناء.

وتتسع الدائرة بأولئك الذين يرفضون المجتمع مثلما هو عليه، بجميع أوجهه المتعددة الأبعاد، دون ردها إلى بنية تحتية اقتصادية.

إن مضمون التمرد ومعنى الكفاح يتجاوزان صراع الطبقتين الماركسي.

ما بعد التمرد والصراع الماركسي

كي نجعل الاختلاف والتوسع الذين ألححنا عليهما ملموسين، فلنقبل أولاً أن نضغط على السمات قليلاً.

التمرد. تمرد من؟ ضد ما؟

بالأمس: تمرد العامل ضد الرأسمالية.

في أيامنا: تمرد الجماهير ضد المجتمع.

ذلك هما التعارض والتوسع المطروحان بفجاجة، اللذان من المناسب التعرف على تعقدهما وأسبابهما وأشكالهما.

تستند المجتمعات الحديثة في الغرب إلى شهادة الحياد؛ فهي تتألف من تعدد فئات تدعي أنها تملك تصورات عن العالم والأخلاق

---

(1) لا مواهبية، أساساً، وتقليدية.

مختلفة. إلا أنه ما من مجتمع يبقى دون تراث ثقافي مشترك، أياً كان الاحتراس الذي يُتّخذ كي لا يعترف بذلك صراحة. فمجتمعات الغرب تحيا على أرضية من الأخلاق اليهودية ـ المسيحية؛ ولا يستطيع من ينكرونها أشد نكران أن يقوموا بذلك، دون أن يُستبعدوا، إلا في مؤسسات لا تهجرها تمام الهجر. بيد أنها تستشهد بها، حقاً، دون أن تشهد بها شهادة بلا مأخذ. ذلك أن المجتمعات الغربية، كما هي عليه، تقتل الأحياء وتدع الناس يموتون بالرغم من الوصايا العشر والإنجيل، كما بالرغم من «إعلان» حقوق المواطن والإنسان، الذي هو في نهاية الأمر إعلان حقوق الجميع في حياة إنسانية. وكذلك، يتلاقى تقديس الحياة الشاملة حسب التقاليد وتفجر مطالب جميع أولئك يريدون أن «يحيوا حياتهم»، من غير السعي إليهما، ويشهد المرء تتحرك الجموع والجماهير التي تتجند من جميع الطبقات على عمق احتجاجات ومطالبات حيوية ومشاقات أولية.

ولقد بدأت الحركة قبل الثورة السمعية ـ البصرية التي درسها في فرنسا ب. شافر وج. كازانوف دراسة مرموقة. إذ أثرت التقنيات السمعية البصرية في جماهير مؤلفة من أفراد دمغتها حياتها المهنية وفئتها الاجتماعية وموطنها المحلي. والأفراد لا ينجون من ضغوط هذه الأمور، إلا أن هذه القيود ترتخي قليلاً عن طريق صور الشاشة الصغيرة. فالخبر التافه Fait divers يهز رتابة الحياة اليومية: إذ ينتصب حياً، مشاهد وشخوصاً. والحدث العالمي لم يعد ينتقل عن طريق نص أو سرد شفوي: إنه ينطق، ويُشاهد. فهناك أحياء يخاطبون أحياء ويجتازون حدود الأمة والطبقة.

وحينما تمثّل قصفاً في فيتنام وجمعاً مقهوراً في بيافرا وبؤس ضواحي الأكواخ المنفر والقمع البوليسي لفتن الدهماء السوداء، إنما

تسبب تمرداً مباشراً: أما التفكير، فهو، عندما يحل، يبرر التمرد دون أن يسببه. فالأسود المضطهد، والطفل المعذّب والقاصر والعقل الذين يُعاملون دون مراعاة والنساء الخاضعة للتجارة أو العبودية المنزلية، إنما يمثلون أوضاعاً غير مستقلة عن الرأسمالية، إلا أنها لا تنتج عنها ولا ترجع إليها حصراً.

إن الإنسان السمعي ـ البصري واقع غني بالمعنى؛ إنه الإنسان الذي يعرف نفسه معرفة أفضل عن طريق وسائل الإعلام الجماهيري mass media والذي يحوّل الإنسان عن طريق وسائلها. إنه كذلك الإنسان المضطرب في تصنيفاته المألوفة للأفكار والأفكار المحركة المختزلة والمعايير والإنسان المنخرط في مجازفة بلا شطآن: لا تستطيع الطبقة أن تحويها ولا الأمة ولا الدراما الشخصية والعائلية ولا المأساة الملهاة السياسية.

والرفض يُوَجّه إلى اقتصاد لا يستطيع حتى أن يغذي جميع الناس وإلى مجتمع يستخدم، في الواقع، الحرب كأسلوب شرعي وسوي، وهو ينكر أن تكون الريعية الرأسمالية أو الإنتاجية الاشتراكية مقياس كل شيء؛ ويدين الرموز الدارجة كما مرتكزاتها المادية. ويندد بالمجتمع «المدينة» الذي «يعني» سلطة الثروة بصورة رئيسية ولا «يعني» الحياة، بكل بنياتها وحركتها.

إن الإنسان هو الذي يتمرد إذن، الإنسان أياً كان. إذ غدت المجتمعات وثقافاتها موضع اتهام حتى ما وراء التكتلات الظرفية أو الدائمة للتعساء والمضطهدين والمعذبين: فهم يرفضون هذه المجتمعات وثقافاتها بسبب مساوئها. واحتشدت جموع ضد الحرب وهي لم تأت حصراً في الأوساط العمالية ولا حتى من دنيا الشغل. كما انتظمت، ضد أحكام بورغوس أو موسكو، تظاهرات جماهيرية تعاون فيها من أجل موضوع محدد أعداء الأمس السياسيين.

ويقف الإنسان المتمرد في وجه كل ما يهدد شرطه الإنساني. ويمكن القول إنه يبحث، مع الجميع، عما يؤلف هذا الشرط الإنساني.

ويحاول، في الوقت ذاته، أن يكتشف صورة للمجتمع ومشروعاً للإنسان.

* * *

إن معنى الصراع الاجتماعي، على سبيل الامتياز، كما فهمه كارل ماركس إنما هو تحرير الإنسانية على يد فئة نوعية وعن طريق صراع نوعي.

تقتضي نجاعة هذا الصراع في أيامنا تحالفات وتكتلات حول الشغيل المأجور والتابع في الصناعة: إذ تحل الإستراتيجية السياسية محل الإستراتيجية الماركسية في ضيقها الأصلي.

فالاستغلال الماركسي يستدعي تعديلات جدية، انطلاقاً من التحليل العلمي للاقتصاد الحديث؛ والسيطرة السياسية، من حيث أنها لا ترجع إلى علاقة القوى الاقتصادية وحدها، تولد ردود فعل واسعة.

والجماهير التي تؤثر فيها هذه التغيرات تتلقى وترسل عن طريق الوسائل السمعية البصرية رسائل جماهيرية تُعنِي الإنسان كله وتخاطب ما هو أعم وأكثر إنسانية في كل إنسان.

والتمرد، الذي يهم الجماهير العريضة، ضد الشكل الاجتماعي وأسلوب الحياة في دول الغرب، يستوعب ويشمل الصراع الاقتصادي للطبقتين؛ إذ يتأكد ديالكتيك: الجماهير ـ الفئات الصغيرة

الفعالة، وهو أعم من ديالكتيك: الشغيلة التابعين ـ مالكي وسائل الإنتاج. ويبرز مشروع تحرير يذهب إلى أبعد من التحرر من العبوديات الاقتصادية.

وينتشر البحث الشمولي بوسائل أوسع، وربما بما هو أجوز وأكثر مباشرة من وساطة الطبقة الماركسية.

* * *

المبحث الثالث

التناحر والبنية الشاملة

هل يمكن أن تفهم الطبقات وصراع الطبقات، بالمعنى الماركسي، فهماً عميقاً، إلا بإعادة وضعها في بنيات شاملة؟

إن هذا التساؤل يزدوج:

هل تفقد الطبقة العاملة وهل يفقد صراع الطبقات، بالمعنى الماركسي، من الأهمية والدلالة النسبيتين، لأن التقدمات الاقتصادية والاجتماعية تخفف عدوانية هذه الطبقة وتجرد صراع الطبقات من جزء من أهدافه؟

وهل يمكن لارتقاء الطبقة العاملة وعالم الشغل في المستوى المادي والثقافي، المرافق بتنوعهما وإعادة صياغة بنياتهما، والذي تساعده وتكمله سياسة نبيهة، أن يقود إلى الاندماج أو، على نحو أفضل، إلى الاشتراك التام للشغيلة داخل الأمة؟

وحينئذ تغدو البنية الشاملة هي الأمة المُحَدَّثة والمُجَدَّدة كما ينبغي. وفضلاً عن ذلك إن فضولنا تغريه وجهة أخرى.

فمنذ «البيان الشيوعي» و«رأس المال»، تغيّر وجه العالم. إذ تحققت فيه شيوعيات وساعدت على بناء أحزاب شقيقة في معظم البلدان. وتحددت استراتيجيات إمبريالية بالنسبة للعالم أجمع. فما وزن الطبقة وصراع الطبقات بالمعنى الماركسي في هذه الشروط؟ ألا يُعَدَّان في بنيات شاملة تتجدد ما بعد الأمم، ـ حيث يُنَحِّي الطابعُ السياسي بصورة رئيسية والضاغط لهذه البنيات إلى صعيد ثان واقع الطبقة بالمعنى الماركسي وواقع الصراع المبسط بين الطبقات.

هناك مشكلتان مترابطتان فيما يخص حلهما ومنطوقهما.

مع أن ماركس لم يضع وضعاً دقيقاً العلاقة بين صراع الطبقات وصراع الأمم، فإنه قدم حول هذه النقطة تحليلات عدة ساعدت على نزع الصبغة الصوفية عن الأمة وعملت على تقدم الشغيلة. ويتضمن عمله رسالتين: الأولى تفسير تاريخي والأخرى إرادي.

إن تناقضات الرأسمالية المحتومة، إن قبلنا تكوين السوق العالمية، تجعل الكارثة على صعيد العالم أمراً لا مفر منه: إنها ستتفجر، على وجه الاحتمال، في نقاط عدة على التزامن، في المكان الذي ارتدت فيه الرأسمالية أشكالها المتقدمة ومنه تمارس إشعاعاً عالمياً.

إن الانهيار الكبير 1929 ـ 1933 قد انفجر بمناسبة التدهورات المالية: وشهد خطورة وعمقاً ومدة غير مألوفة نتيجة التغيرات في البنيات والمؤسسات: وما من اقتصادي مُطَلِع يحسن ربطه بأسباب اقتصادية وحيدة الخط ومحددة تحديداً دقيقاً، ولو كانت متعلقة بنقص الاستهلاك. أما الاتجاهات في الأجل الطويل، فلم يسجل أحد، قبل الحرب العالمية الأخيرة، اتجاهاً عاماً نحو إفقار الطبقة العاملة أو عالم الشغل.

وتقوم رسالة ك. ماركس الإرادية على النداء الشهير: «يا كادحي جميع البلدان، اتحدوا!». وهي رسالة طموحة وسخية قلما تعنى بالاختلافات القومية أو الإقليمية للإنتاج والبروليتاريا. كما لا تهتم بتحديد صيغ الاتحاد العالمي للبروليتاريات واستراتيجيته وتكتيكه. لقد حاولت ذلك «الأمميتان» من غير أن تتجنبا الصراعات العالمية ومن غير أن تتوصلا، سواء إلى بناء دولة بروليتارية، أو إلى جعل

الـديموقراطيات الـصورية متلاقيـة ومتماثلـة حقـاً، بتحويلـها إلى جمهوريات للشغل: فعلى الأكثر قد شجعنا قليلاً تطورها باتجـاه دول الرفاه، الإصلاحية بحذر والحريصة على توسع أممها الخاصة.

وبرزت القطيعة مع الثورة الروسية عام 1917. إذ لا يجيب تأسيس الأممية الثالثة في عام 1919 والاشتعالات الشيوعية في ألمانيا (1918ـ 1919) وفي هنغاريا (في ذات التاريخ) وفي إيطاليا (1919 ـ 1920) بتاتاً على انتظار شيوعية تتصف بالشمول. فلقد أغنى كارل ليبكنخت وروزا لوكسمبورغ وإنطونيو غرامشي تجربة الصراعات العمالية، إلا أن حركاتهم أخفقت.

وفي روسيا، يمثل الصراع بين تروتسكي وستالين الجدال مـا بـين نـذر الثـورة البروليتاريـة في جميـع النقـاط الممكنـة وأنـصار تمـتين الانجازات الثورية في مكان نجاحها الرئيسي. وترك انتـصار سـتالين ـ مـا وراء التكـرارات الطقـسية مفتوحـاً بـين موقـف المـوالاة وإبـداع شيوعيات وطنية: ولم يُرفع هذا الاختيار تماماً في أيامنا ذاتها، وفضلاً عن ذلك يمكن أن يُفَضَّل أحـد هـذين الحـدين علـى التعاقـب أو في الفترة ذاتها حسب دلالات المناخ السياسي.

وبعد المؤتمر العشرين للحزب الشيواعي في الاتحاد الـسوفياتي، بحثت دول الشرق، حليفة روسيا، عن طرق شيوعياتها، التي تـتلاءم مع الشروط التاريخية والاجتماعية للأمة وتعرضت إلى صنوف القمـع في برلين (حزيران 1953) وبوادبست (تشرين أول 1956) وبراغ (ربيع 1968). وفيما يخص الأحزاب «الوطنية» في الغـرب، فـإن «المركـز» كان يراقب بدقة صنوف الفضول والأبحاث في الأطراف.

وبعد القدر الكبير من الأحداث، لم نـشهد إثباتـاً واضـحاً لأحـد حدي الخيار البسيط غاية البساطة، سابقاً منذ القرن التاسع عشر.

هل الطبقة العاملة قد استوعبتها أمها، علماً أن كل أمة تدخل في علاقات سلمية أو حربية مع أمم أخرى؟ ما من أمة متطورة قد توصلت إلى أن تجعل من طبقتها العاملة عنصرا مشاركاً مشاركة كلية، بالطريقة نفسها التي جعلت بها البورجوازيات وفي شروط مماثلة. فالطبقة العاملة قد احتفظت بوضع خاص فيما مستوى المعيشة ونمط الحياة وفيما يخص الثقافة والوضع الاجتماعي حتى في البلدان الأقل اضطراباً بالحركات الثورية. وعلى نحو أعم، لم نشهد في أي مكان دولة أزالت الطابع العبودي للشغل التنفيذي ولا حتى باشرت هذه المهمة بصورة منتظمة.

وأقل من ذلك أيضاً لم نشهد أن الطبقة العاملة «تستوعب» الأمة، لا بعددها طبعاً بل بروحها وقوتها السياسية. فما من أمة متطورة اعتبرت الشغل مبدأ لبنيتها وأخلاقاً لحياتها الجماعية، في حين أن كل أمة ألفت طبيعياً الإشادة بالادخار والاحتفاء بتراكم رأس المال واختيار الثروة أساساً للنظام الاجتماعي. وما كانت الأمم ولا أرادت أن تكون جمهوريات شغل.

وفي القرن التاسع عشر، مازالت الأمم الغربية تُبْنى كأنها احتكارات جماعية. ففي الداخل، شكلت تحالفات الأغنياء وتكتلاتهم والجزء الأعلى من المجتمع التسلسل الرتبوي الاجتماعي للديموقراطيات الصورية. وفي الخارج، تفاهمت هذه الفئات ذاتها، من أمة لأمة، من أجل توزيع الاعتماد والاستثمار حين لا يكون تفوق أمة واحدة متيناً بقدر كافٍ ومن أجل إجراء اقتسام للأراضي المستعمرة.

فهل بقي تكتل السادة هذا في أيامنا، داخل الأمة وما بين الأمم، تحت أشكال جديدة؟

إذ منذ «البيان» الشيوعي، لم يُغَيِّر قرن وربع قرن من صراع الطبقات، الذي صيغ ونُظّم على قدر الإمكان وأعيد تأويله حسب أذواق ملاك العناصر السياسية المتعاقبة في البلدان الاشتراكية وحسب حاجاتها، لم يغيّر البنية الاجتماعية للاقتصادات والبنية السياسية للدول تغييراً جذرياً.

ولم يتوصل سادة الآلات (المكائن) والعنف المسلح، في أي مكان كان، إلى تلبية الحاجات الأساسية للجميع تلبية نظامية وإفراغ الشرط العبودي للشغل التنفيذي وتنظيم التعاون والخدمة المتبادلة بين الشعوب، كبديل للحرب.

وهذا هو الواقع الذي لابد من تحليله: إن صراع الطبقات فيما يخصه تنكره روسيا السوفياتية وصراعات الطبقات الجديدة أو الشرائح تتخطاها فيها دولة وإدارة تسلطيتين؛ وصراع الطبقات غدا مؤسسياً و«سلمياً» في الولايات المتحدة عن طريق مزيج من القانونية والقوة؛ وصراع الطبقات في البلدان الأوروبية حائر في خططه يحتويه النظام العام والحقوق والعادات. وعلى الجملة، وإن أُثِّرَ صراع الطبقات في التطور التاريخي كثيراً، فهو مع ذلك لم يحقق التغيرات الجذرية والشاملة التي كان ينتظرها منه كارل ماركس وتلامذته المباشرون والماركسيون الأولون.

إذن لنا الحق أن نتساءل فيما إذا كان صراع الطبقات هو الذي يُعْلِمُنا عن أشكال الصراعات الاجتماعية في زماننا وعن محركاتها الحاسمة.

فهناك جماهير بشرية واسعة يتوقف أمرها على قرارات إستراتيجية سياسية واقتصادية وعسكرية لأقليات محدودة جداً موضوعة أمام اختيارات لا تُرَدّ حصراً إلى البديلين الماركسيين:

تملك وسائل الإنتاج أو عدم تملكها والبنيات الفوقية السياسية التي تنتج عنها.

إن الأشكال الحديثة لصراعات الطبقات واستعباد الجماهير، على مستوى العالم، لا تُفهم إلا بتحليل واقعين تحليلاً دقيقاً، لم يدركهما كارل ماركس إدراكاً سليماً ولم يدرسهما أحد دراسة كاملة مذ ذاك:

1 ـ «مجموعات النمو» والتناقض: الوظيفة ـ الأرض.

2 ـ الإمبراطوريات الجديدة (إمبراطوريات القرن العشرين) والتناقض: الأمة ـ الأممية.

«مجموعات النمو» والتناقض: الوظيفة ـ الأرض

تعني «مجموعات النمو»[1]، بالإحالة إلى سلطة التقرير لديها والآثار التي تقود إليها، المجموعات المالية والصناعية متعددة الجنسيات التي تمثل في أيامنا الفعلة الحاسمين في الحياة الاقتصادية.

هي الجنرال موترز مع أوبيل في ألمانيا وهولدين في أستراليا ووكسهول في بريطانيا العظمى؛ وهي I. B. M. الآي بي أم، دوبون دونمور، فورد مع فروعها الأجنبية المستقلة ذاتياً. وهي إمبريال كيميكال اندستري الإنكليزية، أوليفتي، وايني اجيت الإيطالية، يونيلفر وفيليبس الهولندية سولفي والشركة العامة البلجيكية.

إنها مجموعات من المنشآت الكبيرة ـ الشكل الذائع في الاقتصاد المعاصرة ففي ألمانية، تشتغل ثلاثون ألف منشأة من أجل A. E. G وثلاثون ألفاً من أجل سيمنس، وثلاث وعشرون ألفاً من أجل كروب، وعشرة آلاف من أجل مرسيدس بنز. وفي الولايات المتحدة،

---

(1) أنظر ريمو ليندا، «سلوك المجموعات ...» في «مجلة السياسة الاقتصادية» شباط 1969.

يشتغل خمسون ألف منشأة من أجل U. S. Steel corpration، وست وعشرون ألفاً من أجل جنرال موتورز. وفي فرنسة تشتغل أربعة آلاف منشأة من أجل رينو. ونشاد من هذه الأرقام أن «جماعة سكانية» عمالية واسعة للغاية، جمهوراً من العمال والشغيلة، تتبع هذه الوحدات المركبة. ويجب أن يضاف إلى ذلك، عند الأخذ في الحسبان علاقات التعاون المتفاوتة إلى هذا الحد أو ذاك، جمهور الموردين والزبائن والوحدات الإدارية المعينة مباشرة أو غير مباشرة.

إن مجموعة النمو لا تختلط مع قطب النمو ولا مع المنشأة الكبيرة. فقطب النمو وحدة محركة أو مجموعة وحدات محركة: إنه يمارس مفاعيل جذب، من حيث السبب والنتيجة، في المجالات التقنية الاقتصادي وفي المجالات الجغرافية، عن طريق التجمع أو الصلة. وتمارس مجموعة النمو سلطاتها على الأقطاب، والمجالات المستقطبة ومحاور النمو، وعلى نشأتها ونتائجها. وتستحق «مجموعة النمو» هذه التسمية بفعل قراراتها: فهي تنهض بهذا الدور بالتأثير على أجهزة الإنتاج والنقل، ولنَقُل في حدود عامة: وأجهزة التحويلات التي تكوّن أقطاب النمو وشبكاتها.

والمنطق الاقتصادي لمجموعات النمو واضح بقدر كاف.

أولاً هو واضح من جهة شروط تكوينها، من المعلوم، بعد التحفظ على أي قصد للسلطة، أن المنشأة الكبيرة تنطوي على صنوف هدر ناجمة عن الحجم. ولا يعتبر حجم المنشأة بحد ذاته بتاتاً بل بالنسبة لبيئتها. وتحت هذه الشروط، ما بعد حد معين، ترتفع تكلفة الإدارة والتيسيير ويُفضل التحالف أو التعاون على النمو أو الدمج، ومن الواضح أن الأساس المالي للتأهيل والبحث والتسويق تعززه المجموعة تعزيزاً هائلاً.

وتحظى سياسة «مجموعة النمو» بميزات نوعية:

أ ـ فمجموعة النمو تستطيع أن تُقَسِّم المخاطر الاقتصادية على أسواق عدة وعلى أسواق فرعية.

ب ـ وتستطيع أن تسلك سياسات متنوعة في الأرباح حسب الميادين: نسبة ربح ثابت على رقم أعمال متزايد، ممارسة مؤقتة لأسعار الاستبعاد من أجل الحد من الدخول إلى الصناعة أو لأسعار الإزالة، تكون أدنى من التكاليف بالوحدة للمنشآت الموجودة.

جـ ـ وتستطيع أن تمارس مزاودة في الأجور لتجتذب العمل الأفضل وسياسة حاذقة في التفاوض النقابي الملائم لتقليص المطالبات.

ء ـ ويمكن أن تعكف على تدبير واع لهوامش الطاقة الفائقة لتواجه ازدهاراً مفاجئاً أو زيادة سريعة في الطلب.

إن إستراتيجية مجموعة النمو مرنة وقوية على الأغلب لأنها متنوعة وجماعية.

فمع مجموعة النمو، نبتعد كثيراً عن المخطط الثنائي لصراع الطبقات الماركسي. إذ عوضاً عن المبارزة بين أرباب العمل والمأجورين، لدينا المجابهة ما بين مجموعات من التكتلات السياسية الاقتصادية: وهي المجابهة التي نلقاها في جانب المال بما أنه الأقوى والأحكم تنظيماً.

وتسبب «مجموعات النمو» هذه، ـ وهي واقع يتجاوز المنشأة الكبيرة ذات الفروع المستقلة ـ في العلاقات بين الطبقات، مستجدات لا تنفصل عن تلك التي تُدْخلها بين الأمم والدول.

إنها تستطيع أن تبدل الوزن النسبي لإنتاجها ومبيعها بين الأسواق الوطنية وحتى، في الحالات القصوى، أن تنقل مؤسساتها متحملة

الخسائر فتنعكس هذه القرارات طبعاً على الاستخدام. إلا أنها تمتلك، من جهة أخرى، وسائل قوية: دفع عال، مكافآت، نفوذ، لكي تتفادى صعوباتها الاجتماعية.

والحال، أن لمجموعات النمو سلطة رفيعة في التفاوض والمقاومة والنفوذ في علاقاتها مع الدولة التي فيها المقر الرئيسي والدولة التي فيها الشركات المشاركة والدول التي تنشئ فيها صناعة جديدة. إن كثرة فعالياتها ووجودها في كل مكان تزودها بتسهيلات فيما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال والتقنيات وملاك الأيدي العاملة، كيما لا نقول شيئاً عن الضريبة.

وبما أن الاقتصادات المعاصرة مختلطة والتعاون بين الدولتين والرأسماليين الخاصين مستمراً، فإن مجموعات النمو تتداخل بالضرورة مع النظام العام والسياسي الذي هو عادة ذو طابع إقليمي. وهي تبرز بوصفها ممثلة لوظائف تقنية واقتصادية. وهي بطبيعة بنائها، لا يمكن أن تتلقى أوامر من حكومة وطنية ولا أن تخضع لقانون وطني. والحال، لا يوجد بعد حكم فوق وطني ولا قانون دولي بالمعنى الكامل. وعليه تمثل إذاً مجموعات النمو، بقوة استثنائية، التناقض: الوظيفة ـ الأرض.

ويمكن أن نقدّر، بمناسبة إنشاء شركات أجنبية في دولة ما أو منطقة ما، وبمناسبة المشاركات الإنتاجية، على الأخص بين اقتصادات «الغرب» و«الشرق»، أن هناك بطلاناً نسبياً لصراع الطبقات الماركسي، وديكتاتورية البروليتاريا وحتى للنقاشات، النشيطة للغاية في بداية القرن العشرين، حول الاشتراكية في بلد واحد أو الثورة المتزامنة في وقت واحد.

إن ديكتاتورية البروليتاريا هي الاستيلاء على السلطة تقوم به عناصر سياسية لجهاز دولة إقليمية ذات أرض المُقدَّر أنه يدير جهاز إنتاج يقع داخل الحدود أساساً. والحال أن السلطات السياسية والاقتصادية الكبرى تُمارَس على أجهزة إنتاج متعددة الجنسيات. وبالتالي لا تعني «جمعنة» السلطة في الأمم، إن الاستيلاء على السلطة ـ القليل الاحتمال ـ في واحدة من هذه المجموعات لن يقود إلى جمعنة السلطات في الأراضي التي تعمل فيها.

إن تعاون السلطات الإقليمية وصراعاتها، في علاقاتها بالطبقة العاملة والجماهير، لم تعد تمكن أن تُفسّر من جهة أخرى تفسيراً صحيحاً انطلاقاً من الدولة ـ الأمة التقليدية.

الإمبراطوريات الجديدة والتناقض : الأمة ـ العالمية

إن تفاوت الدول ـ الأمم التي تتوزع من الأمة الصغيرة حتى شبه ـ الأمة ـ الإمبراطورية جعل متعذراً حتى الآن استخلاص تطبيق لاشتراكية فعلية بين الأمم. فما لاحظ أحد ولا بنى بناء نظرياً سياسة اتحادية حقيقية، على أساس المشاركة بين الشعوب الاشتراكية وليس على أساس الدمج الاستبدادي؛ وأكثر من ذلك ما لوحظ اقتصاد تضامن بالمعنى الصحيح بين الأمم الاشتراكية المتفاوتة التطور. كما لم يعد يملك المثل الأعلى للتحرير الشامل على يد الطبقة العاملة وعلى يد عالم الشغل الإشعاع والنفوذ اللذين حظي بهما في القرن التاسع عشر.

ويُبرز التحليل الموضوعي للاتجاهات الاجتماعية العاملة صنوف تركز وتخثر قومي وشبه قومي مع ضروب توسع في الوقت ذاته وضروب أمميات وحتى بدايات اصطباغ بالصبغة العالمية.

وعلى وجه أدق، تقع صراعات الطبقات والفئات الاجتماعية في خمس مجموعات من القوى مستقلة استقلالاً واسعاً، إلا أنها لا تُدْرَك، في أصالتها التاريخية، إلا بالإحالة الدائمة إلى الصناعة والتصنيع.

1 ـ الأمم التي تحررت من الاستعمار

في إفريقية، تتكون هذه الأمم تكوناً عسيراً، إذ تحاول تخطي صنوف التنوع القومي وفي اللغات والمصالح والتقاليد. إنها مشروع دول استبدادية، غالباً ذات أحزاب وحيدة، تؤثر على جماهير على أهبة الإفلات من الجماعات التقليدية دون أن تتلقى الأطر الحديثة لترقيتها. ويُعنِي مذهب صراع الطبقات الأوساط الحضرية المدينية والتجمعات حول نقاط مصنعة. وتمثّل الأيديولوجيا الطبقية والإيديولوجيا القومية محركين ضعيفين أمام الإمبرياليات المتصارعة، ذلك بما أن التصنيع ينذر بأن يكون تدريجياً للغاية.

2 ـ أشباه الأمم الطامحة إلى الاستقلال الذاتي

إن كندا ذات اللغة الفرنسية وإيرلندا الكاثوليكية وبلاد الباسك وكاتالانيا في إسبانيا هي بنى تاريخية وثقافية ذات أصالة قوية، وليس من المتعذر أن نُري بعض السمات المشتركة لهذه الحركات. فطموحات «الطبقة» العاملة تنضم فيها إلى مطامح شعب فقير نسبياً بكامله وواع بأن أحد أسباب نموه اللامتساوي إنما ينتج عن سيطرة يمارسها الآخرون عليه. والقادة مطلعون جيداً على قدرات الصناعة، عندما تتلاءم مع بعض المعاملات التفضيلية في صورة اعتمادات أو دعم أو حتى رسوم جمركية؛ كما أنهم يدركون الصلة الوثيقة للغاية التي تجمع العوامل الاقتصادية إلى العوامل الثقافية، والحيوية التي يمكن انتظارها من شعب موحد ثقافياً يملك القناعة بأنه يعمل لِـ

«حسابه» و«لنفسه». ولا يتمنى هؤلاء القادة في أغلب الأحيان قطيعة مع المجموع الذي يحتويهم بل تفاوضاً على شروط تعاون أكثر ملاءمة بنفقات جديدة. ويبدو أن «صراع الطبقات»، في هذه الحالة، يكون على وجه الاحتمال وفي بعض الحدود خطة تكتيكية، بين أخريات، في خدمة إستراتيجية تتجاوزها.

3 ـ الاقتصادات الإمبريالية الثلاثة والسلطات الإمبريالية الثلاث الإمبراطورية الأمريكية والإمبراطورية السوفياتية والإمبراطورية الصينية

ما شهدت بتاتاً هذه التجمعات البشرية الثلاث من الناحية التاريخية شكل الأمة الغربية الصغيرة والمتوسطة ولا عاداتها ولا روحها. فهي تحوي كثرة من المناطق الكبيرة وجماهير غير متجانسة من الناحية الثقافية والعرقية ومجالات مستقطبة على نقص في الارتباط فيما بينها وتفصلها مسافات كبيرة. ويلاقي فيها «صراع الطبقات» وديكتاتورية ممثلي البروليتاريا ـ أو قد يصادف ـ شروطاً غريبة تماماً عن شروط الأمم المتوسطة المصنعة منذ زمن طويل والمزوّدة بثقافة مشتركة.

4 ـ التكتلات الممكنة للأمم التي تقدم أوروبا القارية المثل الأفضل عنها

لقد قدمت أوروبا القارية نفسها، حسب الظروف، بأنها حاجز أمام الاجتياح السوفياتي، أو أنها ضرب من القوة الثالثة.

ويجب تحليلها، بعد وضع الإيديولوجيات جانباً، بأنها (في كانون الثاني 1972): سوق ممتازة ومحل تراكم الاستثمارات الأوروبية والخارجية. وليست أوروبا هذه، لا الأمس ولا اليوم، ملائمة إلى حضارة الشغل. إنها تعيش في المنشآت الكبيرة والزمر المالية، الصديقة لجميع القوى الرأسمالية في العالم والمشجعة لسياسة اجتماعية تخدِّر عالم الشغل وتتملص من مطالباته.

ونظراً لموقف أمم في هذا المجال مثل بريطانيا العظمى وألمانيا الاتحادية وبلجيكا وهولندا، فإن البلد الذي يعكف على تجارب جزئية سيعاقبه سير العمل العام للنظام ومباشرة عن طريق إجراءات «السوق المشتركة». وكانت أوروبا وستظل أرض مختارة لصنوف التمركز والاحتكار: إنها ذريعة للصراعات الاجتماعية.

5 ـ القوى الدافعة نحو العالمية

على الرغم من الإمبرياليات والنزعات القومية، هناك قوى تتمرس باتجاه عالمية الأحداث والفعاليات والبنيات؛ فالحدث يُنقَل إلى كل مكان عن طريق وسائل الإعلام الجماهيري؛ والحرب تُنقل إلى أية نقطة على وجه الكرة عن طريق الأسلحة الحاسمة؛ وضروب الإنتاج والنقل يمكن أن يتم تنظيمها من جديد عن طريق وسائل العلم وفق مشروع عالمي.

في هذه الآفاق، يغدو «صراع الطبقات»، في البنيات القومية، مظهراً حدياً للصراع ضد صنوف التحول إلى بروليتاريا على مستوى العالم. وما من أحد يستطيع أن يتجنب الوعي بوجود «جزء أعلى في المجتمع العالمي» وجزء محروم من سكان العالم ومن بلدان الدنيا.

ولا ينتقل «صراع الطبقات» ولا يمكن نقله إلى لغة صراع بين أمم مختلفة. وبالدقة: يعاني البروليتاريون بلا أمة، بلا أمة ذات سيادة فعالة وممارسة تامة، من عسكرة الإمبراطوريات العدوة معاناة تتناول جماهير واسعة. وفي هذا المضمار أيضاً، لا تزودنا النظرية الماركسية في الطبقات وصراع الطبقات بالإشكالية ولا بالحلول.

لقد تحقق بعض التغيير: غذ لم تعد الطبقات العاملة هي الشاهد الأبرز على البؤس الإنساني وعلى حالة الشغل الإنساني للعبودية. بل غدت الجماهير المحرومة في البلدان المتخلفة النمو هي ذلك الشاهد.

قد تستطيع الطبقات العاملة حقاً، في أمة ما أو في أمم عدة، أن تشكل كتلاً متضامنة، وتناضل نضالاً مجدياً ضد مالكي وسائل الإنتاج, وتستولي على وسائل الإنتاج، لكنها لا تكون قد صنعت شيئاً لإقامة نظام عالمي ملائم لإزالة التحول إلى بروليتاريا عند الجماهير التي هي بلا صناعة وبلا أمم، ولنزع سلاح الإمبراطوريات.

* * *

في القرن التاسع عشر، عندما كانت تعير أغنى بلدان الغرب قليلاً من الانتباه إلى المجاعات في الشرق الأقصى والاضطرابات الاستعمارية، كانت تبدو الطبقات العاملة المتمركزة في المدن بأنها «طبقات خطرة» وتشهد على البؤس والحياة والعبودية.

في أيامنا، لم تعد تُعَامَل الطبقات العاملة كطبقات خطرة، إنها تترقى عن طريق تنوعها في تراتب مستويات المعيشة وأنماط الحياة. وبدأت تسترعي انتباه الرأي العام جماهير محرومة، مازالت تسيء أمتها حمايَتها ويسيء اقتصادها تغذيتها ـ أو تجندها نظمٌ وأحزاب تسلطية استبدادية.

وما من فرصة أمام صراع الطبقات بالمعنى الماركسي كي يحررها. وأكثر نم ذلك لا فرصة أمام تظاهرات الجماهير ـ المجتذبة من طبقات متنوعة ـ أمام تظاهراتها ضد الإمبريالية والرأسمالية. إنها تتكرر عبثاً، أما البنية السياسية والاقتصادية والإدارية فتقاوم.

وبعد التحفظ على الحروب العالمية التي يبدو أن الإمبراطوريات ترغب في تحاشيها وعلى الحوادث المحلية التي تتحول إلى صراعات أوسع، إن تبدل العلاقة السياسية للقوى في العالم هو الذي يمكن أن يؤخر أو يستعجل، يسارع أو يُباطِئ الترقي المادي والثقافي للجماهير المحرومة والمحوّلة إلى بروليتاريا، على المستوى العالمي.

* * *

الفصل الثاني

ارتقاء الطبقة العاملة

تؤثر التحليلات السابقة فرضية بديلة عن النظرة الماركسية في الصراع الذي لا يرحم بين طبقتين.

فعوضاً عن فئتين أجتماعيتين تحمل كل منهما تضامناً وثيقاً هما مالكو وسائل الإنتاج والشغيلة المأجورون التابعون، الذين لا بد أن يفضي التناحر بينهم إلى حذف دور الأوائل وقوتهم الاجتماعية، نشهد بروز مشهد تكتل صلب متين للمشاركين وتكتلات هشة وغير مستقرة بقدر كاف للمستبعدين.

وفي هذه المجموعة الفرعية الكبيرة أو الأخرى، تبرز فروع، هي ذاتها في حالة تحالفات فرعية وتكتلات فرعية. وتتشكل كل مجموعة فرعية في صورة احتكار جماعي من أجل مقاومة السلطة أو من أجل الاستيلاء على السلطة. ويرمي الاحتكار الجماعي (وهو تعبير غير وافٍ لأن المسألة في هذه الحالة ليست حصراً ولا أساسً مسألة بيع - شراء) إلى ممارسة السلطات، والحكم على مستوى المجتمع الإجمالي.

ويشمل الحكم في المجتمع الغربي الإجمالي، انطلاقاً من بدايات الصناعة، ثلاث سلطات رئيسية: السلطة عن طريق العنف المادي وهي الجيش؛ والسلطة من خلال تملك وسائل الإنتاج والتمويل وهي الرأسماليون؛ والسلطة بالتأثير على المشاعر وهي الكنيسة والجمعيات الفكرية بالمعنى الواسع. ويرتكز دائماً تكتل السادة، أي الفئات المسيطرة، في مجتمع معيّن، على اقتسام للسلطات ومزيج بينها

مستقرين إلى حد ما: وهو في تعايش واتحاد وثيق مع فئات الدعم التي تؤلف المجموعة الفرعية للمشاركين في نظام معين أو للمستفيدين المباشرين منه. وتتحدد بنية اجتماعية ما، ما وراء المعايير الشكلية والعامة مثل الملكية الخاصة والاقتصاد اللامركزي وسوق المنافسة، أو ـ على صعيد آخر ـ النظام التمثيلي والاقتراع العام والضمانات الدستورية للحريات الأساسية، تتحدد بمضمون الفئات التي تمارس السلطات الاجتماعية، أي بمزيج من السلطات التي أتاحت ـ حتى الآن ـ أن نميز، وأن نقيم تعارضاً إلى حد ما، بين المسيطرين والخاضعين للسيطرة، بين المشاركين ملء المشاركة والمشاركين المكبوتين. حقاً تترجم هذه التعابير الأخيرة أوضاعاً ومواقف تتحدد بحدود نسبية، حسب ميادين الفعالية وحتى، في بنية إجمالية، حسب الفترات والظروف: إلا أنها تذكر بتسلسل رتبِوي للسلطات الاجتماعية في مجتمع إجمالي تمارس السلطة السياسية على الدوام فيه خلا أثناء فواصل زمنية ثورية، ممثلين مباشرين للعمال والجمهور يمارسون السلطة السياسية.

يساعد هذا التذكر على فهم ارتقاء فئات اجتماعية، وعلى وجه التحديد صعود طبقة في مجتمعات الغرب، منذ بدايات الصناعة.

وما لهذا الارتقاء من علاقة وحيدة الخط، طبعاً، بحركية أفراد من فئة اجتماعية ـ مهنية إلى أخرى أو من وضع اجتماعي إلى آخر، كما تكشف عن ذلك جداول الحركية Mobilité. ويستهدف هذا الصعود بالحري الوضع المختص بالفئة ذاتها أو الطبقة ذاتها في غضون فترات متميزة زمنياً خلال مرحلة طويلة. فما هي إذن البورجوازية وماذا تستطيع في فرنسا عام 1830 وفي فرنسا عام 1970؟ وما هي الطبقة العاملة وماذا تستطيع في التاريخين المعتبرين، مفهوماً أن ما «يرتقي» (إذا كان هناك

ارتقاء) يتغير وهو يرتقي ـ كما أن ما ينمو يتغير وهو ينمو.

فالطبقة العاملة في عام 1830 كانت مجموعة متجددة مختلفة اختلافاً كبيراً في سعتها وبنيتها عن الطبقة التي تحمل النعت ذاته في عام 1970. بيد أننا إذا قبلنا تماماً أن نضع في صيغة الجمع كل حد أثناء سيرورة تاريخية وداخل الفترة نفسها، يبقى أن «الفئات البورجوازية»، البورجوازيات، و«الفئات العمالية»، الطبقات العاملة، أنها تبدل موقعها تنتقل وتشغل رتبة في تراتب السلطات الاجتماعية.

إن الارتفاع في تراتب السلطات الاجتماعية هو ما يمكن أن نعده على نحو جيد كمميز لصعود فئة ما أو ارتقائها الاجتماعي.

إن هذا الارتقاء، حسب القليل الذي نعرف بدقة عن البورجوازية والبورجوازيين في القرن التاسع عشر، إنما يُعْزَى إلى تصالب السلاسل التقنية والاقتصادية والسياسية والإيديولوجية التي لا نستطيع أن نرده حصراً إلى العمل المحدِّد لواحدة منها. إذ تقبض أفراد وفئات صغيرة على السلطة السياسية، والصلاحية والاقتصادية، والسلطة على رؤوس المال، في إطار نظام عام يتبع، في نهاية الأمر، الرأي العام والقوات المسلحة، وهي تعقد تحالفات وتكوّن تكتلات تستفيد من التغيرات التقنية والحاجات الاجتماعية في فترة ما. فبورجوازية الرداء في القرنين السابع عشر والثامن عشر في فرنسا شكلت تحالفات ملتبسة مع الأرستوقراطية ومناوئة بالتدريج لها مقدمة الكفاءة والمال، طالبة الحماية والمناصب. والبورجوازية الإنكليزية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عندما استقرت في الصناعة والبورجوازية الفرنسية عندما استقرت في الدولة والإدارة، والبورجوازية الألمانية عندما اجتاحت الإقطاع، قد شاركت في كفاح ـ مباراة في الأرستوقراطيات وخاضت في تعاون ـ صراع معها، ثم، بعد انحطاط الأرستوقراطيات

هذه، خاضت في تعاون ـ صراع مع ملاك العاملين في السياسة والإدارة العليا. وتميزت مراحل صنوف هذا الارتقاء على وجه الاحتمال بتغيرات هامة في المؤسسات أو «الهدنات الاجتماعية» (م، هوريو) التي كرست توازناً، مستقراً إلى حد ما بين الفئات التي تدافع عن سلطتها الخاصة بين تلك التي تعتزم الاستيلاء عليها، بين فئات «تملك وضعاً» وفئات تبحث عن وضع اجتماعي جديد. وأثرت هذه المؤسسات عن طريق التربية والإعلام على الأذهان والتصرفات.

ومهما كبر تأثير البنية السفلية الاقتصادية (القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج)، فإن إيديولوجيا التبرير و«القيادة المنبثة» اللتين تصدران عن المؤسسات تمارسان تأثيرهما الخاص: فالمؤسسات تلخص الصراعات الماضية وتعيد تأويلها من جديد وتتعرض في الوقت ذاته إلى الاستباقات ونداءات المستقل.

ولا يجري إذن ارتقاء طبقة ما أو فئة ما ككتلة واحدة البتة. فهناك مجموعات فرعية ترتفع بصورة متفاوتة وتبتعد مسافات غير متساوية عن مجموعات فرعية أخرى، سواء تأخرت أو أصيبت بانحطاط اجتماعي، فقد ابتعدت البورجوازيات الصناعية والمالية في بريطانيا العظمى وفي فرنسا وفي ألمانيا عن البورجوازيات الصغيرة الفلاحية والحرفية، واقترب وضعها من وضع الملاكين العقاريين الكبار. وفيما بعد بكثير، انفصل كبار الموظفين عن جمهور صغار الموظفين ومتوسطيهم. ومالت الفئات والطبقات التي ارتقت إلى أن تعقد تحالفات، فيما بينها، من أجل عمليات محددة أو تكتلات دائمة في سيل ميزة مشتركة، أو في حال عصيان «المشاركين المكبوتين»، من أجل تجنب خطر تهديدهم.

وسنبيّن، على غرار ارتقاء البورجوازيات في القرن التاسع عشر،

تنوع صراعات الفئات الاجتماعية وتعقدها المتزايدين بأكثر يسراً من تبسيطها الثنائي القسمة. وذلك سواء فيما يخص استراتيجيات الارتقاء الاجتماعي أو ما يخص الدفاع عن الاحتكارات الجماعية. فلنتفكر في التقنيات المالية والنقدية وفي الطرائق الخاصة بتوجيه الرأي العام والتأثير فيه!

وسنبين كذلك أن الدفاع عن الاحتكار الجماعي للسلطة والإستراتيجية الموجّهة ضد هذا الاحتكار هما متعددا الأبعاد دائماً: فالسياسي والاقتصادي والثقافي تختلط بما لا يقبل الانفكاك. وينزع صعود طبقة، بكل هذه الوسائل، إلى المشاركة في تنظيم السلطات: الثقافية والاقتصادية والسياسية في المجتمع الحالي، أو في إعادة الصياغة البنيوية للسلطة لصالحها.

فمن أجل وضوح العرض نميز، بالنسبة للطبقة العاملة، صنوف الصعود الاقتصادي والصعود السياسي والثقافي.

* * *

المبحث الأول

الصعود الاقتصادي

يحظر المنهج المتبع «النزعة الاقتصادية» سواء للماركسية المعممّة أو للإصلاحية التفاؤلية. إذ لا يندرج الصعود الكامل للطبقة العاملة وعالم الشغل أو رقيّها في العلاقات بين البنية السفلية والبنية العلوية: وأكثر لا يتوقف على التتاليات الكلاسيكية للتحسن المادي لمصير الشغيلة عن طريق تراكم رأس المال، كمصدر تخصيص رأسمال أعلى للعامل الفرد ومصدر تجديد يتجسد في الاستثمار الجديد، تلك التتاليات التي تُحدِث ارتفاعاً في الأجر الواقعي.

فمنذ ظهور الصناعة في المجتمعات الغربية، إن وضعاً نوعياً لعلاقات القوى المتواجدة هو الذي حدّد تقدم الشغل البطيء على صعيد الوضع المادي والعوائق أمام مجهوده للاستيلاء على السلطة الاقتصادية.

التقدمات البطيئة في الوضع المادي

من الأفضل، كي نميّز، دون أن نتعلل بالكلمات، صعود الطبقة العاملة وعالم الشغل، فيما يخص وضعهما المادي، أن نتبنى موقفاً استقبالياً لا موقفاً استذكارياً. فنتساءل عن المستقبل الذي تهيئه الاتجاهات الأكيدة أكثر ما تكون والأعم، على مستوى هذا التحليل هذا، تلك التي سُجِّلت منذ بداية التصنيع الحديث، وذلك انطلاقاً من ملاحظة الحاضر؛ وهذا الموقف رد على «الأمور الجاهزة» بخصوص

«ارتقاء» الطبقة العاملة المحتوم ويُظهرِ في أي شيء تقوم بالضبط سياسة ملائمة لتشجيعه في الواقع.

لننظر أولاً في المحرك الرئيسي لارتقاء العمال والشغيلة: مستوى الطموح لديهم.

لقد شهد هذا تغيراً حاسماً بفعل التقاء التصنيع وانتشار المدارس وإعمار المدن.

فالتصنيع، في اندفاعاته المتعاقبة في عام 1830 وفي عام 1848 وفي الإمبراطورية الثانية وفي العقدين من 1896 إلى 1914، قد أطلق الحركة العمالية وأنعشها؛ كما دعمتها الحربان وحرفتاها معاً في آن واحد.

وأياً كان تأثير التصنيع، فإننا لن نبرز بقدر كاف كسل هذا التصنيع في بلادنا وبطئه بتاتاً. ويمثل ركود القطاع الثاني، من 1856 إلى 1906، دليلاً عليه بين أدلة أخرى: فلقد كانت نسبة السكان العاملين الذكور في القطاع الثاني 31.3% من المجموع في التاريخ الأول، و30.5% في التاريخ الثاني.

ولم يقلع التعليم الأساسي عندنا على مستوى كبير إلا بعد قانون تنظيم التعليم الابتدائي عام 1833 لقد بدأنا بنسبة هائلة من الأميين: 62% (إحصاءات المتزوجين الجدد عام 1832) أو 53.3% (إحصاءات المطلوبين للخدمة في التاريخ ذاته).

وانتشر إعمار المدن، هو أيضاً، انتشاراً متأخراً (لدينا 75% من السكان الريفيين في عام 1846 و38% في عام 1962).

ولقد غير امتزاج هذه الحركات مضمون مفهوم عالم الشغل ذاته، بتبديل نمط الحياة وإيقاع الشغل وكثافة الإعلام الذي يتلقاه العامل.

وعزّز التجمع المديني للشغيلة الصناعيين، على الأخص منذ قوانين عام 1864 وعام 1884، التضامنات المشاهدة عند الشغيلة وشجع المشاورات وأعطى مُعَامِل نجوع جديد إلى التظاهرات الجمعية وإضرابات الجمهور والإضرابات في الإدارات العامة والإضرابات الدوّارة. وتكوَّنَ نوع من السلطة العمالية المعوِّضة حين انتقل الشغيلة من التمرد المتفرق إلى نضال طبقي منظم. فالحدس الذي مفاده أن الاشتراكية البرلمانية، الموجودة منذ عام 1896، قلما تكون فعّالة مجدية ضد التكتل الاجتماعي للسلطات السياسية والاقتصادية والثقافية، والذي أدركته النقابية الثورية الفرنسية إدراكاً واضحاً، ظل حاضراً في مذهبها في العمل المباشر[1].

لكن هذه الحركات الثلاث: التصنيع وانتشار المدارس وإعمار المدن، التي برزت وتمازجت، ماذا توحي بمضمونها الحالي فيما يخص مستقبل التضامن والنجوع العالميين؟

إن التصنيع يتطلب صنوف تأهيل متزايدة وبالقدر الواسع الذي يكون فيه مصيره مرتبطاً بمصير التنظيم العام والصناعات الطليعية، إنما يرمي نسبياً إلى زيادة عدد التقنيين والأطر وأهميتهم. ويؤثِّر إعمار المدن على تنمية جميع الخدمات ولصالح الطلبات المتزايدة على المستخدمين والموظفين والتقنيين. ويتجه انتشار المدارس ونظام التعليم نحو التكوين السريع للشغيلة المؤهلين والمتخصصين، والتقنيين والأطر.

وأكثر منذ لك، إن تَضافر هذه الحركات الثلاث، بصفاتها

(1) انظر ف. ف. رايدلي، النقابية الثورية في فرنسا، العمل المباشر في عصرها، كامبريدج، النشر الجامعي، 1970.

الحاضرة، ملائم لاندماج عناصر من الطبقة العاملة وعالم الشغل متطوّرة ومحبوّة نسبياً في النظام الاقتصادي والنظام السياسي.

ولهذه الأسباب، هناك ما يحمل الآن على الاعتقاد بأنها تُمارَس تأثيرات قوية ومستديمة تجذب نحو الأعلى قسماً من العمال والشغيلة وتفصلهم عن أولئك الذين ليسوا صالحين للتأهيل ولا للتخصص ولا للانتقال باتجاه التقنيين والكوادر.

وما يحدث حقاً هو تنوع في بنية الطبقة العاملة وعالم الشغل وإعادة تشكيل لها. فالتشخيص يتغير: وليست الوقائع والأرقام موضع نزاع. ولا يتطور الشغل التنفيذي إلا مؤطراً بمجموعة سكان متزايدة أشد التزايد نسبياً من الشغل المؤهّل، من الفنيين والكوادر والمنظّمين والإعلاميين والمجدّدين. ثم إن التصنيع يجري عن طريق الصناعات ذات الإنتاجية العالية والصناعات الطليعية التي تمتلك معاملات مرتفعة من الشغل المؤهّل والمتخصص ومن التنظيم. وقد بيّن سيؤرج مالليه ذلك انطلاقاً من دراسات أحادية دقيقة في كتابه عن «الطبقة العاملة الجديدة»[1]؛ وسبق أن اقترح ر. فروصار[2] أن نميز «طبقات متوسطة عدة» في جمهور المأجورين؛ ففي هذا الجمهور عام 1954، هناك 60.7% من الطبقة العاملة بالمعنى الدقيق، و 32.6% من الطبقات المتوسطة الدنيا، و6.7 من الطبقات الوسطى التقليدية. ولحسن الحظ قام بيير نافيل[3] بتحليل الصراع بين المؤهلات الجديدة و«المؤهلات» القديمة وتأهيل الآلة ذاتها، بالانفصال أو عدمه عن

---

(1) الترقية الاجتماعية، ص 113، «ماذا أعرف»، دار النشر الجامعية الفرنسية.

(2) فروصار، «تطور بنيات السكان العاملين»، في دراسات وأحوال اقتصادية، رقم 3، 1968.

(3) بيير نافيل، «من الضياع إلى الاستمتاع»، مارسيل ريفيير باريس، 1957.

تأهيل الشغيل الذي يخدمها والتقني الذي يسيطر عليها.

ولو كان يغرينا، من جهة أخرى، أن نعمّم بسرعة، لكفانا أن نحيل إلى «تقرير فانتون» (الكتاب الأبيض في الترقية الاجتماعية، 1966) حيث نستطيع أن نقرأ: «من نحو 4000000 عامل في القطاع الصناعي الخاص هناك بالكاد 37% من العمال المؤهلين، وفقط 6.3% يصلون إلى صنوف التأهيل العالي».

وكذلك لا يشك بحركة المجموع إذ يؤكدها حديثاً معدل التزايد النسبي للفئات الاجتماعية المهنية ما بين استقصائي عام 1962 وعام 1964[1]. ففيهما يشكل التزايد النسبي للعمال 2.6% وللمستخدمين 6.4% وللكوادر المتوسطة 8.2% وللمهن الحرة والإطارات العليا 10.3%.

لقد تَحوَّل «العامل الجماعي» إلى مثقف. وقلَّ شبهه بالشغيل الجماعي لعام 1850 أقل فأقل. أو للتعبير عن ذلك بصورة أخرى نقول أن الشغل المأجور التابع إنما يمثل فئة اجتماعية متنافرة أكثر فأكثر وقلما تملك أجزاؤها التي تكوّنها فرصة تشكيل كتلة تضامن دونما شرخ وكتلة عمل مشترك بصورة تلقائية.

وإنه لسبب حاسم من العسير بالنظر إليه أن نقيس بدقة تحسن الوضع المادي للطبقة العاملة وعالم الشغل في فترة طويلة.

إن المسافة كبيرة فيما يتعلق بارتفاع الوضع المادي للحياة العمالية بين ما تذكر به التعابير التالية عفوياً: صعود الطبقة وطبقة صاعدة وما نشاهده موضوعياً.

---

(1) انظر/. فروصار، «تطور بنيات السكان العاملين» في «دراسات وأحوال»، رقم3، 1968.

وينبغي أيضاً أن نميز، بالنسبة لفرنسا، معلومات الاستقصاءات الإحصائية ومعلومات التاريخ المدروس.

ونذكر، دون دخول في التفاصيل، أن الأجور الواقعية المتوسطة شهدت، من عام 1800 إلى أيامنا، تناوباً في الارتفاع والانخفاض، بالترابط مع فترات النمو والدورات واتجاهات الإنتاجية، ـ مع اتجاه عام للارتفاع من بداية الفترة إلى نهايتها. وتفرض الشكوك حول الانكماش الإحصائي، ومدى البطالة، والتباينات حسب الصناعات والمناطق، حدوداً كثيرة على هذه المعرفة التقريبية جداً. ومع ذلك يؤكدها بالنسبة لجملة الحقبة التطور الملائم لموازنات الاستهلاك وأنماط الحياة.

ولا نذكر دونما سبب أنماط الحياة ومستويات المعيشة النسبية وأهمية الشروط العامة للحياة والفعالية المهنية للعامل والشغيل التنفيذي. فقد كتب مارسيل دافيد بانيا هذا التوكيد على استقصاء جدي: «تُستخلص نزعة التقدم من تاريخ الشغيلة». وتتمثل دلائلها في: قصر يوم الشغل والعطل المدفوعة والضمان الاجتماعي وممارسة الحريات الأساسية في وسط غدا الرأي السائد فيه ـ بالنسبة لأشطار واسعة ـ أكثر تقبلاً لجهد الناس (ب. هامب) وأقل احتقاراً للشغيل المادي.

وهذا شيء هام في نظر المؤرخ. وهذا ما يدركه حتى الشغيلة. وهذا بعيد جداً عن تحرير الأعمال التنفيذية من الشروط العبودية وعن الإندراج الحر والسعيد لـِ «وظيفة كالوظائف الأخرى» في المجتمع.

فإن نظر العمال والشغيلة نحو المستقبل فإنهم يرون أن الفرق يشتد بين الناس المؤهلين والمتخصصين والعمال ـ التقنيين وحتى العمال المبدعين وبين بقية الجماعة. وكما في بدايات الرأسمالية، وعن طريق

تطور لولبي، تتكون بعض الفئات العليا والواعية بهذا التفوق وتنغلق: قد تشوّه الواقع إن تكلمنا عن أرستوقراطيات عمالية، إلا أنه يشار إلى وجه من ذاك. وينبغي أن نضيف أن الأحسن موقعاً وحالاً والمستفيدين من الاحتكارات الجماعية يمكثون على مسافة بعيدة عن العامل اليدوي المهاجر والإنسان التعيِّب المستورد.

من المشروع أن نُخْضع إلى فحص دقيق صعود الطبقة العاملة والشغيلة الأكثر عدداً في رتب الوضع المادي، ذلك أن مجموعات فرعية أو فئات صاعدة هي التي تستأثر عادة بالانتباه.

لا ارتقاء ولا كارثة محتومة. إن الاندراج الحر للعامل في مجتمع يتمكن فيه من الناحية المادية أن يستفيد استفادة عقلانية من حصته في الثمرات المشتركة يتوقفا على سياسة: هي سياسة الاستيلاء على السلطة الاقتصادية.

الجهد في سبيل الاستيلاء على السلطة الاقتصادية وعرقلاته:

انتصفت تجربة المطالبة الاقتصادية والاجتماعية المديدة عن طريق النضال والتنظيم النقابيين من مفهوم «القانون الطبيعي» في علاقات الشغل ومن محاولة قصر التوازنات الاجتماعية حصراً على ظواهر السوق.

والحال أن نضال العمال وعالم الشغل في سبيل الاستيلاء على السلطة الاقتصادية وممارستها ينطوي على تناقض صميم خطير للغاية. فالسلطة الاقتصادية في مجتمعاتنا الغربية هي خاصية الملكية والملكية الخاصة التي ظلت كذلك على الرغم من صيغها الجماعية

ووضع مذهب في الملكية الاجتماعية. هذا الواقع القاسي يسوق النضال العمالي إلى الانحراف.

فإن أوصل العمل التنفيذي والشغل المأجور التابع أكثر ما يكون، ولنقل: إن أوصل شغل العامل العادي إلى الملكية، فإن العامل يقبل من تلقاء نفسه بالنظام. ولا يخفى هذا الظرف على مخدري الطبقة الكادحة ولا على قادتها. وعلى الجملة، أبدي الشغيلة، المتعلقون، عموماً، بالادخار الفردي والحر للغاية، قليلاً من الرغبة إلى الطرق التي شقوها لهم باتجاه تملك وسائل الإنتاج بوصفهم شغيلة.

مع التحفظ على هذا التناقض الكبير، إن نضال الشغل في سبيل السلطة الاقتصادية يعاني من عرقلتين: الأولى على مستوى المنشأة والأخرى على مستوى الأمة.

ليست المنشأة محلاً للتنسيق التلقائي لعوامل الإنتاج، بل، كما رأى ذلك حقاً فرنسوا بلوخ لينيه، هي تنظيم تُمَارَس عليه سلطة الحاكمين، والمنظمين. ولا بد لهؤلاء، في النظام الحالي؛ من أن يجيبوا على مسائل نوعية: ماذا ننتج؟ بأية كمية؟ بأية نوعية؟ بأية تكلفة؟ من أجل البيع بأي سعر؟ ومهما كانت المجالس والإدارات اللامركزية ضرورية في تحضير القرار وتنفيذه، ينبغي أن يتكون القرار وأن يُتخذ في الوقت المناسب ويُتابع سيرُ نتائجه، تراقب ثمراته. وليس من الممكن الاقتسام النظامي للقرار إلا في ظل سلطة تحكيمية في نهاية المطاف، لاسيما في المنشأة الكبيرة.

فإن أخر الشغل المأجور التابع، لأسباب متنوعة، القرار أو حال دونه، يغدو مردود المنشأة مهدداً. وبقدر ما يكون من السهل نسبياً أن توكل إلى الشغيلة المأجورين وظائف تتعلق بوضع اليد العاملة وشروط الحياة والعمل، وتفسير التشريع والتنظيم الاجتماعيين

وتطبيقهما، يكون من العسير بالنسبة للمُسيَر الاقتصادي أن يشاطرهم السلطات الفاصلة: ويشهد تاريخ لجان المنشأة، حتى في حالة أفضل النجاحات، على واقع هذه المصاعب. ولنشر على نحو عابر إلى أن «التسيير الذاتي» ينقل الصعوبة دون أن يحلها: فهو لا يزيل مقتضى التحكيم النهائي، الذي يُمارَس في شروط مناسبةٍ وسرعة صالحة.

وعلى مستوى الأمة، تمارس العرقلة أمام الاستيلاء على السلطة ضمن شروط مختلفة جداً: تستحق انتباهاً حاداً. ففي الواقع، قد تمسك الحكام في معظم البلدان الغربية بهدف الاستخدام التام. ومن جهة أخرى، أخضعت الأجور الاسمية، المحددة أو المثبتة باتجاه الانخفاض، إلى ضغط مستديم نحو الارتفاع. فنجم عن ذلك اتجاه بنيوي نحو التضخم كلما كانت مرونة العرض حسب القطاعات غير كافية من أجل تلبية الطلب حسب القطاعات، دون تأخير. وكافح الحكام بوسائل نقدية ضد هذا التضخم الذي لم يكن ذا منشأ نقدي لا أكثر (أي يمكن رده إلى اختلال توازن التدفقات النقدية تعدلها آليات السوق دون مهل كبيرة).

واستعمل الحكام كذلك أحياناً عقود استقرار أو تقدم يمتزج فيها نوع من الإشراف على ارتفاع الأسعار مع نوع من الرقابة على ارتفاع الأجور.

وعندما لا يتم تبني سياسة صريحة في التوزيع تتضافر مع سياسة اقتصادية صريحة، فإن النظام يفقد كل منطق ويؤلف التقاء السلطات الثلاث، الدولة والشغيلة وأرباب العمل، تسوية غير مستقرة على حساب إنتاجية الفروع وتطور الكل.

إن «السلطة العمالية» و«سلطة الشغل» تنتميان إلى مفردات إيديولوجيا الصراعات الاجتماعية. فإذا أُخضعتا إلى استقصاء

موضوعي فإنهما تظهران تناقضات تقود إلى عراقيل. وعندما تُمارس السلطة العمالية في إطار المؤسسات الراهنة، فإنها تتعرض لاستجرار نتائج متعارضة مع النتائج التي ترومها. ذلك أن المجتمع مزيج من السلطات: ينبغي تدميره، ما بعد حدود معينة، كي يتبدل فيه منطق سير العمل العام.

* * *

يترافق «صعود» الطبقة العاملة البطيء والموزع، في الميدان الاقتصادي الذي شغلنا وحده حتى الآن، بتنوع وتشققات في الفئة الأصلية تُفقد مفهوم الطبقة جزءاً من مضمونه. إن مجموعات شغل أو طبقات عاملة هي التي تشهد تحسن مستوى معيشتها ونمط حياتها.

وتنتشر هذه الحركة وسط صراعات ومباريات مجموعات وتكتلات وتحالفات وليس في صراع مبسط بين فئتين أو أقليتين زعيمتين.

ولم يتحرر شغل التنفيذ بعد من عبودياته كما لم تَمح تبعية العمل المأجور باتجاه صيغة مشاركة فعلية.

ولا يتطور المجتمع الغربي في القرن العشرين باتجاه حضارة للشغل. والسبب في ذلك أن العمل ليس حاكم الاقتصاد ولا مبدأ تنظيمه. ولهذا السبب الإضافي: وهو أن المستقبل الذي يكتشفه هو مستقبل الاختراع والتجديد والإبداع، مختلف، بالروح والتقنيات، عن شغل العامل التي وضعت بالنسبة له النظرية الماركسية في الطبقة وفي صراع الطبقات.

المبحث الثاني

الصعود السياسي

«السلطة للشعب». هي صرخة تشمل فكرة قوانية، إلا أنها تلازم مشاريع كثيرة: يسارية وشيوعية واشتراكية، ذلك من أجل تسهيل التحليل. ومهما كانت الصياغات غير مؤكدة، فإننا نجابه مطالبة أساسية تتضاعف ثلاثاً: المواقف وعلاقة القوى والإيديولوجيا:

المواقف:

1 ـ الحد من السلطة السياسية السائدة وتعديلها

فقد قُبلت حينئذ أساليب الديموقراطية الصورية قبولاً تاماً؛ مثل الاقتراع العام، والبرلمانية، احترام الحريات المدوّنة في الدساتير: وباستعمالها ودون العدول عن حق الإضراب وتظاهرات الجمهور والضغوط شبه الرسمية، اعتزموا إعطاء جدوى أكبر إلى القوة العمالية ورفع المستوى المادي الثقافي لعالم الشغل وتصحيح سير اقتصاد السوق الرأسمالية تدريجياً، ذلك هو مذهب الاشتراكية الديموقراطية وقصدها أكثر مما هي ممارستها.

2 ـ الاستيلاء على السلطة السياسية دون تبديل جذري للدولة وجهازها الإداري

إن الملاك السياسي الذي يدعى أنه يمثل مطامع ومصالح بروليتارية يمارس، بالعنف أو على نحو قانوني، القيادة السياسية، ضمن أشكال مماثلة للأشكال التي نعرف، تلك التي تصل إلى القاعدة عن طريق الإدارة المفروض أن ملاكها وروحها يتجددان. والدولة تعبر على

الـدوام عـن انفـصال المحكـومين عـن الحـاكمين وتمـارس الإكـراه السياسي في الداخل والخارج. وهنـاك مـساجلة مـشهورة تـربط اسـم كارل كاوتسكي بهذه النزعة. وفيما يخص الممارسة، تُمكن «مساءلة» الكثير من الحكومات الاشتراكية حول موضوع معرفة فيما إذا تباينـت دولتهما وإدارتها تبايناً حقاً مع الأساليب وصنوف الإكراه التي سبقتها.

3ـ تقويض الدولة الراهنة لصالح أخرى مختلفة تماماً في بنيتها أكثر أيضاً مما في ملاكها.

ذلك ما طلبه لينين في «الدولـة والثـورة» في حميـا المعركـة. لقـد حُطِّمت الدولة الرأسماليـة، بـالعنف، بقادتهـا وطبقـات الـدعم لهـا وتراتباتها السياسية وإدارتها. وفي الفترة التي كان يكتـب لـينين فيهـا، مثل التمييز بين التنظـيم بوسـاطة المجـالس (الـسوفييتيات) والتنظـيم التسلطي عن طريق المركز سلاحاً في المعركة. وقد غدا، بعـد تـسلم السلطة، المناسبة، بالنسبة للمؤرخ النزيه، كي يميز الصراع الدائم بين المركز والأطراف، وغدا، بالنسبة للمسؤولين الـسياسيين، تحـدياً لم يُردْ عليه حتى الآن.

«الـسلطة للـشعب» تعـني قـوة لا يمكـن حـذفها في المجتمعـات الغربية. ويكشف التفكير العريق البريق والقسوة اللذين تملكهما الفكرة المقابلـة. مـن المعلـوم أن الديموقراطيـة المباشـرة لا تُعقـل بالنـسبة لجماعة واسعة؛ فما من أقلية تتطابق مع طبقة؛ وما من طبقة يمكن أن تُدار ذاتياً، ولا يتساوى اقتـصاد ومعقـدان البتـة مـع قـول وممارسـة مندوبيهما.

ويما أن كل ذلك مُقرَ حقاً، تبقى حقائق أكيدة تراوغ بهـا الأنظمـة والمذاهب. ليس هناك من أمة دون الـشعب، ـ لحـم ودم وروح كـل أمة، ـ ولا أمة حرة بلا شعب حر. وليس هنـاك مـن ديموقراطيـة بـلا

ارتقاء الشعب وبلا مشاركته الفعلية في تكوين الإرادة الجماعية. وليس هناك من اقتصاد من غير تشغيل تام واستثمار لجملة المورد البشري، أي دون إضفاء قيمة مادية وثقافية على الشعب برمته، بهدف إنتاج الأشياء وتسهيل تفتح الأناس. وتظل لعنة الكلاسيكي الفرنسي: «أسوأ الدول، هي الدولة الشعبية» تحذيراً ضد العدم الدهماوي. إلا أن الإنسان الحديث يعرف الآن، بقوة الأشياء ويقظة الرعايا، ليس هناك من دولة بمعنى ما إلا ويجب أن تكون «شعبية».

على هذا النحو تُطرح مسألة الصعود السياسي للطبقة العاملة وعالم الشغل وجمع المستبعدين.

وليس الارتقاء السياسي للجماهير والجمهور هو ارتقاء طبقة تصارع أخرى. وهو لم يعد «الكفاءة السياسية للطبقة العاملة» (برودون)، إن صعود الجماهير والجمهور هو المطلوب.

قلما تقدمت الطبقة بالمعنى الماركسي للكلمة، ـ شغيلة الصناعة المأجورون التابعون، ـ في الميدان السياسي تاريخياً إلا بالتحالف مع عالم الشغل، وهو عندنا فلاحي وحرفي زمناً طويلاً. ولقد تم تمني إضافة في السلطة السياسية في سبيل تحسين الوضع الاقتصادي. ثم في سبيل مشاركة محدودة للغاية إنما مرغوبة بمثابرة، مشاركة في تكوين القرار السياسي.

وعندما كان يكافح سان سيمون في سبيل سلطة علمية وصناعية في خدمة «الطبقة الأكثر عدداً وفقراً»، كان يشمل مفهوم الصناعة عنده جميع فعاليات الإنتاج والكثرة التي كان يشاهدها مكونة من المزارعين والحرفيين وعمال الصناعة المأجورين وصغار الصناعيين. كان يمكن للكثرة، للجمهور، إذن أن تختلط، في فكره، بعالم الشغل تقريباً. فقد أعطى نمو الصناعة حدوداً دقيقة لفئة شغيلة الصناعة المأجورين؛

ورفع الوضع المادي والثقافي لجميع أولئك ـ بما فيهم شغيلة القطاع الثالث الناشئ عن الصناعة ـ الذين كان من حظهم أن تواجدوا في مناطق تقدم صناعية. إلا أنه ظل عاجزاً عن أن يَحُول دون تشكل جمهور من راد الذين ينقصهم المال والتعليم والتغذية والعناية والقبول في مجتمعهم الخاص. فهل «تنفصل» الطبقات العاملة، والشغيلة، عن هذه الجماهير وهذا الجمهور؟ إننا نقول، في كل حال، إن هذه الجماهير تحمل وهذا الجمهور يحمل مشكلة سياسية نوعية وحتى أنّها تحيي أملاً نوعياً في النظام السياسي.

يبدو أن الطبقة الماركسية والصراع المبّسط ذا الخصمين الذي رآه كارل ماركس في عصره وفي الاحتمالات التي أعتقد أنه يبدأها قد «شاخا» كثيراً.

علاقة القوى:

ما صادفنا قط في تاريخ الغرب، ـ وليست فرنسا إلا مثالاً على ذلك، ـ تشكيلة سياسية جعلها وضع أعضائها السياسي والاجتماعي متجانسة. لا أثناء الثورات. ولا خلال المراحل الهادئة. واليوم تتمازج عوامل عديدة جداً كي تحول دون أي تبسيط ثنائي القسمة إلى هذا الحد أو ذاك للصراعات السياسية، حتى ولو لوحظ تبسيط في صراع الطبقات ـ على عكس ما هي الحال. ويعرف ذلك أنصار نظام الحزبين: إذ أن جماعة «النظام» وجماعة «الحركة»، و«اليسار» لا تنطبق إطلاقاً مع مالكي وسائل الإنتاج من جهة، والشغيلة المأجورين التابعين من جهة أخرى. فالإعلام يتنوع الآن وينتشر انتشاراً جماهيرياً: ويرتفع المستوى الثقافي، مهما كان بطؤه. والسياسة «الصرفة» تتخللها أحداث تاريخية تفرض عليها «تحولات» متجددة. والتصنيع يفرّع الوظائف والفئات الاجتماعية والمهنية والأوضاع الاجتماعية.

إن علاقات القوى السياسية تبعدنا كثيراً عن صراع الطبقات الماركسية ويُلاحظ ذلك في نتائج الاقتصاد المختلط ومن خلال الإكراهات التي تفرضها القوى المسيطرة دولياً على «الأمير ـ العبد»، أي على دولة الأمة الصغيرة والمتوسطة.

نتائج الاقتصاد المختلط :

إن هناك قطاعات إستراتيجية وجزءاً واسعاً إجمالاً من الاقتصاد الحديث تتبع للدولة أو تلفى نفسها توجهها الدولة وتؤثر فيها تأثيراً قوياً.

إذ تتلقى زمر احتكارات القلة الكبيرة، لا احتكارات التسليح فحسب، بل جميع احتكارات الصناعات الطليعية والصناعات الأساسية، من السلطات العامة قواعد عملها وشروط استراتيجيتها ووسائلها. وتؤثر اتجاهاتُ السياسة العامة واختيارُ الحكام وسياسةُ البحث العلمي على نشاطها وبنيتها تأثيراً مباشراً. فهذه الزمر متداخلة مع الدولة.

وتُشكّل الإطارات، هؤلاء المولّدون الاجتماعيون الذين يعيشون «على مفترق نزعات المجتمع المعاصر الكبرى»، (جوليان شيفرني)[1] هؤلاء المقيمون في الحدود بين عالمين ـ الإجارة والإدارة ـ، تشكل جزءاً كبيراً من الفئات المتوسطة التي تتحدى القسمة الثنائية الماركسية. وهذه الفئات تمثل امتداداً لنزعة سبق أن أشار ش. سينيوبوس إليها في كتابه «تاريخ صادق للأمة الفرنسية»[2]: وهي

---

(1) انظر. جوليان سيفرني، بحث في البروليتاريين الجدد، جوليار، باريس 1967.

(2) الطبعة الأولى عام 1933، الطبعة الأخيرة 1969.

تَكَـوُّن طبقـة مـا تـزال سـيئة التحديـد، متوسـطة بـين البورجوازيـة والشعب، غالباً ما تدعى بـ «البورجوازية الصغيرة». طابعها المشترك أنها تعيش من مهنة تتضمن قليلاً من العمل اليـدوي وتتطلـب تعليمـاً أولياً[1]، ذلك دون أن تُعْتَبَر عادة بأنها بورجوازيـة. وكـان يعـزو ش. سينيوبوس إلى هذه المجموعة الفرعيـة الـتي تفـيض عـن الإطـارات «دوراً في حياة فرنسا السياسية... يتعاظم على الـدوام». وتجتـذب في أيامنا الإطارات كتقنيين، ومـنظمين، ومكـوني الـرأي العـام، شـهوة السياسيين[2]: ولا تتسجل مواقفهم في مركزهم الإنتاجي.

أما البيروقراطية الواسعة في الدولة الحديثة والإطارات العامة ـ مـا عدا الموظفون الكبار ـ فهم أيضاً في وضـع ملتـبس مـن وجهـة نظـر صـراع الطبقـات الماركـسي: فاتجـاهـهم في الـسياسة النـضالية أو الانتخابية بعيد عن أن يكون بسيطاً: هم أكثر خضوعاً على نحو مباشر للسلطة السياسية من شغيلة القطاع الخاص، ومـع ذلـك يـستخدمون سلاح الإضرابات الجبار في الإدارات العامة.

ويُظْهِر الفلاحون بوضـوح تعقـد الانعكاسـات الـسياسية الـتي تولـدها التغيرات في المضمار الاقتصادي[3]. إذ تخضع الزراعة الفرنـسية، كغيرهـا في أوروبا، للدولة خضوعاً دقيقـاً، مـن جهـة وضـعها القـانوني (قـوانين التوجيه)، ومن جهة أسعارها (أسعار مقـرة مـن الإدارة، هيئـات تخـزين، شركات تدخل) وفيما يخص مركزها العالمي (سياسة أوروبية، فوائض).

---

(1) انظر، التعداد، المرجع المذكور، ص 321.

(2) جان دوبوا، إستراتيجية لتسييس الإطارات. مـشروع شـباط 1971؛ الحـزب الشيوعي الفرنسي والمهندسون، إطـارات وتقنيـون. أيـام وطنيـة للدراسـة، بانتان، 18 ـ 19 كانون ثاني 1969.

(3) انظر برنار لامبير، الفلاحون في صراع الطبقات، دار نشر سوي، 1970.

ويتمركز الإنتاج الزراعي تمركزاً سريعاً. كان يمتلك 20% من المنتجين، في عام 1968، أكثر من 60% من الإنتاج، مقابل 50% في عام 1963[1]. ضف إلى ذلك؛ يخضع الإنتاج الزراعي إلى الصناعة خضوعاً واسعاً بمناسبة التكامل أو العقود غير المتساوية. وترين ظواهر تقهقر اقتصادي واجتماعي على الأرياف التي يكبر فيها عدد العمال المقيمين[2]. ويمكن أن يُقارن أفقرُ الفلاحين المنزوعي الملكية والمحرومين من الناحية الاقتصادية بأقل العمال تطوراً. ولكن لا اجتماعياً ولا ثقافياً. فبالإضافة لبقاء يمين فلاحي، نلاحظ نزعة لتظاهرات الجمهور، (لأن هناك جماهير تضررت في الواقع) أكثر مما نرى بلا شك تضامناً طبقياً مع العمال.

ويخضع مصير الفلاحين المادي والثقافي خضوعاً واسعاً للقرارات السياسية؛ ومنه تقوم تحالفات وتكتلات سياسية لا تنتزع البتة إلى الانطباق على مخطط ماركسي.

ففي الصراع السياسي ومن أجله، ما لمفهوم «الحليف الطبقي» الذي يستعمله الماركسيون من آثار أكيدة أكثر مما له من حدود دقيقة.

الأمير ـ العبد وشغيلته

إن سياسة لا علاقة لها بالسياسة التي قد تُستنبط من صراع الطبقات تجتاح ساحة الصراعات الاجتماعية: إنها تنجم من أن القوى الأعظم، المسيطرة على صعيد العالم، تمارس بصورة شبه رسمية إلى حد ما نفوذها الخاص على الدول الأقل أهمية وعلى السياسة الاجتماعية التي قد تكون سياسة تفضيلات هؤلاء الأسياد الصغار. فطوراً يندلع

---

(1) أيضاً، ص 92.

(2) م. سيبيد، الزراعة قطاع تحت السيطرة، دفاتر I. S. E. A، 1972.

التدخل دون احتياطات وطوراً ينساب دون ضجيج. ويبدل سبق تلك القوة المسيطرة التوازن الداخلي للقوى الاجتماعية والشروط الواقعية لتحرر الفئات المحرومة. فالعدول عن تقدم مادي أو عن مكسب اجتماعي مباشر لصالح توازن دولي معيّن يمكن أن يُحدث أمام شغيلة بلد ما آفاق تحررٍ أكمل وترقية أكثر جدوى، إلى أجل.

ألا يمكن أن يقوم الشغيلة الأكثر وعياً باختيار عقلاني جداً لِـ «أمير» قوي كي يتجنبوا الطغيان الذي يمارسه «أمير عبد»؟

ويبرز تسييس الجماهير والجمهور في مناسبات وبطرق كلها مختلفة بقدر كاف عن تلك التي قد تُستنبط من صراع الطبقات الماركسي.

وتكشف الإحصائيات ورأي المختصين الإجماعي مشاركة في الديموقراطية الصورية أدنى للغاية من الرهان وعلى شاكلة أن الفئات المحرومة لا يمكن أن تنتظر من هذا الإجراء إعادة صياغة بنية السلطة لصالحها.

إذ تتراوح النسبة المئوية للإحجام عن التصويت بين 15.1% (استفتاء أيلول 1958) و31.4% (استفتاء تشرين أول 1946 من أجل تبني دستور الجمهورية الرابعة)، والإحجامات أكبر أيضاً في الولايات المتحدة أو سويسرا[1].

إن أعضاء الأحزاب السياسية (500000 في الحد الأدنى، ومليون على الأكثر) يمثلون 1 أو 4% من الهيئة الانتخابية (27 مليون ناخباً). ولا يتجاوز المنضوون الفعالون 3% من الهيئة الانتخابية، ولا يشكل المنتسبون سوى جزء ضئيل منها.

---

(1) انظر جان مينو وألان لانسلو، مشاركة الفرنسيين في الحياة السياسية، دار النشر الجامعية، 1965، ص 150.

وتكشف الاستطلاعات قلة اهتمام الجمهور بالسياسة وقلة احترامه لها؛ وتتراجع صحف الرأي أمام صحافة الخبر. فكيف نشرح هذا الضعف في المشاركة السياسية؟ أجمود؟ أيقين بأن الأقوياء يقودون اللعبة؟ أشعور بالعجز عن تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية بهذه الوسيلة تغييراً جذرياً؟ أقبول ببعض الضعف في المطمح والنتائج؟ كيف نوازن موضوعياً بين هذه الظروف التي تبدو كلها حاضرة؟

على كل حال، يُظهر تركيب المجالس (النيابية) (1956، 1958، 1963) نسبة عالية من المثقفين (45 إلى 48) ومن الفئات الاجتماعية ـ المهنية الغريبة عن الإنتاج المباشر؛ أما حضور الفئات المحرومة فهو أكثر ما يكون ضآلة.

وإذا كان من الخطأ تماماً القول بأن الصفوات الحاكمة، أياً كان منشؤها الاجتماعي، يمكن أن تصل إلى السلطة، فإنه لن يكون أقل خطأ الاعتقاد بأن عناصر التمثيل البرلماني لا تتسرب عن طريق التراتبات الاجتماعية للثقافة والمال.

وصورة «جمهورية الشغل»، أو «جمهورية» «نزعة الشغل»، القادرة على تغيير المجتمع واقتصاده يمكن أن يكون خدعة فظة حقاً.

فالعمال والفلاحون الفقراء، عمال الأرض، أقلية: ليس لهم أن ينتظروا نتائج حاسمة من الممارسة البرلمانية.

وبالمقابل، فإنَّ ترقي النقابية السياسي هو المثل المرموق لدارة مشاركة سياسية من خلال الطرق الخارجة عن البرلمان.

إلا أن التعقيدات الاجتماعية التي أحدثها التصنيع والاختلافات في الرأي والمصالح وكذلك بقدر ما إستراتيجية الشّق والإلهاء التي يمارسها الحكام وأرباب العمل، أنها تغذي انشقاقاً في القوى النقابية يترجمها، بين مؤشرات أخرى، تعدد الاتحادات العمالية الكبيرة.

ومن جهة أخرى، نعلم أن الانضواء النقابي، عندنا، ضعيف نسبياً (17 إلى 20/ من المأجورين)[1].

ومع ذلك مما يلفت الانتباه، بالنسبة لموضوعنا، أن حركتنا النقابية، دون أن تكون نقابة جمهور كادح (على غرار النقابية الإنكليزية أو الأمريكية) ولا نقابة طبقية (تضم فحسب الشغيلة المأجورين التابعين للصناعة) أنها، من الناحية السياسية، قوة جبارة لارتقاء الجمهور والطبقة.

لقد غدت النقابة شكلاً متبنى عالمياً من أجل الدفاع عن مصالح الشغل بالمعنى الأوسع. إنها تتوافق مع اختلافات المجموعات الفرعية، بيد أنها تؤكد أيضاً أن الشغل هو إحدى البنيات المتينة للأمة، حسب تعبير فيفييه ـ ميرل المناضل النقابي الفرنسي قبل هذه الحرب. إذ تحفز النقابة، حتى عندما تتحول عن مقصدها الأصلي، بل نكره خصومها وأنصارها على اعتبار المجتمع بأنه تجمع من الشغل متراتب ومجتمع العمل Socieété de L'oeuvre. فكل نقابية مفهومة بانتباه ومعاشة بإخلاص هي عمالية بالمعنى الأسمى.

فإن صح أن النقابة قد تتعرض لأن تخسر كثيراً إن هي أرادت نفسها عمالية على نحو دقيق، فإنها تزوّد الطبقة العاملة بالمعنى الماركسي، أي شغيلة الصناعة المأجورين والتابعين، بقدرة تعويضية هائلة تجاه أرباب العمل والحكام. وقد نعبر عن هذا الوضع بحدود عامة للغاية بالقول:

«إن احتكارات القلة لأرباب العمل تقابلها احتكارات القلة للاتحادات العمالية الكبيرة». والواقع أنه على جميع مستويات التفاوض: منشأة، وفرع، وأمة، ومناقشات دولية، تُمارس الاتحادات العمالية الكبيرة تأثير حضور حتى قبل أي تدخل.

---

(1) انظر جان مينو وآلان لانسلو، المرجع المذكور.

وإلى القدرة المعوضة العامة التي ترسم على الدوام علاقات القوى التي تتحدد في إطارها الصراعات ـ المباريات، وصنوف الصراع ـ التعاون في موضوعات محددة، تضاف الأعمال بالمناسبات مع اشتراك الجماهير.

إن تعبير «إضراب السيادة» الذي يرتبط بدعاوى شهيرة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى هو تعبير خاطئ، إلا إذا عهدنا إليه بالدلالة على واقعة أساسية: وهي أن تحدد الحقوق لا يتخذ فعالية إلا تحت ضغط القوى الواقعية، ذلك بما أن كل ديموقراطية غربية إنما تقوم على سيادة داخلية محدودة قانوناً. ويحد عمل النقابات واتحاداتها من «السيادة»، اللامشروعة وغير المستحقة، التي قد يجازف بممارستها دون قلق مالكو وسائل الإنتاج والقابضون على القوة المسلحة، إن لم يعلموا أن أمامهم القوة النقابية.

والنقابة، في أيامنا، في فرنسا، متعددة الأبعاد في واقعها ومطامحها وآثارها السياسية كما الاقتصادية.

ولكن كيف؟ في أية شروط تاريخية وبأي قدر؟ بقدر قليل قد يقال كما يقول بيير لوبرون بغاية الوضوح[1].

إن النقابية «لا تقي نفسها من الأحزاب إن تحولت هي ذاتها إلى حزب، بل إن ظلت أمينة على تعريفها البدئي كتنظيم اقتصادية للطبقة العاملة، والدفاع عن مصالحها المعنوية والمادية، الأمر الذي لا يتنافى البتة مع إرادة عميقة في تحويل أسس المجتمع الاقتصادية»[2].

---

(1) بيير لوبرون، مسائل حالية في النقابية، دار نشر سوي، باريس، 1965.

(2) أيضاً، ص 85.

هذه صيغة وصفية ومذهبية معاً. تجعلنا نرى في النقابية:

ـ مدرسة تكوين إنساني ومدني؛

ـ أداة تشاور؛

ـ جهاز تفاوض، وحتى

ـ هيئة مشاققة جذرية عندما يتعلق الأمر «بالمسائل الكبيرة جداً التي ترين بثقل حاسم على شرط الشغيلة الاقتصادي والاجتماعي والتي تُعْنِي السلام أو الحريات أو الاستقلال الوطني»[1].

وتجابه النقابية، بالقدر، الذي لا يُنكر في أيامنا، والذي تكون فيه تنظيماً سياسياً، تناقضاً يُترجمه هذان التعبيران: نقابة طبقية ونقابة جمهور[2]. فإن كانت النقابية نقابية طبقية حصراً فإنها حصراً تحرم نفسها من تحالفات أوراق رابحة: إنها ليست نقابة جمهور، سواء بسبب النسبة المئوية الضعيفة لمنتسبيها أو لهذا الظرف الماثل في أن لا الطبقة العاملة ولا الشغيلة المأجورون التابعون يشكلون الأكثرية. ولا يختلط الدفاع عن مصالح الفئة مع الأخذ بعين الاعتبار للمصالح الأولية للكثرة كلها، للجمهور كله. إن النقابة تدافع عن زيادات الأجور، إلا أنها، على سبيل المثال، يقل انشغالها المباشر، وحماستها، بتعيين الحد الأدنى الحيوي لكل مواطن أياً كان.

وتكشف صعوبات «الحزب» العمالي[3] في فرنسا، على أوضح مما سبق أيضاً، الردب الذي نُدفع إليه إذا انتظرنا من الطبقي المعنى

(1) أيضاً، ص 78.

(2) انظر ج. كابدوفييه ور. موريو، النقابات العمالية في فرنسا، أرمان كولان، باريس 1970.

(3) انظر بيير لوبرون، مسائل راهنة في النقابية، المرجع المذكور، ص 90.

الماركسي، ومن التحول إلى بروليتاريا ومن صراع الطبقات بالمعنى الماركسي ذاته، مبدأ النضال السياسي وارتقاء الجماهير السياسي وقاعدتهما ويبذل أنصار الأرثوذكسية كثيراً من الحذق لمطالبة استراتيجيتهم وتاكتيكهم مع مفردات ومفاهيم تم تجاوزها. لقد تَخَلَّت الديموقراطية المتقدمة ذات الإدارة العمالية بالضرورة عن «النزعة العمالية» Ouvriérisme، ذلك مع تكريمها للقوى الحية لشغيلة المصنع. ويبحث هؤلاء المتحمسون عن حلفاء طبقيين: إنهم يشبهون شبهاً كافياً، في هذا البحث، المنشقين الذين يصبون عليهم اللعنات. ذلك أن الكتلة Bloc التاريخية العمالية والفلاحية، وتحالف قوى الشغل والثقافة، ورد الاعتبار للشغل المبدع والتحية الموجهة إلى واقعية بلا شأن، التي تحرك القيم الجماعية على جبهة قوى الشغل، إنما تستجيب، في الواقع، إلى تحولات الصناعة والمجتمع في هذا القرن، ويمكن أن تكون حقاً التراث المشترك لجميع الاشتراكيين الذين يبحثون عن حلول مناسبة للمشكلات الجديدة[1].

فلنوضح قليلاً.

إن الخط القويم، إن أرثوذكسية «الحزب» والهرطقة بالنسبة «للحزب» تقدمان سمات مشتركة يمكن البرهنة عليها بنصوص معناها يتطابق بدقة، وندع لآخرين الاعتناء بالقول في ما إذا كان «الحزب» هو الذي يميل نحو الهرطقة أو أن الهرطقة هي التي تغدو رائد الأرثوذكسية الحقيقي.

---

(1) في جميع هذه النقاط، أنظر «برنامج في سبيل حكم ديموقراطي للوحدة الشعبية» دار النشر الاجتماعي، 1971.

إذ تفرض شروط موضوعية وتاريخية على المعسكرين مراجعات عميقة بخصوص الدلالة السياسية لصراع الطبقات بالمعنى الماركسي وكذلك إبداعَ إيديولوجيا وممارسة جديدتين، لا نلمح حتى تباشيرهما الأولى.

فبالنسبة للسياسة الداخلية، ومن جهة الهرطقة، يوسعون مفهوم الكتلة العمالية والفلاحية، الذي شطبه الحزب الشيوعي الفرنسي في عام 1924، من لفظ الثورة الروسية، والذي لا شيء فيه من الكتلة بكل وضوح. ويحاولون أن يضمخوها عن طريق قوى الثقافة، العلم والفن. هذا الأمر ليس جديداً في التاريخ الاجتماعي[1] (بل تَكَشَفَ دائماً عن فعالية ضعيفة).

ففي «بيان اللجنة المركزية»[2] يطلبون[3] تحالفاً واسعاً من جميع الشرائح الاجتماعية ضحية الاحتكارات وسلطتها، مع ذكر صريح للفلاحين والمثقفين. ولكي يكون أكثر قبولاً أيضاً، يوضحون قائلين «وجميع الشرائح التي تضر بها الاحتكارات أو تهددها».

إن «الشروط الموضوعية» التي يذكرها هذا الجانب أو ذاك لتوجد في الواقع حقاً؛ إلا أنها لا تظْهِر «كتلة تاريخية»، ولا ترسِّخ تحالفاً محتملاً: بل تكْرِه على الاعتراف بالتنافر، المتزايد مع التصنيع، في الأوساط الاجتماعية وبتطور الشغل باتجاه الإبداع. يستطيع كل أحد أن يوافق على هذا الحكم: «الجمالي أكثر بكثير من الجمالي...»[4]. إنه «يعلمنا أن نعيش من جديد، من خلال الأعمال الفنية، فعل

---

(1) انظر نداء جوريس: «أيها الفنانون، فلنتحد!».

(2) شامبيني على المارن، 5 ـ 6 كانون الأول 1968. انظر كذلك «برنامج في سبيل حكم ديموقراطي للوحدة الشعبية»، المذكور.

(3) ص 27.

(4) غارودي بقلم غارودي، المائدة المستديرة، باريس، 1970، ص ، 1970.

الإنسان الإنساني نوعياً، الذي يتجاوز بفضله، عن طريق شغل مبدع، ومعرفة تاريخية، تحديده الخاص وماضيه وإكراهاته وصياغاته». ويعني ذلك وَضْعَنَا على درب إبداع جماعي لا يكون احتكاراً لفئة ولا لحزب والذي لا يقدمون لنا أيَّ تحليل له في المعسكر الذي نسمع فيه هذه النداءات.

أما في ما يخص السياسة الخارجية، فيتجلى نقص الدراسة الموضوعية والإبداع لإيديولوجيا جديدة على أوضح ما يكون من هذا الجانب وذاك. وتشمل نقطة القطيعة هذه بين الأرثوذكسيين والمنشقين أهمية حاسمة.

إذ تلزم الأشكال التاريخية للقوى المسيطرة وأعمال العنف لديها على تحليل لصيغة كارل ماركس يقوم على جهد جديد. فصراع الطبقات ليس قومياً فيما يخص مضمونه، بل فيما يخص شكله.

وبالتالي، لا يقبل صراع الطبقات الأمة بأنها تضامن أعلى، بأنها مجتمع إجمالي: إنه ينزع نحو الأممية البروليتارية. تظل الأمة، على أية حال، مسرح صراع الطبقات، الوسط الذي يُمارَس فيه ويتحدد في شروطه الواقعية وفيما يخص نجوعه القريب القادم.

ألا أن الأزمنة تتغير!

عندما يحكم ممثلو الشغيلة أمة ما، وكلما تحولت هذه إلى أمة شغيلة، كلما غدت على نحو أوضح عَلاقات التبادل مع الجوار وبنية الاستيراد والتصدير فيها وحريتها في اختيار شركائها في التجارة العالمية «مشكلات بروليتارية». وهذه تتحكم في نمط الحياة، ومستوى المعيشة والأجور الحقيقية للشعب البروليتاري: العمال، الفلاحون، التكنوقراطيون، الإنتلجنسيا. وللأمة مضمونٌ بالنسبة

للبروليتاريا: فهي ليست فقط الإطار الذي تجري فيه التناقضات بين الطبقات المزعوم تجاوزها، في نظام اشتراكي حسب المذهب الرسمي.

فبالنسبة لبلد غربي ذي اقتصاد سوق وسلطة رأسمالية، يتبين بلا عناء أن التجارة الخارجية ومؤسساتها وطرائقها حاسمة بالنسبة للطبقة العاملة وعالم الشغل؛ ولا تقتصر مصالح هذه الفئات الاجتماعية بأية صورة على تقويض الاحتكارات ومجموعات النمو الوطنية.

ففي هذه الفترة، تتخذ علاقات القوى الخارجية استقلالاً ذاتياً واضحاً. والمؤسي أن مقاومة الاضطهاد، في كل مكان في العالم، تلك التي تستعمل القوة المسلحة في المناسبات، ينبغي أن تكون، حُكماً، مقاومة فعالة للاضطهاد القادم من الخارج. إنها، في الواقع، ويمكن أن تكون اضطهاد حلفاء الطبقة الذين لا يتكلمون اللغة ذاتها ولا يقطنون الأرض ذاتها. ويظهر «الكبار»، تجاه «الصغار»، أنصاراً لضرب من الأبوية الأممية. ولم تعد تَحْدُث الإحداثيات العالمية للصراعات الاجتماعية عن طريق اتساع السوق والتوازنات الأوروبية. إنها تتحصل خلال الإستراتيجيات والصراعات الضمنية والسافرة للقوى المسيطرة الثلاث. فلا تفتقر إلى العمل مكاتب دراسات الهراطقة ولا العشرون متفرغاً في «اللجنة» المركزية.

ولا تفتقر إلى ذلك مكاتب الدراسات الاقتصادية لهذا الجانب وذاك. فهم، في «بيان في سبيل الديموقراطية المتقدمة»[1]، يريدون «التأميم التدريجي للصناعات التي تصطبغ بالصبغة الاحتكارية وللمصارف الكبيرة المُرافَق بإقامة إدارة ديموقراطية». وفي النصوص

(1) المرجع المذكور، ص 13.

الهرطيقة المطلوب هو «مشروع لاقتصاد يعمل في خدمة حاجات الجميع لا في خدمة أرباح بعض الناس» ودعوة إلى «التسيير الذاتي الديموقراطي». بقي كل شيء يتطلب العمل من أجل تحديد تخطيط الاقتصاد اللامركزي، وإجراء تحويلات التضامن، وإعادة البناء للنظام الضريبي من جديد والمساواة الفضلى في التوزيع.

ويعني حل هذه المشكلات القيام بعمل سيادة شعبية لا سيادة عمالية؛ ويعني تنظيم صعود الجماهير سياسياً: ولا يعني أن نميّز طبقة، بل تكتلات فعالة؛ ولا يعني إهاجة صراع الطبقات بل المراهنة على إستراتيجية متعددة الطبقات.

ويبدو أن العلاقة السياسية للقوى تسوق إلى تأثير في السلطة أكثر مما تقود إلى الاستيلاء على السلطة، وإلى البحث عن سلطة متجددة أكثر من تشكيل من جديد لبنية بروليتارية للسلطة. إلا أن أعمال العنف المنظم المباشرة تظل ممكنة، وتجديد السلطة ابتكار عسير.

ومن وجهة النظر المزدوجة هذه، يجب أن نكسب الرأي العام، فأدلة الصراع تطرح مناقشة الإيديولوجيا ما بعد علاقة القوى.

الإيديولوجيا

إن المسألة الجوهرية التي تبرز، على هذا الصعيد، هي الآتية: هل بمستطاع الطبقة العاملة، بالمعنى الماركسي، وعالم الشغل مفهوماً بأنه مجموع الشغيلة المأجورين التابعين، أن يبررا تبريراً عقلانياً أعمالاً مباشرة وعنيفة ويحتجا، من جهة أخرى، بحقوق نوعية في ممارسة دور سياسي خاص؟

يوجد هذا التساؤل المزدوج في أساس جميع التصورات حول الاستيلاء على السلطة السياسية وإعادة تشكيلها البنيوي تقوم بهما الطبقات والفئات الاجتماعية المسماة بالصاعدة.

وينبغي أن نختار بين مفهومين للسياسة من أجل أن نعطيه دقة أكبر.

منذ ماكس ويبر، يكرر الناس أن السياسة هي ممارسة العنف المشروع: وفي أيامنا هذه المشروعية نفعية، ولا تصدر عن التقاليد ولا عن المواهبيات، بل عن الفائدة المتحصلة لأولئك الذين تُمَارَس بالنسبة إليهم والذين من المفروض أن يقدروها، هم ذاتهم، في الحكم الديموقراطي. ويغدو العنف قوة حين يكون مشروعاً. وهذا الوصف المعروف يستدعي تحفظات خطيرة.

فالقوة التي يجب أن تحول طبيعة العنف تتلقى هذه الخاصية من الطريقة الأكثر والرأي.

لم يتوصل تماماً النهج الأكثري، ـ هذا التسهيل ـ إلى ملاشاة الشرعية التاريخية بتاتاً، ولا إلى استخلاص انضواء شامل وثابت وعميق إلى درجة أنه يستبعد اللجوء إلى العنف استبعاداً جذرياً. ففي القدر الذي يدّعي فيه الحاكمون وفئات الدعم لهم، بالصلاحية والكفاية، فإنهم يتذرعون بحق لا يمكن أن يختلط بالتبرير الأكثري. فما من مراقب موضوعي يضع موضع شك، على أية حال، تأثير وعمل التسلسل الرتبوية لسلطات الثروة والثقافة التي يحتكرها الجزء الأعلى من المجتمع. ويُمارس هذا التأثير على تقسيم الدوائر الانتخابية واختيار أنماط الاقتراع وإحياء المعارك السياسية والموازنات داخل المجالس التشريعية. وأخيراً تؤثر الانحرافات ذاتها على استخدام الصحافة ووسائل الإعلام الجماهيري من أجل «تكوين» الرأي العام.

والحياة في مضمار الإعلام، عندما لا يحمل على التشكيك، يمثل فرصة لمشاهدة بسيطة: وهي أن الحياة بالنسبة لشركاء متساوون في الحقوق والنظرية ولكنهم غير متساويين في القوة إنما يخدم حتماً هذه اللامساواة الأخيرة ويديمها.

فقبل أن نصل إلى القيم الأخلاقية، يمكن أن نؤيد العنف ليس مشروعاً البتة؛ إذ لم تُجْلِ القوة وعلاقات القوة العنف بتاتاً، حتى بالتقريب؛ ويجد ماكس ويبر ومدرسته مثلاً صالحاً على الموافقة الضمنية على العنف من خلال اختيار التصوير المفهومي واللغة ذاته.

وينطلق الموقف المناوئ لويبر ابتداء من مصادرة: هي أن السياسة تبدأ في النقطة التي يتوقف فيها العنف. وينتج عنه أن الدولة التي تمارس العنف المشرع زعماً، ليست بالضرورة السياسة ولا مقياسها ولا حدها؛ إنها تسبق السياسة وتهيؤها وتعلن عنها أكثر مما تعبّر عنها.

وفي الواقع الصرف، تحاسبها الأفراد والفئات المنظمة بنوع المشروعية التي تحتمي بها ودرجتها. ونظرياً، لا يمكن أن يُمْنَعُوا من هذا العمل انطلاقاً من أية إيديولوجيا أياً كانت، التقليدية أكثر ما تكون أو الثورية أكثر ما تكون. وبالتالي إن وسيلة السياسة الممتازة هي الحوار المؤسسي، أي التبادل المتناقض للتقريبات العقلانية التي تحيط بالحلول المعترف بها أمام جميع الأطراف.

ولا تستطيع المؤسسات بما أنها ليست إلا هدنات اجتماعية أن تنهض بأكثر من الحفاظ على ظروف ملائمة للحوارات التي تظل على الدوام غير صرفة وناقصة ووهمية في المضمار السياسي؛ إنها في هذه الحالة، بوضوح فج، مجابهات ومزائج غير مستقرة من التعاون والصراع، من المباراة والعراك. وتتحقق السياسة بالقدر الذي يتناقض فيه الصراع لصالح المبادلة العقلانية والمتعارضة.

ويتضمن هذا التصور استبعاداً من حيث النظر والمبدأ للعنف وصنوف المشروعية الكاذبة للقوة. إنه يُظهر بجلاء، بدلاً من أن يُخفي، عيوبَ الممارسة السياسية الحالية. ويدل على وجهة إصلاح

المؤسسات والانتقال من شبه الحوارات والحوارات الكاذبة إلى حوارات أقل نقصاً وأقل كذباً.

من الآن فصاعداً، تتخذ مسألتنا البدئية حدوداً أدق.

آ ـ ماذا تقدم الطبقة العاملة، وماذا يقدم عالم الشغل من أمر نوعي في نقد القوة المشروعة زعماً؟

2 ـ ماذا تجلب الطبقة العاملة، وماذا يجلب عالم الشغل من أمر نوعي في تصور الحوار ذي الصبغة المؤسسية وفي ممارسته؟

قلما يكون القول مقنعاً بأن الطبقة العاملة هي سلطة مضادة بالنسبة للسلطة السياسية القائمة التي تتفق مع الاحتكارات الجماعية للثروة والثقافة. إنها مشاهدة دقيقة إلا أنها غير كافية. إن النقد بالبناء وإن الهدم بالإحلال محل.

إذ يقل تطابق سلطة مضادة بروليتارية أقل فأقل مع سلطة مضادة عمالية. ويقل تطابق عالم الشغل، عندما يؤخذ ضمن الحركة الصاعدة لاقتصاد هذا الزمن، أقل فأقل مع الجزء الذي تحول إلى بروليتاريا في أمة ما أو في العالم.

ولن يعود لحكم مضاد بروليتاري، بعد أن يكون قد أثبت فعاليته الانقلابية، وكفاءته ـ فَرَضاً ـ سوى أن يستخدم «قوّته» في سبيل تحويل البنية الاجتماعية كما هي وكما لا تتغير عشية مساء عظيم؛ إذ عليه أن يعمل بالنسبة للشعب برمته وأن يصوغ ميزة جمعية تُعْنِي هذا الكل لا جزءاً واحداً من أجزائه فحسب.

إن التعبير عن ميزة أو مصلحة جمعيةٍ، في أي نظام كان، يعلو على توكيد ميزة فئة ما أو مصلحتها.

فليس العنف المجرّدُ نظامَ سير عمل بعد انفجار الانتفال أو التحول. ما بعد ذاك، ـ ما عدا تكرار التسويغات الكاذبة للقوة واستعادتها، ـ ليس للبروليتاريا من ملاذ آخر سوى إضفاء الصبغة المؤسسية المُحَسّنة على الحوارات الجديدة.

وعلى هذا الصعيد الثاني، يقع دور نوعي لكن غير حصري، منذ اليوم، على الطبقة العاملة وعالم الشغل تدل عليه محاكمة أقل تبسيطاً بقليل من المحاكمة التي عودنا عليها التعميم الجدالي و«السياسي» الاحترافي للماركسية.

في كل مجتمع، كما يقول رينيه لورو، تشجع المؤسسات استمرار «ما لا يُقال» و«ما لا يُعْرَف». وكان يميز باستيا «ما يُرى» و«ما لا يرى»، بيد أن ذلك للاحتفاء بالليبرالية. والحال، هناك في التنظيم الاجتماعي ما يقال وما لا يقال، ما يُعرف وما لا يعرف، ما يمكن قوله وما يجري عمله. وتقيم المؤسسات إمبراطورية الصمت الاجتماعي الواسعة، التي تعج بالموافقات المخزية، والأكاذيب الفتاكة والتهديدات المستمرة بالنسبة للضعفاء والفقراء.

فمن جهة، تُفْرَز المعلوماتُ المُبَلّغة إلى فئة اجتماعية ما أو إلى الجمهور العام وتُصطفى وتُكيّف بهدف الحفاظ على النظام القائم والسلطات القائمة. ثم، يُنْتِج شكل الحياة اليومية ذاته وبنيةُ السكن وعاداتُ الاستهلاك ضرباً من الدعوة الخفية والمستمرة إلى عدم إعادة وضع تراتب السافات والسلطات الحالية موضع تساؤل. وأخيراً، إن النظرية المسماة علمية، في موضوع العلوم الإنسانية، هي نظرية «سائدة» تتضمن مدحاً غير واع، وتبريراً دخل العادات التصويرية ذاتها، يبرز المجتمع واقتصاده.

إن «ما لا يُقال» أو «ما لا يُعرف» تتلجلج فيه تلجلجاً مبهماً وتبحث عنه بقلق وتصوغه بإلحاح جميع الفئات المحرومة ما أن تغدو قادرة على الوعي بذاتها وبما يحيط بها: إنها تحاول أن تكسر أبواب الجنان السرية أو أن تشقها.

وكذلك يتمتع العمال وعالم الشغل بدور سياسي محدد للغاية مطلوب النهوض به في هذا الوضع للمؤسسات موضع مناقشة. ولا تأتي هذه الخصوصية من أنهم الأكثر عذاباً والأكثر إذلالاً والأكثر عدداً. بل تجيء حقاً من أن العمال والشغيلة هم الشرائح الاجتماعية الوحيدة التي تستطيع أن ترين بثقل اقتصادي وعملي كبير من أجل تحرير الجماهير المعذّبة والمحرومة. إنهم نسبياً أقوى المدافعين عن أولئك الذين يتعذبون؛ ويمكن أن يكونوا الفعّالين أكثر ما يكون، لكن على شرط مع ذلك. وهو أن يدرك العمال والشغيلة ويقبلوا ويريدوا أن ينهضوا بدور محرري المجموعات الاجتماعية الأكثر اتساعاً وتعقيداً من الطبقة العاملة، أو حتى من عالم الشغل التابع. وليس هذا الإدراك وهذا القبول وهذه الإرادة بالأمور المُسلّم بها بتاتاً. إذ تدافع كل فئة اجتماعية عن مصالحها الخاصة ومنفعتها الخاصة أولاً. أن نطلب إلى العمال والشغيلة أن يكونوا، غير ما هم بالنسبة لمنفعتهم الخاصة، أبطال الكفاح في سبيل الجماهير السيئة التعليم والسيئة السكن، والسيئة التغذية وغير المقبولة في المشاركات الاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمع، ربما لا يعني ذلك أن نأمل المستحيل. لكن هذا يعني الدلالة على جدة جذرية في التاريخ السياسي للغرب ويفترض أن للشغل قوة شمول لا تمر حصراً عن طريق صراع الطبقات ولا تقوم فقط فيه ذاته.

* * *

إن الارتقاء السياسي لعالم الشغل بطيء وتدريجي جداً ومُهدَّد على الدوام ومحدود للغاية في النهاية.

فلتتذكر، من أجل تقويم إجمالي، التمييزات التي أيدت التحليل كله. أتأثير في السلطة القائمة أم استيلاء على السلطة؟ أممارسة للسلطة في الدولة التقليدية أم صياغة بنية سلطة بروليتارية من جديد تستلزم التحويل الجذري للدولة العنيفة والبوليسية، وتحرير الشغل والكثرة؟

إن النتائج السياسية لنضال الطبقة العاملة العريق عبر القرون ونضال عالم الشغل بالأسلحة السياسية أو بالعمل المباشر لهي متواضعة، أينما كان: هي مجرد تأثير في السلطة القائمة، وممارسة لبعض السلطات، يتشاطرونها داخل الدولة التقليدية.

ففي المجتمعات الغربية، الجزء الأعلى من المجتمع ذو بنية متينة أشبه باحتكار جماعي للثروة والثقافة، يدافع عن نفسه ضد المنافسين الممكنين ويتصرف بوسائل فعالة كي يحمي نفسه ضد الإصلاحات العميقة التي قد تصيب الأساسي من قوته وامتيازاته.

وفي نظام أكثري، تُكْرَه الطبقة العاملة من حيث هي كذلك والطبقة الفلاحية من حيث هي كذلك على تحالفات صعبة، وغير مستقرة ومؤقتة فيما بينهما ومع فئات اجتماعية أخرى. وعليهما ابتكار إستراتيجيتهما وتاكتيكهما للارتقاء الاجتماعي: إذ ليس هذا الارتقاء مدرجاً في البنيات السفلية الاقتصادية ولا في التطور على فترة طويلة.

وبالعكس يحمل التطورُ أجزاءَ الأوساط الاقتصادية المحبوّة بفضل التصنيع وأقسامها على الابتعاد السياسي والاقتصادي؛ يبعدها عن الجماهير والجمهور التي تبدو بأنها ضحايا ضرب نم آلة استبعاد اقتصادية وسياسية وثقافية؛ ينبغي أن توصف فيها التروسُ ويُفَسّر سيرُ

العمل، في سبيل محاولة تغيير جوهر السيطرة الاجتماعية، أي الممارسة لعنف مقنّع، تقوم بها أقلية على الكثرة.

ولقد كتب أي. ب. بوتومور: «نلاحظ سيرورتين في ارتقاء الفئات الاجتماعية وانحطاطها: من جهة، الاستيلاء التدريجي على مراكز القيادة يقوم به أفراد ينتمون إلى شريحة اجتماعية جديدة، وأحياناً بفضل تحالفات أعضاء الصفوة السياسية القائمة؛ ومن جهة أخرى، المجابهة العنيفة بين فئة اجتماعية صاعدة وقادة قائمين»[1]. يمكن، على أن تُجْرَي استقصاءات إضافية عديدة وفروق عدة، أن عرض، ـ فيما نعتقد ـ، أن شغيلة القاعدة في فرنسا لم يصلوا إلاَّ بنسبة زهيدة إلى مراكز القيادة الحقيقية، وفيما يخص المجابهات بين فئة اجتماعية صاعدة والقادة القائمين، فإنها تفقد من العنف في عدد متزايد من الحالات، حيث ترمي سياسة التسوية إلى أن تحل محلها.

ولا تستطيع الجماهير المحرومة والمعذّبة وجمهور المشاركين المكبوتين أن تنتظر تحريرها إلا من صفوات فعالة في المضمار الفكري والسياسي.

إن الابتكار السياسي والعميل السياسي هما اللذان سيقرران ـ على ما يبدو ـ، في أي مكان كان، مصير مجتمعات الغد. إنهما سيقولان، في آخر الأمر، فيما إذا كان ممكناً لمجتمعات البشر أن تُنَظّم تنظيماً آخر غير سيطرة أقلية على كثرة.

* * *

(1) أي. ب. بوتومور، النخبات والمجتمعات، ستوك، باريس، 1964، الصفحات 72، و73.

الفصل الثالث

التخلف واستعباد الجماهير

تحظى الطبقة العاملة بالمعنى الماركسي، ويحظى عالم الشغل، في أجزائه الضرورية للتصنيع، بارتقاء، بطيء وعسير، في المضمار المادي والثقافي وحتى السياسي.

إلاَّ أن الجماهير والجمهور ظلت راكدة وتعيش عيشة خاملة في الفقر والعذاب. بينما نظَم الشغيلة المأجورون التابعون في الصناعة، التي حملتهم، سلطَتهم ـ المضادة بالنسبة للحائزين على الثروة والثقافة. فكان التباين صارخاً مع جماهير لا تتضامن أجزاؤها المختلفة فيما بينها ولا تُنَظِّم نفسها في تجمعات فعالة وذات بنية، ترتسم بينها تحالفات ظرفية أو تكتلات مؤقتة، في مواجهة الاحتكار الجماعي الكبير من المشاركين مشاركة تامة، القائم على تكتلات متينة، تجد عادة، في الظروف الخطيرة، أرضية لإستراتيجية مشتركة.

وليست جماهير الفقراء عند الأغنياء سوى النوع من جنس. إذ تشهد الكثرة الفقيرة، داخل اقتصادات يكون الدخل الواقعي المتوسط فيها مرتفعاً، على فقر متعدد الأبعاد في أصوله ومضامينه ونتائجه.

وهذا الفقر يقدم فائدة محددة في نظر عالم الاقتصاد. ففي أي شيء يكون الفقر قابلاً أن يُربط بالمنطق ذاته لسير عمل اقتصاد من نمط معيّن؟ وهل يكفي، في سبيل إزالة الفقر، أن نصحِّح سير عمل اقتصاد السوق وذي الطابع الرأسمالي، أو هل من الضروري أن نغيّر الشكل ذاته لهذا الاقتصاد؟

وسيسأل عالم الاجتماع، من جهته، في أي شيء يكون شكلُ المجتمع ذاتُه مسؤولاً عن الفقر؟ وهل يكفي، من أجل أزالته، أن نصحح البنية الاجتماعية أم تجب إعادة بناء البنية الاجتماعية من جديد؟

ويُلْزِم جمهور «الفقراء» بأن ننظر، في البلدان الأكثر تطوراً، إلى جمهور المتخلفين وجمهور المستبعدين.

* * *

المبحث الأول

الفقر المتعدد الأبعاد

اطلع الرأي العام، في الولايات المتحدة وفي أوروبا، اطلاعاً موجزاً على مشكلة الفقر عند الأغنياء، وتأثر بها تأثراً عابراً، تلك المشكلة التي ما فتئت تُدْرَس منذ نشأة الصناعة الحديثة الكبيرة.

بعض التفاؤل مضمون حقاً. قد تراجع الفقر رويداً رويداً ذلك الذي انتشر انتشاراً واسعاً في فجر الصناعة وحتى في القرن التاسع عشر؛ وغدا فقر حالة، فقر حالات فردية، وفقر جُزَيْري، وفقر جُزَيْرات اجتماعية، على ما يظن ج. ك. غالبرايت[1] الذي يقتبس هذين التعبيرين عن «لجنة» تَقَصٍّ أميركية كبيرة.

هل يمكن وضع هذا التوكيد قبل تفسير متشدّد واستقصاءات دقيقة؟ إذ هناك وقائع تحمل على الاعتقاد بأن لكل مرحلة من المراحل المتعاقبة في الاقتصاد الصناعي والمجتمع الذي يحاول السيطرة عليه جماهيرها من الفقراء: إنها تولّد مجموعات متجددة من الفقراء الذين لا نستطيع أن نقارن، بكل دقة، وضعهم ما بين فترات متباعدة إحداها عن الأخرى، ذلك لأن الفقر، على وجه التحديد، متعدد الأبعاد في شروطه ومضامينه ونتائجه. ولا يُستغنَى عن معايير الفقر الاقتصادية؛ إلا أنها تقتضي استقصاء أعقد.

فمن أجل تحديد موقع المشكلة، ليس خطأً أن نذكر حوار الصُمّ بين م. لوروا ـ بوليو وبردودون الذي نعثر له على أثر في «بحث توزيع

---

(1) انظر ج. ك. غالبرايث، «مجتمع البحبوحة»، ص 251.

الثروات»[1] الذي جَمَع فيه م. لوروا ـ بوليو بعض الإحصائيات حول تناقض عدد المعوزين وارتفاع الأجور الحقيقية وعلق عليها.

إن بردون[2]، من جهته، عالج، في كتابه «الحرب والسلم»، الفقر في حدود، لو أعاد التحليل الحديث تأويلها لكانت حالية راهنة على نحو فريد. ليس الإملاق، كما كان يقول، مُضيْفاً معنى خاصاً على الكلمة، هو عدد الفقراء المرتفع أو المتزايد، إنه «الفقر غير الطبيعي العامل بمنحى تخريبي». هذا الفقر غير الطبيعي «يتوقف على روح الترف والأرستوقراطية، الحية على الدوام في مجتمعنا المسمى ديموقراطياً، الذي يجعل تبادل المنتجات والخدمات احتيالياً، مدخلاً فيه عنصراً شخصياً، الذي، مع الازدراء ذاته لحقوق القوة، يساعد دون توقف، عن طريق شموله، على تضخيم ثروة مُنْتَخَبِيه».

فلنقل، في لغة أقل جمالاً: المجتمع يصنع الاقتصاد، يصنع اقتصاداً يُفقِر الفقراء من أجل أن يُغنِي الأغنياء.

ويتابع برودون: «ما أن يصيب الإملاقُ، من خلال نقص التوازن في التوزيع، الطبقة الشغيلة، فإنه لن يتأخر عن الانتشار في كل مكان، صاعداً من الحالات الدنيا إلى العليا، إلى أولئك ذاتهم الذين يعيشون في الرخاء». «عند التعيس، يتجلى الإملاق من خلال الجوع البطيء الذي تحدث عنه فورييه.. إنه يّذل. لدي الطفيلي، الأثر مغاير: لم يعد الأمر أمر مجاعة، بل أمر شره لا يرتوي».

وفي حدود نألفها أكثر، لنقترح: إن الاقتصاد الذي يحكمه الإنفاق، دون استناد إلى مضمار الحاجات، إنما يثير النهم عند ذلك الذي ينفق والذل عند ذلك الذي لا يقوى على الإنفاق.

---

(1) باريز، 1882، الفصل الخامس عشر.

(2) حسب لوروا بوليو، المرجع المذكور، ص 413.

ويستحق تفسير الاقتصاد العام هذا ما هو أفضل من النبرة المتعالية لـ م. لوروا بوليو الساخرة من «أدب المنبر» أو من «بحث في الأخلاق». إنه قد حدد مذ ذاك موقع الفقر في الإطار المزدوج من الاستبعاد الاجتماعي والتخلف الاقتصادي. وهذا صحيح، حتى بالنسبة لتصنيف الوقائع الأساسية.

في بريطانيا العظمى[1]، درس، في بداية القرن العشرين، رُوَّادٌ مثلُ شارل بوث وسيبوم رونتره ـ الفقرَ دراسةً منهجية. نحن مدينون لمبادرة ب. س. رونتره باستقصاء من سبعة عشر مجلداً بدأ في عام 1889 ونُشِر في عام 1902! «حياة شعب لندن وعمله» الذي يؤكد أن ثلث سكان لندن كانوا يعيشون عندئذ في فقر. وتصف تسعة مجلدات إضافية: «استقصاء جديد في حياة لندن وعملها» (1930 ـ 1934)، تحسينات كبيرة، يبدو إيقاعها بطيئاً لمن يتذكر أن التصنيع قد بدأ في بريطانيا العظمى عشية القرن الثامن عشر.

وقد تبنى رونتره، من أجل أن يحدد موضوعه، حساب الحاجات الأساسية (تكاليف الإنسان) في حدود السعر. واقتصر خلفاؤه على اعتبار أن الفقراء، تحت خط الفقر، هم أولئك الذين لهم دخل أدنى من مستوى المساعدة. (National Assistance Supplementary Benefits). فهناك خمسة ملايين فرداً تقريباً يعيشون تحت المستوى الذي تعده الحكومة كحد أدنى. وهذا ما يعطي نسبة مئوية من الفقراء (حسب التعريف الإداري) تقع ما بين 4 و9% من عدد السكان الكلي؛ وربما

(1) انظر P. ب اتكنسون، الفقر في بريطانيا وإصلاح الضمان الاجتماعي، كامبريدج، 1969.

أقرب إلى هذا الرقم الأخير[1].

ويعيش معظم الناس الذين هم تحت خط الفقر من المعاش التقاعدي أو من إعانات الضمان الاجتماعي؛ ويعيش خمسهم، تقريباً، على مكاسب تشكل المصدر الأول لدخولهم.

وعلى قول الخبراء إن الأمر بعيد عن الخدمة الاجتماعية التي قد تضمن مستوى الحد الأدنى المعيشي ضماناً تاماً إلى جميع أولئك الذين يعنيهم الأمر، طوراً لأسباب خاصة بنواقص الإدارة، وطوراً لأن أولئك الذين لهم الحق لا يطلبونه.

إن نصف المتقاعدين بمعاش هم، بدون «المعونة» العامة، في وضع أدنى من الحد الأدنى للأجر. ولا يستفيد جزء كبير من المتقاعدين الذين يستحقون «المعونة»، إما جهلاً وإما اهتماماً بـ «الكرامة».

وتعبر إحدى النتائج البارزة للدراسات والاستقصاءات الحديثة تماماً عن الفقر العائلي للشغيل في الممارسة (1966): 2% من الأسر التي يشتغل فيها الآباء وقتاً تاماً وتتلقى تعويضات عائلية لها دخل أدنى من مستوى «المعونة».

وتشدّد جميع الدراسات على نقص التدخل لصالح الشغيلة (Wage stop)، وعلى صنوف التمركز الاقتصادي والجغرافي لتأثير

---

(1) هاكم التقديرات الرئيسية:

غوف وستارك	1963	%9.4
ابيل سميث وتون ساند	1960	%3.8
أ. ب أتكنسون	1967	%3.5
تقديرات الحد الأدنى	1966	%3.7

الفقر وعلى الصلة بين عدم الكفاية المادية من جهة والعوز الثقافي وغياب المشاركة الاجتماعية من جهة أخرى.

وقد لوحظت سمات مماثلة من الفقر «المتعدد الأبعاد» في الولايات المتحدة[1].

إذ حددت الإدارة الحد الأدنى الذي يقع تحته الفقر بـ 3000 دولار أمريكي للأسرة، و1500 للشخص الواحد. وقدر خبراء (أورناتي) الحد الأدنى الدقيق للكفاف بـ 2500 دولار والحد الأدنى «الكافي» بـ 3500 دولار.

وفي عام 1962، وهي السنة التي ظهر فيها (في آذار) كتاب ميكال هارنغتون «أمريكا الأخرى» The Other America، يحصون، حسب معايير «الإدارة» ذاتها، 35 مليون من الفقراء، أي نحو خمس السكان (20% من السكان). ولسبعة عشر مليوناً من الأشخاص الذين يعيشون في أسرة دخل أدنى من 1000 دولار. ويقدر بعض الخبراء، في التاريخ ذاته، أن 46 مليون شخصاً يعيشون تحت الحد الأدنى الدقيق للكفاف.

ذلك هو مجتمع الوفرة من وجهة النظر التي تهمنا.

فمن الفحص الأول تبرز سمات ثلاث:

1) السمة الأولى في الصلة بين الفقر والإكراهات الناجمة عن مبدأ الريعية.

أولاً العمر والجنس.

---

(1) انظر، جان ماري شوفالييه، الفقر في الولايات المتحدة، بحث تكاملي في التحليل الاقتصادي، دار النشر الجامعية الفرنسية، باريز، 1971؛ سيدني لانس، الفقر: المفارقة الأمريكية الباقية، ن. ير، 1969.

في عام 1959، كانت النسبة المئوية للشغيلة البيض الذين لهم دخل أدنى من 2000 دولار هي 41% في الفئة من 20 ـ 24 عام، و58% في الفئة من 65 عام وما فوق.

في عام 1962، 47% من أرباب الأسر من 65 سنة وما فوق هم فقراء.

وعندما يقال أن 48% من النساء ربات الأسرة هن فقراء، لا ننسى أنهن، في معظمهن، أمهات أسرة، أو عازبات، أو أرامل، أو مطلقات، أو منفصلات، وأنهن لم يكن مهيئات ولا مؤهلات للعمل الذي يمارسنه.

ونحن نعرف التلازم الوثيق بين عدم كفاية انتشار المدارس (التعليم) وفقر أرباب الأسرة في العمل.

ونعرف كذلك النقص الفادح في السياسة الاجتماعية التي أبرزّها، بلا تردد، فكرٌ مستقل جداً مثل أدولف بيرل.

2 ـ وسمة ثانية تتعلق بالنقص في النشر الإقليمي والاجتماعي المهني للتقدمات الاقتصادية.

في 1962، في فئة أرباب الأسرة الذين لهم دخل أدنى من 3000 دولار، هناك 45% من المزارعين وأصحاب المستثمرات الزراعية، 33% من الشغيلة اليدويين ما عدا الأحداث، و27% من الشغيلة الذين يقدمون خدمات، بما فيهم العناصر المنزلية.

ويتمركز الفقراء في الجنوب. في عام 1959، على مجموع من 95000000 أسرة فقيرة، هناك 4471000 (أي 46%) كانوا يسكنون الوسط والشمال.

3 ـ وأخيراً، أُعْلِنَ الاستبعاد الاجتماعي، تحت أشكال مختلفة، ضد رعايا عُدّوا بأنهم قلما هم مرغوبون: بورتكوريكيون،

ومكسيكيون وسود. وفي المتوسط، 44% من غير البيض هم فقراء؛ 49% من أسر السود و45% من أسر الهنود. ويُفْصح سير العمل الاقتصادي من جهات عدة عن عرقية قاسية، رغم التقدمات الحديثة.

وفي فرنسا، عمّم كتابان معروفان[1] بقدر كاف الأول رقم 12 مليون والآخر 15 مليون من الفقراء، الأمر الذي إذا نسبناه إلى 50 مليون، يعطي على التوالي 24% و30% من المجموع. وهذا ما يشير كذلك إلى اختلاف مع البلدان التي تقدم ذكرها فيما يخص مفهوم الفقر المستخدم ضمناً. إلا أنه لا يعني، كذلك، أننا لا نستطيع، بدقة كافية، أن نصف، عندنا، الفقر المتعدد الأبعاد.

إن المعانين، بالمعنى الإداري، الذين يتلقون المساعدة الاجتماعية هم في أيامنا (1970)

بعدد:		2063370
منهم:	مستفيدون من المعونة الطبية	987550
	عجزة	264260
	معمرون	168160
	أطفال مستفيدون من المعونة الاجتماعية للطفولة	643400

إن بعض السمات المكتشفة في الولايات المتحدة تتواجد عندنا.

ـ أثر الإكراهات الخاصة بالريعية: يقبض مليونان من الشغيلة أجوراً منخفضة لأقصى حد. في 1966، 56% من العمال أجرتهم الشهرية أدنى من 750 فرنك فرنسي؛ 32% أجرتهم أدنى من 583 فرنك؛ 14% أجرتهم أدنى من 416 فرنك.

(1) بول ماري دو لاغورس، فرنسا الفقيرة، باريز، غراسيه، 1965، جان بيير لوناي، فرنسا المتخلفة: 15 مليون فقير، دونو، وقائع، 1970.

وبعد اتفاق غرونيل Grenelle (نهاية 1969)، 25% من المأجورين (نحو 4 ملايين من الشغيلة) مازال أجرهم الشهري أدنى من 720 فرنك.

ومعروف تماماً الفرق بين الأجور النسائية وأجور الذكور، وكذلك الوضع الدرامي للأشخاص المسنين. في عام 1970، هناك 900000 مسنّاً لهم أقل من 8 فرنكات في اليوم: 240 فرنك في الشهر؛ 2500000 لهم، منفردين موارد أدنى من 366 فرنك، وبالبيت، موارد أدنى من 550 فرنك.

ـ نقص الانتشار الإقليمي والاجتماعي المهني للتقدمات. يقبض المأجورون الزراعيون أجرة منخفضة لأقصى حد. ويعيش جمهور صغار المستثمرين الزراعيين وصغار التجار المبعدين في ضيق. ويتمركز الفقر الفلاحي في مناطق جغرافية محددة: البيرينيه والسفح الجنوبي للكتلة المركزية وتخوم اللورين، مثلاً.

ـ وأخيراً يُعْلَن الاستبعاد الاجتماعي ضد مهاجرين بؤساء مثل السود والسود ـ الأفريقيين والبرتغاليين.

ولا نعطي بذلك سوى لمحة هزيلة عن الفقر المتعدد الأبعاد في بلادنا، ـ التي لا يتجاوز فيها طفل على أربعة مستوى الدراسات الأولية؛ والتي لا يملك فيها «مدعوو الجندية» عام 1963 الـ C. E. p ـ والتي ليست فيها المساكن والمشافي والمشافي النفسية مفخرة وطنية؛ والتي يحوز السكان فيها أخيراً على الأرقام القياسية العالمية في أضأل قراءة.

ولا يمكن للفقر أن يفهم إلا كظاهرة متعددة الأبعاد. فمنذ التصنيع الحديث، قام جهد الطبقات المسيطرةِ وألسنةِ حالها في الغرب كلّه على تقديم الفقر كأنه عقبول مرض اقتصادي على أهبة الزوال: يكفي

أن ندع اقتصاد السوق ذا النمط الرأسمالي والمجتمع القائم على أساس الديموقراطية الصورية يسير عملهما حتى يحظى كل واحد؛ رويداً رويداً، باليسر ووضع مواطنٍ بممارسة تامة. ويكون الاقتصادي والسياسي والثقافي مستقلاً نسبياً: إذ يمكن للفقير إن كان «مستحقاً» أن يتعلم كأي إنسان آخر؛ ويمكنه إن كان «جديراً» أن يبلغ أعلى مستويات الثروة والسلطة الاقتصادية؛ ويمكنه، كذلك، أن يُنتَخَب ويتنطق بوشاح الممثل. وتسيء إيديولوجيا التبرير هذه التمييز بين الحالات الفردية والأعداد الكبيرة. إذ تؤثر عادةً النادرة على الإحصاء والملاحظة المنهجية.

إلا أن الفقر، بالنسبة للفكر الموضوعي، هو ظاهرة تخلف أولاً؛ واستبعاد اجتماعي ثانياً، بالمعنى المحضر الذي تضفيه العلوم الاجتماعية على هذين التعبيرين.

1 ـ فالتخلف، وهو ليس بتاتاً مفهوماً مخصصاً لأن لا يفسر سوى إفريقيا أو آسيا، إنما يعرض ثلاث سمات مميزة ترتبط على التحديد بجمهور الفقراء في بلدان الغرب المتقدمة.

إن يرتبط بنقص التمفصل الاقتصادي والاجتماعي. فالفقراء يتمركزون تمركزاً جغرافياً وفي المجالات الاجتماعية ـ المهنية. وجماهير الفقراء لا تتواصل فيما بينها بصورة نظامية ومجدية اجتماعياً. وفئات الفقراء لهم طريقة قول وأسلوب حياة وسكن خاص. يمكن أن يهتموا حقاً بلغة الأغنياء وعاداتهم: إنما لا يمكن أن يفهموها إلا جزئياً. أيحسدون المنعمين؟ لكن «أن يكون المرء حسوداً، يعني الإقرار بالدونية» (ف. هوغو) وهذا الإقرار الصميم يكرس تفرقة مسمومة.

ويرتبط الانتشار غير الكامل على نحو لا عقلاني للإضافات في النتاج المادي أو الثقافي ارتباطاً وثيقاً بفقر الغربيين.

أ ـ ويرتبط تخلف الشعوب المتأخرة اقتصادياً، في نظرنا نحن الغربيون، بالتبعية والسيطرة. والحال أن أمريكا الأخرى، The Other America عند هارينغتون، لها مثيلها في جميع البلدان الغربية «الأمة الأخرى»، أو على أفضل «الشعب الآخر»، شعب الفقراء، له، في جملته وفيما يخص أفراده، قدرة حوار اجتماعي قرية من الصفر، كي لا نقول شيئاً عن قوة «التفاوض الاجتماعي». وينقصه الإعلام والقدرة النقدية وحسن توكيد الذات.

ب ـ وأخيراً، لدى الفئات المختلفة في ما وراء البحار أو هنا، لا تغطّي تكاليف وضع الحياة الإنساني. إذ ترتبط معدلات المرضية والوفيات ونقص التربية ارتباطاً إحصائياً وثيقاً بمؤشرات الفقر. فالاقتصاد والمجتمع اللذان يزعمان أنهما لا يبذران المال، إنما يهدران بني الإنسان على مقياس واسع وبصورة مستمرة[1].

2 ـ إن التحليل الاقتصادي للتخلف يوضّح ظاهرة الفقر عند الأغنياء إلا أنه يظل غير كامل بدون التحليل السياسي والسوسيولوجي للاستبعاد الاجتماعي.

فالفقراء، من حيث هم جمهور، مستبعدون بفعل سير عمل المجتمع السياسي ذي الأسلوب النفعي ذاته ومن خلال الموافقة الخفية لنخبات المال والسلطة وعن طريق إيديولوجيا متخلفة، غدت ضبابية إنما لا تزال حاضرة، أُفْرِزَتْ في بدايات التصنيع وفي «الحقبة الجميلة» مطلع القرن العشرين. والفقيرُ مذنبٌ ضمناً. فإن كان فقيراً، ذلك يعني أنه بلا قدرات أو كفاءات أو أنه ما عرف أن ينظم حياته. وتؤثِّرُ هذه الشبهةُ في نفسية الفقير وتُخْضِعُه، بالتالي، إلى عذابات الشعور بالذنب وكوابحه.

---

(1) مشكلة الفقر في البلدان المتخلفة، «الاقتصاد التطبيقي»، 1971، 316 ص.

والفقير يظل خَطِراً ضمناً. حقاً لقد ابتعدنا بعض الابتعاد بالنسبة للأوضاع التي وصفها ل. شوفالييه وصفاً رائعاً في كتابه: «الطبقات الكادحة، طبقات خطرة». إلا أنه يظل صحيحاً أن الفقر يعتبر على الدوام بأنه خطر كامن. والفقراء عديدون. بالمستطاع التلاعب بهم سياسياً أو تأطيرهم في بعض الظروف واستخدامهم من أجل الفتنة.

والجمهور الفقير، في بعض أجزائه، (سكان مدن الصفيح وغير المتكيفين اجتماعياً) «يُستبعَد» بعنف ويستبعد نفسه هو ذاته: وله عاداته ومفرداته ومخططاته المحركة وصوره.

ويمكن الكشف عن أحد وجوه استبعاد الفقير البارزة أكثر ما تكون في أعماق الوجود المشخص، في صميم الجسد الخاص والنفسيات المرتبطة بالدوافع الأساسية العميقة. فالكائن (الموجود) الذي يتواصل مع غيره تواصلاً منظماً، والكائن المتعلم، المشارك في المجتمع، القادر على أن يحيط نفسه بأشياء من اختياره، وأن يفلت من الاختلاط دون أن يغرق في العزلة، إنما يمتلك «وسائل»، ويستطيع أن يعيّن لنفسه «غايات». ويصنع الحياة، بالمال، وقد وضعنا المؤرخ الكبير تاوني، الذي أبدع هذا التعبير «اقتصاد الحياة»، على الصراط المستقيم، الدرب الصحيح. فكل إنسان مجبر على الأولّي، وبمعنى ما، لا يتحقق إلا في الأولّي الذي تُذكِّرَ به الكلمات الرئيسية للمصير المشترك: الولادة، الزوجان، الطفل، الموت... وتفقد هذه الكلمات الرئيسية وزنها كلها في لهو نجوم المجتمع والشعائرية المضحكة والثرثرة الراضية لـ «الناس الهامين»؛ وتفقد كذلك وزنها في الاختيار المعذّب، وفي البؤس الملحّ وفي غياب الفقراء القلق.

* * *

الفقر هو انحطاط الأولي وتحقيره.

وندرك الآن على نحو أفضل أن جمهور الفقراء لا يشكل طبقة اجتماعية.

إذ تكوّنه عناصر مختلفة وتحوّله. فيشغل فيه مكاناً رحباً بعض الشغيلة المأجورين التابعين، أولئك الذين لا يستفيدون من الحركة الصاعدة للصناعة. ولكن هناك إلى جانبهم يوجد حرفيون ومستثمرون زراعيون وتجار صغار ومتقاعدون. وتؤثر شروط طبيعية غريبة عن النظام الاقتصادي والاجتماعي على آثار الفقر. فمازالت النساء مكبلة في وضع أدنى. ولنقل، فيما يخص المرضى والشيوخ، أن مجتمعاتنا «الديموقراطية والمسيحية» تثري بقدر كاف من ألَمِهِم.

وهذا التحول لجمهور الفقراء إلى بروليتاريا لا يفسّره التحول المحتوم إلى بروليتاريا المزعوم الذي استخلصه كارل ماركس من نتائج فضل القيمة. فماركس، عندما عارض البروليتاريا الرثة، البروليتاريا ذات الأسمال، بالطبقة العاملة المُحَوَّلَة إلى بروليتاريا إنما المُحَرِّرَة، سبق وأن ميّز فقراً متطرفاً عن طبقة محددة تحديداً جيداً. والتحليل العلمي في أيامنا ميّز فقراً متطرفاً عن طبقة محددة تحديداً جيداً. والتحليل العلمي في أيامنا مُكْرَه على أن يميز بين جماهير الفقراء وجمهورها وبين الطبقات العاملة وعالم الشغل اللذين يصعدان ببطء، فوق المجموع المتجدد للكثرات المعذبة.

أليس من نافلة القول أن نضيف أنه لا يوجد بين الفقراء حِس فَعّال بالتضامن ولا إمكاناتُ تواصل على نحو نظامي، ولا تكوين تحالفاتٍ وتكتلاتٍ مُؤَثِّرَة من الناحية السياسية؟

فملاحظة الفقر المتعدد الأبعاد وتحليله يفرضان، بالاستقلال عن التحليل الماركسي للطبقة ولصراع الطبقات، الاعتراف باضطراد

مقلـق. إذ يبـدو أن كـل اقتـصاد، في الغـرب، منـذ بدايـة التـصنيع الحديث، «يصنع فقراءه»، ويبدو أن كل مجتمع «يصنع مُستَبْعَد بـه». ألا تعاني اقتصادات الغرب ومجتمعاته، ما بعد التحليـل الماركـسي، من عاهة تكوينية تحكم عليها بِداءٍ مُزْمِن؟

ولا يمكن أن نتجنب المسألة الرهيبة.

فاليـد الخفيـة، The Invisible hand الـتي كـان يـود آدم سميـث التحدث عنها والتي كان يذكرها أيضاً اللورد كينز في أحد خطاباته في مجلس اللوردات[1]، يد العنايـة الخفيـة، إنمـا يرغـب حقـاً الإنـسان الحديث في إدراك آثارها.

فإن حاول، في قلعه غير المعتـرف بـه، أن يُقـوِّم مجتمعـات هـذا العصر، لا يمكنه إلا أن يدينها باسم الحياة.

يجري كل شيء كما لو أن نوعاً من «العناية المضادة» كانت تعلن، في الفعل وفي الواقع: «إنني أقتل، وأميت في حـروب تـزداد اتـساعاً وحدة. إنني أميت: أضع «الأناس الكثيرين» في شروط يقـاومون فيهـا أقل مقاومة الجوِّ المسموم والمياه الملوثة وأوبئةَ المدن. فعلـيّ يجـب أن تطبقوا كلمة شاعركم: «يقال لي أمٌّ بل أنا لَحْـدٌ؛ لكـن لي حِيلِـي. يلومونني على القتـل والإماتـة. ولا يـرون حـصيلتي الفـضلى: أتـرك للموت: الضعيف، والفقير، والطفل ذا الصحة السيئة، والشيخ الهـمَّ إنهم قلما يعنونني وأثبت ذلك». «تسألون من أنا؟ أنا، بعد مئتي عـام من الصناعة وألفي سنة من المسيحية، أنا مجتمع المتمدنين».

* * *

---

(1) من أجل القرض بلا فائدة المطلوب من الأمريكيين.

المبحث الثاني

الصيغة الإجرائية للتخلف والاستبعاد

يُنَوِّه إي. ج. هوبسباون بـ «إعادة الاكتشاف الدوري»[1] للفقر، على سبيل المثال، في بريطانيا العظمى في عام 1880، وفي الولايات المتحدة وفي بريطانيا العظمى منذ 1960. ويميز الفقر المادي الذي يُكتشَف إحصائياً بقيمة الأنصبة Rations النظامية القياسية علمياً، وبالتقويم الاجتماعي للحد الأدنى المعيشي، أو، بصورة غير مباشرة، بالنسبة لمجموع ما، بنسبة الإنفاق الغذائي في موازنة الاستهلاك الكلية.

إلا أن الفقر المتعدد الأبعاد الذي نُعنى به هو فقر الجماهير والجمهور. إذ يظل أناس كثيرون، في البلدان الأكثر تقدماً، تحت متوسط المستوى المادي والثقافي بكثير. وأناس كثيرون هم حتى تحت الحد الأدنى الحيوي المعيشي وتندرج هذه الأعداد الكبيرة، التي تكشفها الإحصائيات، في جمهور يصعب تحديده بدقة، إنما يمكن كشفه عن طريق الملاحظة المباشرة أو تقاطع المعلومات، يتألف من أصحاب السكن السيئ والتغذية السيئة والتأهيل السيئ فكرياً في المستويات الابتدائية (حتى ولو عرفوا القراءة والكتابة)؛ والحماية السيئة ضد الكوارث الطبيعية لكن التي يمكن تجنبها. وما بعد، تنتشر أيضاً جماهير المدن المعرّضة لهجمات التلوث بأشكاله

---

(1) مادة «الفقر»، في الموسوعة العالمية للعلوم الاجتماعية، 19658، ج. كلانفر، التخلف الإنساني، باريز، 1967.

المختلفة، وجماهير المناطق المحرومة، المبلية بصعوبات الاستخدام والشغل المحلية التي لا يمكن إزالتها إلا بعمل جماعي. وعندما نخلص من ذلك إلى اكتشاف البيئة، فإن فرنسا اليوم ترينا حقاً أن ذلك يمكن أن يكون دون خطة إجمالية ودون استخدام منهجي للمعارف العلمية ودون سيطرة على المشكلات النوعية المترابطة ترابطاً كافياً فيما بينها من خلال فرضيات عامة وبرامج عمل نظامية.

ويجعلنا قليل من التفكير ندرك أن الأرقام المتعلقة بالفقر لا تصلح إلاّ بتحديد مواقعها في مجموعة ما: إذ يتّضح كل رقم بالتأليف بين عدة مؤشرات أخرى.

ولكي نجمعها الآن ونفسرها، علينا أن نتجاسر على طرح سؤال مركزي.

بعد إعطاء نصيب كبير إلى العوامل الخارجية المنشأ وإلى طوارئ سير العمل، ألا تولّد حتماً مبادئ الاقتصاد الأكثر ما تكون أساسية التي نعرفها ومبادئ المجتمع السياسي الذي نعيش فيه، ألا تولد حتماً الفقر المتعدد الأبعاد والجماهيري؟

فالعامل «الخارجي المنشأ» الذي نقرر إبعاده يمكن أن يكون ذا بعد مؤثر كبير: فلا أحد يشك في أن استخدام جزء من موازنات التسلح قد يغير من رتبة مقدار الصعوبات، إلا أنه كي يبقى التحليل في محوره بدقة لا نعالج هنا هذه المشكلة.

ألا يُحدث اقتصادنا ومجتمعنا السياسي، ـ في زمن السلم وحتى دون حرب مهيأة، ـ فراءهما بالجملة؟

ألا ينطوي الاقتصاد الذي نعرف، من خلال سير عمله ذاته، على جمهور مشاركين مكبوتين، كثرة خاب طموحها إلى الصعود

الاجتماعي والتي هي، بالشوط ذاته، إلى حد ما، تابعةٌ مُذَلّة، بما أنها أُبقِيت تحت المتوسط المادي والثقافي؟

فقد يرتسم نموذج مناقض لو تَأمّن لكل إنسان الحد الأدنى الحيوي، المادي والثقافي، ولارتفعت عندئذ فوقه رتبُ دخولٍ ومستويات معيشة بالتطابق مع الكفاءات الوظيفية.

ألا يفترض المجتمع السياسي الذي نعرف، من خلال سير عمله ذاته، كثرةٌ من المواطنين ذوي ممارسة جزئية، أي مواطنين لا يملكون نصيباً كاملاً على الصعيد السياسي؟ وليست لهذه المسألة علاقة مباشرة بالمسألة التي ذكرها ماركس عند مُمَاثَلة الدولة بمجلس إدارة الطبقات المالكة وبجهاز اضطهاد الشغيلة المأجورين التابعين يقوم به الرأسماليون. إنها أعم، وربما، أكثر هولاً. ألا ترتكز الحياة السياسية، في أية دولة غربية كانت، على كبح الصعود الاجتماعي للكثرات الراغبة في المشاركة، في ظل صيغ مناسبة، في تكوين الإدارة الجماعية؟

والتباين والتضاد كبير مع وضع تَتَوَفّرُ فيه للجميع الممارسةُ الفعلية للحقوق الأساسية والوظائف الأساسية الأولية، كي يرتفع فوق هذا الأساس تراتب سلطات متفاوتة تبعاً للكفاءات، معقولة لكل واحد في مبدئها وموافِقة لتوقعات الوعي الجمعي.

وتبقى مشكلتنا، تحت هذين الوجهين، أساساً مشكلة المؤسسة الاجتماعية، إذ يكون ذا فائدة محدودة أن نغير ملاك الأشخاص الذين يستخدمونها دون أن نعيد بناءها من جديد. فلن يبدل شيئاً في جوهر الفقر المتعدد الأبعاد مشاركون تامون آخرون يسودون مشاركين مكبوتين آخرين.

وبالمقابل، أن نرى في أي شيء يُخْطِئُ رسمُ البناء الاقتصادي والسياسي ذاته، معناهُ استجوابُ المؤسسة حول المالا يقال الذي تضطلع به وحول المالا يُعرف الذي تنشره. وربما معنى ذلك أن نقودها إلى الوعي بإخفاقها بغرض أن نشق أمام المجتمع الذي يقبل بالنقدمات دروب مجتمع تقدمي[1].

الاقتصاد والتخلف

في أيامنا يَتَحكم الرأسماليون، لا تزعجهم السلطات العامة كثيراً أو حتى إنَّها تساعدهم بما يكفي. فهل سيكون الوضع أفضل لو ظل يتحكم الرأسمال، بعد أن يكون القادة قد تغيروا؟ فلنقل، على نحو أوضح، لو تحملت صنوف السكان، وقد تحلت بمصطلح آخر واحتمت بمؤسسات أخرى، فئات الإكراه الثلاث التي تُنْتِج بفضلها «النزعة الاقتصادية» المجموع المتجدد لفقرائها.

وهي:

1 ـ إكراهات «لا شيء مقابل لا شيء».

2 ـ إكراهات التراكم المربح، تراكم «ربح رأس المال».

3 ـ إكراهات التعارض بين «الاقتصادي» و«الاجتماعي».

ولكل منها قدرة قلما تقبل المناقشة على توليد الفقر المتعدد الأبعاد.

إكراهات التبادل المكلف الباهظ

نبيِّن بلا عناء أن اقتصاداً يخضع بدقة وفقط لـ مبدأ «لا شيء مقابل لا شيء» ليُفْسِد السكان ويقصرهم على حالة تحت إنسانية.

(1) حول التمييز. انظر. ف. بيرو، النظرية العامة في التقدم، I. S. E. A

فلنأخذ، أولاً، مستوى الوحشية الجذرية. فليكن هناك مجتمع نُطبّقُ فيه قاعدة «لا شيء مقابل لا شيء» بكل صرامة، ويدخل فيه في علاقة منظمون ـ بائعون وشغيلة مستهلكون[1]. هناك طوارئ تصيب الشغيلة أو يبلغون سن التقاعد الأمر الذي يجعلهم غير منتجين. هذه الأفواه غير المفيدة يجب أن تُقصى. ويجب، حسب المنطق ذاته، أن يتم التخلي عن الأطفال. ولا يزداد السكان الذين يراعون القاعدة بدقة، بل يشيخون يهرمون. ويجب على أولئك الذين مازالوا يستطيعون الشغل، وفاء للقاعدة، أن يقتلوا أولئك الذين لم يعودوا يقدرون عليه. إن الـ «لا شيء مقابل لا شيء»، في نقاوته، ضرب من طقس الأضحية التي يتطلب انقراض كل حي غير منتج.

فلنقف على مستوى ثان. في المجتمع المنظور فيه، لا يُقْصَى الأطفال والشيوخ. إلا أنها تُدفع للشغيلة الأجرة المطابقة بالضبط (لتَجَدُّد) لإعادة إنتاج قوة عملهم. وبخصوص تكلفة الكفاف هذه، لا يُحظر عليهم أن يدخروا من أجل تربية أطفالهم وإعالة أبويهم المسنين. وبالتحديد يتعرض التراث الإنساني للخطر من جهة الراشدين والأطفال والشيوخ. وتُذكِّر هذه الحالة الاقتصادية لا محالة بالمعتدل الطبيعي لتوازن الأجور عند الكلاسيكيين الإنكليز. إذ من أجل عرض للشغل مفترض معطى، إن زدنا الأجر الواقعي قليلاً نحصل على معدل توازن طبيعي آخر، أقل تدميراً. إذا مددنا الأجرة الواقعية، إلا أنه لابد من انتظار زمن طويل لتسجيل مثل تلك التقدمات، ـ عن طريق تعويضات عائلية وتعويضات شيخوخة، فإن نوعاً من التصحيح يتدخل لا يمكن الحكم على نتيجته إلا بالإحالة إلى معايير غريبة تماماً عن اقتصاد السوق. ولا نتحاشى الفقر

---

(1) هذا هو التبسيط لجميع نماذج التوازن الدارجة.

الفيزيولوجي والانحطاط النفسي للرعايا إلا بالعدول عن سير عمله غير المُصَحح.

فننتقل إلى مستوى ثالث. في مجتمع معاصر تُعَدِّل فيه سياسةٌ اجتماعيةٌ السوقَ، فلنركز انتباهنا على حاجات أساسية متساوية وقدرات شرائية غير متساوية. فمن أجل دخل إجمالي معطى، إذا طبقنا قاعدة (الملاء) القدرة على الدفع المجردة البسيطة، فإن الدرجة التي سترضى فيها الحاجات الأساسية تتوقف على درجة التفاوت في القدرات الشرائية. فإن زدنا تدريجياً، على سبيل التجربة الذهنية، هذا التفاوت، فإن الحاجات الأساسية يُضَحّى بها بقدر ذلك. ولحسن الحظ، ليس التفاوت المتزايد هو ما نعانيه تاريخياً إلا أن تلبية جميع الحاجات الأساسية للجميع، على الأقل في بعض المجالات الاجتماعية، تهددها القدرة اللامتساوية التي تتمتع بها الفئات على خلق قوة شرائية لصالحها. ويُقدِّم دليل الآلية المأساوي في بلد محتل في زمن الحرب. إذ يخلق المحتل لصالحه قوة شرائية تفتح له، عندما تكملها المصادرات والتقنيات، إمكانات سبق في الشراء. إننا بعيدون عن القصد الديماغوجي القائم على مقارنة هذه الحالة بحالة مواطنين يتفاوتون قوة وغنى. نشير فحسب إلى أن الائتمان على الاستهلاك، كما يُطبَّق في أيامنا، لكي لا نأخذ سوى هذا المثل، ليس هدفه الوحيد ولا نتيجته الوحيدة أن «يُصحِّح» تفاوت القوى الشرائية لصالح الحاجات الأكثر إلحاحاً.

ولنقف أخيراً على مستوى أخير رابع. يُفتَرض حينئذ أن قاعدة «لا شيء مقابل لا شيء» تُصَحِّحُها تدابير سياسية اجتماعية تصحيحاً واسعاً وعاماً بقدر كاف. ومع ذلك يبقى معيار القدرة على الدفع (الملاءة) أو قاعدة تلبية الحاجات الملحّة. ويتوقف تطبيقها في الواقع

المشخص ونتائجها على بنية الدخول؛ وهذه البنية تاريخية، لا تملك معقولية اقتصادية. فهي في لحظة معينة ومن فترة لفترة، تكون نتيجة معقدة لثروة موروثة وثروة مكتسبة، لنجوع اقتصادي وعلاقة قوى.

لقد تكيفت مع بنية الدخول هذه بنياتُ الاستهلاك وبنياتُ الإنتاج. وتدع البنيات الأولى والأخرى بدون تلبية حاجات ملحة تشعر بها كَثْرَاتٌ محرومة، وحتى حاجاتٍ عادية بالنسبة لجزء من الطبقات الوسطى. ولا شيك بذلك أولئك الذين يجب عليهم، دون تأمين اجتماعي، أن يعالجوا معالجة صحيحة مرضاً طويلاً، ولا أولئك الذين يبحثون عن ممرض أو مربية بسعر معتدل. ويمكن أن تتعدد الأمثلة.

وهكذا يُحدث التشكل البنيوي التاريخية للدخول والإنتاج والاستهلاك باستمرار ودون الاحتراس من ذلك تحولاً في القوة الشرائية؛ إنه ينقلها باستمرار ودون الاحتراس من ذلك تحولاً في القوة الشرائية؛ إنه ينقلها من الحاجات الأساسية إلى الرغبات في الإنفاق. ولن يكفي، حتى ولو كان في مقدورنا، أن نوزع القوة الشرائية توزيعاً آخر، إذ لابد أيضاً، من أجل تصحيح هذه الفروق، من أن نؤثر في بنية الإنتاج والاستهلاك القاسية المتصلبة.

إن إكراه التبادل الباهظ، ولو بدّلته تدابير مختلفة، إن تطبيق القاعدتين المتضافرتين لـ «لا شيء مقابل لا شيء» والملاء المحايد إنما يرمي إلى إحلال الرغبة في الإنفاق محل تلبية الحاجات.

إكراهات التراكم المُربح

تضيف هذه الإكراهات كثيراً إلى اللوحة.

إذا استُبْعِدَت فرضاً عوامل المضاربة الصرفة، ـ الأمر المتعذر عملياً في اقتصاد السوق ـ يبقى أن تراكم كسب الأعمال، أي الربح،

إنما يجرّ خسائر اجتماعية غالباً ما تنسى. إن ربح رأس المال Profit of capital الذي يفكر فيه المنظم المستحدث المشخص والسلطات العامة في الواقع والذي يعتبرونه، في الواقع، دون أي تخصيص آخر أنه مؤشر الجدوى ومصدر الاستثمار المنتج على نحو ممتاز، يمكن أن يُعتبر، في تقريب أول، بأنه الفرق بين قيمة المُنْتَج وقيمة التكلفة، التي يمثل الأجر العنصر الأهم فيها على وجه العموم.

فإلى أرباح الاحتكار المعتادة بمجرد أن تكون الأسواق غير كاملة، تضاف الأرباح الناشئة عن تجابُه الاحتكارات الجماعية لأرباب العمل والشغيلة، للبائعين والشارين؛ وكل ما عمل اختلال توازن السلطات لصالح الأولين، فإن ارتفاع الأسعار وارتفاع الأسعار المتسلسل يخفضان القوة الشرائية لجميع المستهلكين في حدود واقعية. وتكون النتيجة نسبياً أكثر حدة بالنسبة إلى الدخول الثابتة المحدودة أو التي تتكيف ببطء وتكون نسبياً أثقل بالنسبة إلى الدخول المنخفضة والمتوسطة. فالجماهير هي التي تعاني من هذا الانخفاض النسبي في الوضع المادي، وليست طبقة أو ليست طبقة فقط.

وتُولِّد قاعدة الريعية الخاصة للاستثمار كذلك نتائج خافضة بالنسبة لجماهير السكان. ففي الاقتصاد الخاص تتجه الاستثمارات المضافة تلقائياً نحو الصناعات أو المناطق التي يمكن أن تتوقع فيها ربحية أكثر ما تكون، فتُحْرَم نسبياً المناطق الأخرى وتُكْبَح الصناعات الأخرى. إنها إحدى الطرائق المحتومة لتقدمات الاقتصاد الخاص. ذلك لا ينكر، إنما نشير فحسب إلى أن هذه الحركات، إن لم تُنَظَّم ولم تُصَحّح نتائجها تنعكس على جماهير السكان، وتفرض عليهم خسائر ما تعوّدنا أن نوازنها بالمكاسب الإضافية الخاصة والاجتماعية: وفضلاً عن ذلك لا تقدم محاسباتنا الاجتماعية الوسائل لهذه الموازنة.

إن قاعدتي الملاء والريعية، عن طريق تطبيقهما ذاته، تضران بالكثرة ضرراً مادياً. ويترافق فقرها المادي، عموماً، بأشكال مختلفة من الفقر أو الضيق اللامادي.

إكراهات التعارض بين الاقتصادي والاجتماعي

ينبغي إذا تحديد تطبيق هذه القواعد وتصحيحه. إلا أن ههنا يتدخل الإكراه الثالث الذي أخذناه بعين الاعتبار. فقد أثر في جميع المؤسسات الاقتصادية للغرب، إنه حي وعامل كأنه نوع من إدارة عليا للحضارة المسماة ليبرالية.

إنه ينتج عن التعارض بين «الاقتصادي» و«الاجتماعي». لكن إلى أين سنذهب في التصحيح من خلال السياسة الاجتماعية لسير عمل الاقتصادي الذي يُنَظِّمُهُ الملاء والريعية؟ لا تنطوي هذه المسألة على إجابة عقلانية تماماً من النظام الاقتصادي، إذ أن منطق النظام ذاته هو الذي ينبغي إعادة وضعه وبناؤه من جديد.

سيرفض عالَمُ الأعمال عادة كخارج عن الاقتصاد كل ما لا يُتَرْجَم مباشرة إلى كميات وأسعار يجري التعامل بها عادة في السوق كما هي؛ هذا الموقف غير متماسك منطقياً إذ أن بعض النفقات الاجتماعية مفيدة، حتى في حدود الإنتاجية بالمعنى الدقيق والريعية الخاصة، إلا أنه متين وقوي.

في المناقشات ما بين النقابات، يتمسكون بتَعذُّر إبهاظ التكاليف؛ ما خلا منح بعض التنازلات الضخمة عندما تتبدل نسبة القوى، لفترة ما، هكذا بمناسبة «الجبهة الشعبية» في عام 1936 أو قبل اتفاقات غرونيل في مجرى السنوات الأخيرة.

والحق، يُمثِّل التعارض، دون حيطة وبلا تحفظ، بين الاقتصادي والاجتماعي إحدى أنجع الأدوات الفكرية لكبح المطالبات الاجتماعية والصعود الاجتماعي.

فاقتصاد السوق اللامركزي الذي يحكمه الملاء والريعية زعماً، إنما يولّد، من خلال تطبيق بعض مبادئه المعتبرة أساسية أكثر ما تكون، التخلفَ البشري، حتى في الأمم الأكثر تطوراً. إنها مازالت تستطيع التحدث عن الملاء والريعية لأن اقتصاد التبادل الباهظ المكلف يتمازج فيها مع اقتصاد بعض تحويلات التضامن ومع التدخلات العديدة التي تتيحها اقتطاعات الضرائب الحديثة.

السياسة والاستعباد الاجتماعي

غدا الاقتصاد مختلطاً على نحو بارز؛ فمنذ نشأة الصناعة الغربية، كانت توطّر السلطاتُ العامة المبادرات والاستثمارات الخاصة على الدوام وتدعمها، وفي أيامنا، يتطلب التحكيم في الصراعات بين احتكارات القلة والتنظيم المجدي للاقتصاد، الذي يكون وحشياً عندما يُتْرَكُ لقاعدتي الملاء والريعية وحدهما، يتطلب سياسة تتمكن من إبقاء قوتها على بعد كاف عن القوى الخاصة.

إلا أن المجتمع يصنع الاقتصاد بقدر ما يتحمله إن لم يكن أكثر. ويملك مجتمعنا، كما في كل مكان في الغرب، بنية رتبوية تسلسلية مستقرة استقراراً كافياً. فلقد أثبتت دراسات الحركية الاجتماعية، بتفصيل، واقعة رئيسية. وهي إذا كانت المبادلات واسعة بقدر كاف بين الطبقات الشعبية والطبقات المتوسطة وبين الطبقات المتوسطية والطبقات القائدة، فإن المبادلات بين الطبقات القائدة والطبقات الشعبية ضعيفة للغاية. فالصناعيون والتجار الكبار والإطارات العليا والمهن الحرة يجري التنسيب إليها عملياً فيما بينها في معظم الأحيان.

إنها تُكوِّن الجزء الأعلى من المجتمع Upper Part of Society. وتفرّق بينها مصالحُها المهنيةُ عادة. بينما تُوحِّدُها مصلحتُها في الإبقاء على شكل الاقتصاد الذي يزودها باحتكار جماعي واسع. إن نظرتها

إلى العالم، السيئة الصياغة، الناقصة الترابط إنما الفعالة، تسوقها لأنها تستصغر، بانعكاس اجتماعي، الجماهير والجمهور. إنها توافق في نشاطها اليومي، على هذه السطور لستيوارت ميل التي اقتبسُها من «بحث في الحرية»: «يتلاشى الأفراد في الجمهور حالياً. والجمهور على الدوام شخصية جماعية دون المتوسط. يُكَوِّن عقليته رجالٌ من طينته، يخاطبونه أو يتحدثون باسمه في الصحف، في أية مسألة راهنة». إلا أن الجمهور هو كذلك، الكل الإنسانين كل «المورد» الإنساني، والوعد الضمني بالمشاركة الكلية الوحيدة التي تستطيع، في جميع الأصعدة، أن تحدد مجتمع البشر.

هذه بدقة هي الحقيقة التي لا يستطيع «المشاركون التامون» الذين يقبضون على وسائل الإنتاج والقوة المسلحة والسلطات الثقافية أن يعترفوا بها لأنها تدينهم.

كذلك فإنَّ الفقر الجماهيري والمتعدد الأبعاد، أو عدم الكفاية المادية والثقافة للعدد الأكبر، البعيد عن أن يكون مجرد تأخر أو طارئ في مسير الديموقراطية الصورية، إنما ينجم مباشرة عن إجراءاتها في الاستبعاد.

كانت تُمارس الأنظمةُ القديمة القائمة على تراتب الطبقات Orders الاستبعاد الظاهر مُمجِّدَةً له. وتمارس الديموقراطياتُ الشكلية في أيامنا الاستبعاد شبه الرسمي وغير المعترف به.

وتتوصل إلى ذلك من خلال العمل أو الحذف، فيما يخص البنية الاجتماعية، وعن طريق الاستخدام الرتيب أو الوعي تماماً للآليات السياسية.

على الصعيد الأول، كانت نظم التربية والتعليم زمناً طويلاً وما زالت وسائل اصطفاء يوجّهه الاهتمامُ بالحفاظ على تراتب اجتماعي

واقعي لا الاهتمام باستكشاف كل القدرات الفكرية للمورد الإنساني وقد أثبت علماء اجتماع شجعان لكل إنسان ذي نية طيبة ي هذا المضمار امتيازَ «الورثة» واستمرار هدف «إعادة الإنتاج». ونشأ عن هذا الخطأ البدئي التخلفُ العقلي لجمهور واسع لا يقتصر تنسيبُه على طبقة واحدة فقط.

وقد كُبت وحُدَّ جهدُ المعلم الفرنسي الرائع، «ذلك الذي يؤسّس» على ما كان يقول شارل بيغي. فما كان يُقرأ في كتب التعليم المدني كانت تناقضه التجربة اليومية وحتى دعاوةُ الأحزاب: ذلك أن المعلم على اتصال بالشعب كان يهتم، من خلال خطه ومهنته، بتكوين الشعب بكامله لا بهذا الجزء المحدّد سلفاً من أجل تصويت حزبي أو المُوجّه نحو الوصول إلى صفوة مرتبطة سياسياً. هذه الروح المدنية لا تنسجم، يجب قول ذلك، مع الوقاحة النموذجية لفرانسوا بييتري، الذي يكتب: «المالية، هي المال المُنظّم» يا له من إقرار ثمين، في شكل لفظة لامعة من أجل حلقات مُطّلِعة، لأنه يعني بوضوح في قمة التراتب الاجتماعي، كما هو عليه، تكتل الأوليغارشيات السياسية والأوليغارشيات التكنوقراطية واحتكارات القلة الاقتصادية والمالية.

وعلى الصعيد الثاني، صعيد سير عمل الأجهزة السياسية، تتضمن الديموقراطية الصورية موارد غنية لإبقاء العدد الكبير في ذلك شرطه وفي حدود مشاركته الوهمية وهماً كبيراً.

فهي تحول، عن طريق إجراءاتها الأكثر ما تكون أولية، دون أن يؤثّر جمهورُ الفقراء والمحرومين بوزن سياسي ضخم. وليس للفقر المتعدد الأبعاد للعدد الكبير أي ملاذ نظامي سياسي بالمعنى الصحيح. إذ يجري التصويت حسب تقسيم إقليمي للدوائر الانتخابية وحسب قوائم تنشئها الأحزاب. وليس لكثرة الحاجات غير المُلبّاة

وصنوف الذل الاجتماعي وحالات البؤس المشتركة حق في الكلام السياسي مباشرة.

لابد في المرور بحزب وبممثل، يحسن صنعاً، إن أراد أن يُنتَخَب من جديد، في المجتمع على ما هو عليه، أن لا ينهض بدور محامي البؤساء.

وأخذاً بالحسبان للمسافة الباقية بين الجمهور الكبير الفقير و«المجتمع الذي يعدّ»، تكون الديموقراطية الصورية كيفما اتفق على صورة هذا المجتمع الأخير؛ ولا يمكن أن نطلب إليها أن تغير تغييراً أساسياً البنيات التي هي انعكاسها والتي مقصدها الحفاظ عليها.

لا يمكن بالتالي أن نتجنب مشاهدة تلاقي القوى: الأوليات تصدر عن الاقتصاد الذي يفرز التخلف، والأخريات تصدر عن السياسة التي تُقَطِّر الاستبعاد.

ومع ذلك تجري تغيرات ذات دلالة في وعي بعض الناس وبعض الفئات في القرن العشرين، بخصوص الفقراء والفقر.

ومهما كانت إخفاقات الشيوعية التاريخية مؤلمة، فإنها مثّلت الجهد النظامي والممتد لبناء مجتمع قلما يقبل بالإثراء، فقد جهدت أن تبني نفسها خارج دوائر المال السحرية: من يجرؤ، مهما كان مبتعداً عن الطرائق التي استخدمتها ومهما كان متنبهاً إن شاء إلى حد النتائج التي بلغتها، مَنْ، بين العقول المستقيمة، ويتجاسر أن يدين هذا القصد ذاته؟

وقد سجل التاريخ العالمي، بأكثر من معنى، قوة الفقر.

بعد ذلك، أيقظت تقدمات التقنية والعلم والصناعة، في عيِّنات حتى الآن، الناس الذين، لاقتناعهم بقيمة المال الوسائلية، يدركون أن جزءاً كبيراً من التطور تسيطر عليه أبحاثُ أفراد واختراعاتُهم

واكتشافاتُهم ما قبلوا بتاتاً أثقال الإثراء. ويعمل رواد جميع صنوف «الحياة الأخرى» أنه إذا كان استثمار «المورد» الإنساني يجري بإخلاص في الكل الاجتماعي، فإنه يمكن أن يكون الفقر خصباً عندما يحرر البحث ويشجع التواصل الأخوي.

وما هذه سوى علامات فجر في ليل عاصف.

إنما، علينا أن لا ننسى أن في الولايات المتحدة، على أرض أغنى الجمهوريات في العالم، قد وقع حادث غريب في تاريخ الإنسانية كلها: ألا وهو زحف الفقراء السلمي. لقد تحركوا، جميع الطبقات ممتزجة، شباب، شيوخ، عاطلون عن العمل، بنات ـ أمهات، ضعاف ورجال أشداء، طلاب مرحلة وطلاب مدى الحياة. لقد اعتبروا شهود فقر يعترف بألمه ويؤكد كرامته. فما هي التحديدات الاجتماعية التي يمكن، في نهاية المطاف، أن ترجح على هذا التوكيد.

إنه موكب طويل كان علامةً واقع ما ورمزَ أملٍ لا يمكن قمعه.

أمام هذا الموكب، والعيون شاخصة نحو الأفق، مع التنبؤ بالمستقبل والرجاء فيه، نجرؤ على النطق بكلمة هيجل في النجوم المتحركة: «إنها تتقدم كآلهة أحرار».

* * *

الفصل الرابع

منطق مجتمع المشاركة(*) والترقية(**)

(*) الاشتراك Participation المشاركة.

(**) الترقي Promotion الترقية الترقي.

إن وصف نمط مجتمع ما ببنية اقتصاده (المجتمع الصناعي) أو بفعالية من النظام الاقتصادي (مجتمع الاستهلاك، مجتمع أوقات الفراغ) إنما يعني التورط في ردب بالنسبة للفكر الغربي.

إن «مجتمع الإنتاج»، إن مجتمع المنتجين لا ينذر بالردب ذاته، لأن إنتاج الأشياء هو حتماً إنتاج البشر ـ أو تدميرهم ـ. وكذلك، يُذَكِّر «مجتمع الشغل» بواقع ثر ومفتوح: إذ يلاقي الإنسانُ الذي يعمل الآخرين بالضرورة، خلال جهده في سبيل تحويل العالم.

وبالمقارنة، فإنَّ «مجتمع الاستهلاك» و«مجتمع أوقات الفراغ» هما نتاجان اصطلاحيان لفترات وأمكنة، تراجع فيها إدراك الجُهد وضرورته ومعناه. ويتصف «مجتمع الوفرة» بالسمة ذاتها؛ إنه ليس مطابقاً للواقع، إذ إنَّ عدداً صغيراً من الأمم هي التي تحظى بالوفرة أو، بوجه أدق، هو عدد محدود نسبياً من المحبوِّين داخل هذه الأمم، أنه يوشك أن يُبَطِّئ تنمية «المورد» الإنساني وتشغيله التامَّيْن حقاً بدلاً من أن يُسَرِّعَها.

ظلت فكرة المشاركة، منذ المدينة الإغريقية حتى أيامنا، حميمة مع فكرة المجتمع ذاتها. إنها، إيجاباً، نظير الاستعباد. إذ تتغير طرائق الاستعباد وكذلك عددُ المستبعدين ونوعيتُهم. فالمجتمع على النموذج الغربي، نظرياً وحقاً ومن حيث الدلالة المعقولة والممكن توصيلها، هو تجمع منظم من المشاركين ومستقر نسبياً.

ويبرز إخفاق المجتمعات السابقة، بالنسبة لنا نحن الذين في الأدنى، على ثلاثة أصعدة إذ تثار أيضاً، بالنسبة لنا، مسألة معرفة

فيما إذا سيُخَيِّبُ مجتمعُ الغد مقتضى المشاركة، أو سيتوصل أخيراً إلى وضع يُزال فيه الشرط العبودي لكل إنسان. وتتوضح المسألة، بالإحالة إلى الفُرَص السعيدة لهذه الحقبة وإلى مخاطرها.

إن المسألة إنها تخص أعلى مردود إنساني للكل في خدمة الكل، يُعبّر عنه نظام الأشياء الخاضعة للمحاسبة. فالطبقة العاملة ارتقت نسبياً، من هذه الجهة، في غضون القرن الأخير، لكن تشكلت جماهير فقيرة، فقراً مادياً أو غير مادي، وأعيد تشكيلها من جديد. وظل الجمهور في حالة ركود نسبي، كخزان لطاقات ورغبات غير مكتشفة؛ ولم تَحُلَّ التحسيناتُ الخاصة بوضع الطبقة العاملة سصاعبَه بتاتاً. وفرضت الطبقة العاملة نفسها على انتباه الرأي العام والحكام، دون أن يُنَظِّم ارتقاؤها وارتقاء النخبات الجديدة التي تحملها تنظيماً منهجياً. فما القول عن الطاقة الضخمة لصعود الجمهور التي لا تلتقط عقلانياً؟ إذ يفترض إلغاءُ السمات الدائمة لشرط الجماهير المشخصة العبودي التفتحَ الكاملَ الجمهور أي للجميع؛ وهذا هو الوجه الأساسي للمشاركة الاقتصادية.

إلا أننا تكلمنا عن «مردود إنساني». وسبق أن انخرطنا في مضمار «حركة» الشخص والكل. فالفرد الأولي أو المتصف بالشخصية يدافع عن فسحة وجوده ويوسعها على نحو غريزي أو متعمد. والكل أو الذين يمثلونه لهم المقصد نفسه: إذ ليست السلطة كياناً مجرداً البتة؛ فالحكام والمشاركون مشاركة تامة يقيمون تعارضاً بين مقتضى فسحة وجودهم الخاصة بهم ومقتضى فسحات وجود الآخرين. وليست «الدولة ـ المدينة» وحيدة البتة؛ إذ تلاقي فسحةُ وجودها فسحة وجود «الدول ـ المدن» الأخرى؛ وهي تفرض إكراهات باسم مشروع

«الدول ـ المدن» مشروع كل موجود وعلى مشروع الجماعات التي يكونها الموجودون.

ولا يتلقى الصراع ـ المباراة، أو الصراع ـ التعاون بين الشخص و«الدولة المدينة» حلاً لا يمكن القول إنه إنساني إلا بالقدر الذي لا يرفض فيه عند أي شخص الخاصيات الأساسية للشعور والحرية. ولعلها أيضاً طريقة في القول إن السياسة تبدأ في النقطة التي يكف فيها العنف. فالمشاركة السياسية تتحدد في نقاط التلاقيات الممكنة للمصائر الفردية بمصير «الدولة ـ المدينة». وتستبعد المشاركةُ السياسية ديكتاتوريةَ مجموعةٍ فرعية على المجموع وكذلك «إسباغ الصبغة الجماهيرية» على الأفراد المتحلين بالشخصية وعلى مجموعاتهم، أي ابتلاع الجمهور لهم ـ ولو كان جمهور بطاقات الانتخاب ـ.

وبوضوح، لا يمكن تصور هذه المشاركة السياسية إلا في مشاركة ثقافية بهذا المعنى المحدد وهو أن الأفراد المتحلين بالشخصية عليهم، في حال غياب الاتفاق على «صورة الإنسان»، وعلى «مشروع للإنسان»، أن يقبلوا على الأقل أن يبحثوا عنهما معاً في ممارسة (بيراكسيس) تستبعد العنف من حيث المبدأ. ويكون تجدد كل إنسان مع الجميع لقاء هذا الثمن.

ولا تعود ثقافة الجمهور حينئذ مفَارَقةً، إذ لا تتفجر هذه المفارقةَ إلا إذا كان الهدف برنامج الثقافة الباطل بدون الجمهور أو الثقافة بعيداً عن الجمهور.

إن مجتمع المشاركة متعدد الأبعاد. لا تنفصل بنياته الاقتصادية عن بنياته السياسية والثقافية؛ فاستخلاص منطقه بالنسبة للغرب الأوروبي في أيامنا، معناه أن نبني عن وعي طوباوية بالمعنى العلمي للكلمة، أي نموذجاً يوضح، بالاستناد إلى منظومة مُنَظّمة من الغايات والقيم،

ثغرات مجتمع السيطرة وعيوبه، كثركة ماضٍ طويل وتهديد لمستقبلنا.

وسنستخدم طريقة التضمين، كي نجمع الأصعدة الثلاثة مع التمييز بينها: الأمور القابلة للمحاسبة، وديالكتيك: الشخص ـ الجماعة وتجدد كل إنسان في نوعية الحياة المشتركة.

المشاركة وصعيد الأشياء الخاضعة للمحاسبة

إن الشرط الأساسي يتمثل في تمتع كل إنسان بالحد الأدنى المعيشي ـ ولا يبدو أن أي اقتصادي حديث، من الذين تجاسروا على التصدي لهذا المطلب، قد استبعده كشيء غير مرغوب فيه. وقد أوصى به صراحة العمّاليون الإنكليز. ووقف عليه صراحة ر. فالكر في مؤلفه الأول. واعترف ج. ك. غالبرايث بأنه الحل الحقيقي للفقر الدائم ـ وأضاف، من جهة أخرى، أن الشروط النفسية والسوسيولوجية في مجتمعاتنا ما عليها أن تدع لنا أملاً فيما يخص تحقيقه. وقد يكون من العسير أن نُنَحِّي هذا المطلب الأولي دون حذر: إذ يثور الضمير العام، المتنبه من عدم اكتراثه. إلا أنه من المتعذر تماماً أن يُرفض الحد الأدنى المعيشي عند تبني منظور النمو الكامل لِـ «المورد» الإنساني.

وليس سهلاً أسلوبُ حساب هذا الحد الأدنى، آخذين بالحسبان ظروف المكان والزمان وخصائص الجماعات والأفراد؛ إلا أنه يمكن أن يُحقّق بتقريب كاف. وذلك سواء بالانطلاق من الجرايات العادية مع تخصيصها بسعر، أو بالتأليف بين الملاحظات العلمية واستخلاص «حد أدنى اجتماعي» منها، تناقشه الإدارات المختصة.

وقد يكون من الأفضل طبعاً أن يتمكن كل فرد دون أي استثناء أن يعيش عيشة لائقة، به وبأسرته، من أجره الذي يكسبه أو من وفره (أو

ادخاره). وبما أن الأمر ليس كذلك، فإن كلَّ مجتمع غربي ينزعُ إلى أن يؤمِّن لكل إنسان الحد الأدنى المعيشي عن طريق المعونة والتأمين الاجتماعي.

ويقوم دليل المعارضين «الكمي» على التذرع بعجز الخدمات الاجتماعية وتزايد معدل الأعباء الاجتماعية والاقتصادية الإلزامية بالمقارنة مع معدل نمو الناتج المحلي[1].

ولا تقنع المقارنة بين هذين المعدّلين ولا حتى الموازاة بين «حجم» الناتج و«حجم» الأعباء الاجتماعية. ذلك أن منْحَ مبدأ الحد الأدنى المعيشي إلى الجميع يستلزم تغيراً جذرياً في روح الاقتصاد كله ولا يُحتْمل إلا بوساطة تبدلات تحصل في عدد كبير من بنيانه.

ـ أولاً إعادة صوغ «التأمين الاجتماعي» بالمعنى الأوسع من جديد، من خلال خفض التكاليف وتبسيط الجهاز الإداري وإعادة تنظيم ملاك المستخدمين فيه.

ـ وبعد ذلك، إحلال سياسة «تنمية تامة» محل سياسة «الاستخدام التام» العشواء المطبقة في أيامنا: إذ يجب تشكيل قوة العمل من جديد بحذف فارغي الأشغال؛ ويجب أن توضع قوى عمل عديدة غير مستخدمة في الدارة الإنتاجية، ويجب إدخال مرونة في تطبيق الأنظمة التي تتيح للشغل الطوعي أن يغدو شغلاً فعالاً.

ـ ويضاف إلى هذا، التحوير التدريجي إنما الواثق في بنيات صنوف الإنتاج والاستهلاك والاستثمار لصالح أغراض الجمهور

---

(1) في فرنسا، نمو الأعباء الاجتماعية بالفرنك الثابت: 7% في الخطة الخامسة، 7.5 في الخطة السادسة.

ووسائله بالنسبة للحاجات الأساسية؛ ويستلزم هذا الإجراء إعادة النظر في جهاز التوزيع كله وتكلفته.

ـ وأخيراً، التربية الأساسية، التي تُوزَّع توزيعاً مجدياً على جميع المواطنين لزيادة الرغبة العامّة في الشغل داخل النظام وميل الأفراد والفئات إلى العمل. ذلك أنه يمكن أن يكون لحوافز الشغل مفعولاً على وسط تكون فيه خدمةً المجتمع دافعَ الشغل؛ فلولا خدمةُ المجتمع لكانت فعاليةُ حافز الشغل إشكالية.

وبافتراض هذه التحولات المترابطة مكتسبة، فإن التعذر المزعوم تنفيذ الحد الأدنى المعيشي للجميع يفقد كثيراً كثيراً من احتماله. فهذا الشرط الأساسي لاقتصاد المشاركة هو نقيض الجحيم الاجتماعي الدقيق الذي كان يعتقد بعض الكلاسيكيين الإنكليز أنه ضروري لـ «ابتزاز» الشغل؛ حتى أنه يكرس هجر مبدأ الاختيار العتيد بين الجزرة والعصا من أجل جعل الأتان يمضي قدماً.

إنه لعلى القواعد الصلبة الحد الأدنى الميعشي من أجل الجميع يمكن أن تُبنى هذه الصيغة الأولى والمباشر للمشاركة التي هي سياسة عقلانية في التوزيع. وبما أنها وجه محتوم من سياسة الإنتاج، فإنها لا تختلط ولا بأية درجة مع التدابير التي أشير إليها، في غضون السنوات الأخيرة، تحت عنوان سياسة الدخول.

فهذه السياسة العقلانية تتكون من مجموعة متماسكة من التدابير الجديرة بأن تُردَّ إلى الأجور الوظيفية معناها، وأن تدبّر معيار استناداً عاماً للاستراتيجيات الخاصة بالمهن والإدارات والدولة، وأن تسهل تحقيق تلك الأمثلية القابلة للتطبيق التي تنتج عن النمو الأعلى للناتج، المتسق مع تحقيق بنية مفضلة بالنسبة لمجموع الاقتصاد. وبإيجاز، تتضمن سياسة توزيع كاملة على مذهب يتخطى تلقائيات السوق

وتشكل جزءاً من سياسة النمو المتناسق الذي ينبغي تفضيلها حقاً على الثقة بنزعة قد تكون لاقتصاد المنافسة الكاملة، في فترة طويلة. ليسلك درب النمو المتوازن بمعدل العصر الذهبي.

وتستدعي سياسة التوزيع، المنظور إليها في أنها سياسة مشاركة عقلانية للفئات الوظيفية في الناتج المشترك، أربعة معايير وأربع زمر من المؤسسات:

1 ـ إن تخصيصات الدخول مقابل أداءات مقابلة من خدمات الإنتاج ليس لها من أهمية فعلية إلا إذا لم يُحِلّ التضخم توزيعه محل التوزيع الاقتصادي. وفي النهاية، تُفْرَض مساواة الناتج الحقيقي بالدخل النقدي. وهذا ذو فائدة زهيدة في اقتصاد تكون فيه للتضخم أسباب من خارج النقد (ديموغرافية، سياسية) وتكون فيه صنوف التضخم القطاعي حاسمة عندما تتغير البنية الصناعية. فلندرك أنه يجب الحفاظ على البنية الصناعية المفضلة لقاء تدابير اصطفائية من التدخلات القطاعية، أكانت نقدية أم لا.

2 ـ إن الوظائف الاقتصادية للدخول في نمطيها: الأجور والأرباح، ينبغي أن تعاد بكامل دلالتها، عن طريق سير عمل النظام ذاته، لكن أيضاً عن طريق التربية والتدخلات. لاسيما وأن هذا الجهد، فيما يخص الأجور، أسهل عندما يكون الحد الأدنى للمعيشة هو الأساس. ويمكن أن ترتفع، على هذا الأساس، مراتب أجور المردود والتأهيل.

فوظيفة الأجر أن يحصل على الشغل والمُنتَج: إذ لا يمكن، في أي نظام، أن يختلط بمكافأة الموقع. أما الربح، فوظيفته الحصول على أداءات السلطة والتجديد التي تخفض التكلفة ـ السعر وتحدث المُنتَج الجديد. إذ تزود عقود حالات التقدم والضريبة وتوزيع الاعتماد

السلطات العامة بوسائل عديدة لترجمة التمييز بين أرباح التحديد وأرباح الاحتكارات إلى وقائع.

3 ـ إن كتلتي الربح والأجر الكبيرتين ينبغي أن تُوجّها، على المستوى الإجمالي، بصورة أن يقترب الادخار في الأولى والثانية، الناتج عن الميول الخاصة إلى الادخار، من مجموع الاستثمار الضروري بالنسبة لبنية الاقتصاد المنشودة. ففي اقتصاد لا يتخلى عن الشكل اللامركزي لقطاع خاص واسع جداً، يساعدُ تدخُّلُ الاقتصاد العام والاستثمار العام المعيارَ المسترد في توزيع الدخول، إلا أنه لا يحل محله.

4 ـ إن الاختلافات القطاعية في الإنتاجية، وبالتالي في الأجور، في اقتصاد لا مركزي، تنتج عن التغيرات البنيوية ذاتها الملازمة للنمو والتنمية. فالأجر المدفوع على الإنتاجية المتوسطية يثبّط القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة ويشجّع القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة. فهو يتضاد مع ارتفاع الإنتاجية الإجمالية في الفترة المتوسطة ومع الحث على الشغل والاستثمار والتجديد. فلنتحاشَ نسيان ذلك لمصلحة الجميع ـ في أي نظام كان ـ أمام المطالبات في تساوي الأجور والأوضاع Statuts.

ويرجع ما تقدم إلى التوكيد على أن سياسة صحيحة في الأجر والربح هي، ـ في أي نظام كان ـ الشرط المسبق على إجراء مشاركة آخر. وبدونها، تتعرض هذه التدابير النوعية التي لشد ما أخطؤه في تركيز الانتباه عليها إلى أن تكون مجرد أعذار.

ويُرى ذلك عند النظر نظرة تأليف في المشاريع التي تم تقديمها أثناء السنوات الأخيرة بهدف الاشتراك في التمويل الذاتي أو في فضل

ـ القيم الصافية في أصول المنشآت[1].

جرى كل شيء كما لو أن مُقَدِّمي الاقتراح كانوا يريدون أن يلفتوا انتباه الشغيلة إلى «مقدار» رأسمالي مرتفع ارتفاعاً استثنائياً: هذه هي حال التمويل الذاتي، أو مجموع الأرباح غير الموزعة الذي، إذا ما نُسِبَ إلى تكوين رأس المال القائم، إنما يمثل 70 أو 80% في الأمم المصنعة في أوروبا الغربية ونحو 120 ـ 130% في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة.

ولنشر إلى أن المنشآت التجارية الكبيرة، في بلدان الشرق، تسعى إلى أن تتحرر من «الخطة»، قليلاً على الأقل، فيما يخص تموينها بالمواد الأولية وتمويلها.

وفي الغرب، كان يجب على معلومات دقيقة، تضاف إلى قليل من التفكير، أن تتبين في التمويل الذاتي القائم أساساً أسيء اختياره جداً بالنسبة لمشاركة الشغل.

ويستخلص جزء الربح غير الموزع من الربح القائم، من الفرق بين، سلعة ذات قيمة من جهة وسلع وسيطة وأجور وفوائد صافية مدفوعة إلى الدائنين من جهة أخرى. وهذا الربح القائم يكون إذاً ما يكون عليه السعر والأجر. إذ تَفْتَرِض مشاركة، يُدافع عنها، يمكن أن يكون هناك مشاركة محلية للشغل في ربح استغلال، أو تتضمن قبولاً أعشى لأجور استغلال. وتغدو السيطرة المسبقة على تكون الربح القائم ضرورية من الناحية النظرية. فإذا لجأت الشركات إلى التمويل الذاتي بكثافة، يعني ذلك أن سوق الرساميل المالية تنقصها وأن «الخطة» لا تردم الهوة. تحاول عندئذ الشركة أن تفرض مشروعها

(1) تقرير لجنة دراسة مشكلة حقوق المأجورين في تزايد الأصول الناتجة عن التمويل الذاتي. تقرير، خلاصة الأعمال، ملحق، تموز ـ يوليو 1966.

الخاص ضد المعطيات المباشرة في السوق و«الخطة». ولا يبرر هذه الوسيلة أي منطق اقتصادي: إنها تفرض نفسها كضرورة. وينبغي إما إزالة اقتصاد السوق اللامركزي واستبداله، أو القبول بأن تُحَرَّر المنشأة، تحت إشرافها الخاص، مبلغاً استراتيجياً: التمويل الذاتي، الذي يتوقف عليه البحث واللااستثمار الإضافي والاستثمار الحامل للتجديد واستثمار التوسع في الأسواق الخارجية. وبوضوح بالغ، ليس اقتسام التمويل الذاتي هو الذي يمكن أن يعوّض الفوضى المزدوجة لِـ «الخطة» والسوق.

وعلى افتراض أن حجماً من الربح القائم معطى، يكون الأساسي في النظام الاقتصادي الانتقال إلى الربح الصافي، أي تقدير الاهتلاك وتمييز ربح التجديد عن ربح الاحتكار. وهاتان المهمتان هما خارج الصلاحية الإدارية والشغل التنفيذي، في أي نظام كان.

وقد تفتت المشروع على صورة تجارب مَوْضعيّة لمشاركات في الأرباح وإسهامية عمالية في الأرباح وعقود تقدم.

بلاشك نهمل على هذا النحو مسعى حاسماً. يقوم في إنشاء «رؤوس أموال شركات»، على أساس التعدد الصناعي وتديرها مجالس مشكلة من ممثلي الأطراف ومن عقلاء، أي موظفين كبار يُختارون لتخصصهم التقني وسلطانهم المعنوي. وتُغذِّيَ رؤوس الأموال هذه عن طريق ضريبة مناسبة، تطبّق على أرباح الاحتكارات دون تبرير بالإنتاجية، وعن طريق مساهمات طوعية واقتطاعات على ريوع التوطين والموقع. ويمكن أن تُحدث هذه الأموال توظيفَ احتياطات المأجورين والادخارَ العمالي والاستثمار العمالي.

ويفترض اشتراك عوامل الإنتاج في الناتج، أينما كان، معياراً عقلانياً على الصعيد الاقتصادي يتيح تخطي الأمور التالية: 1 ـ التوتر

بين مطلب الاستهلاك المباشر والاستثمار؛ 2 واللامساواة بين إنتاجيات الفروع والصناعات؛ 3 والتعارض بين عنصر الاحتكار وعنصر التجديد في الربح. وليس لحلول هذه الصعوبات أية علاقة بالاشتراك في مقادير غير محدّدة، ولا مبرّرة اقتصادياً.

المشاركة وجدلية الفرد والكل

ما قدمت سوق المنافسة الكاملة معيارَ مشاركةٍ البتة ـ إلاّ في نصوص الكتب.

ففي أيامنا، في البنيات الاجتماعية، تتخذ الفئات الوسيطة الاقتصادية والسياسية شكل احتكارات القلة وأليغارشيات، على المستوى العالمي وفي الأمة (ذلك بما أن الاقتصاد مختلط والمجتمع عبارة عن تدفصل مجموعات فرعية كبيرة منظمة: نقابات، أحزاب، جمعيات). فهناك تحكيم عام يفرض نفسه، باستثناء التسليم بأن الأقوياء يتغلبون؛ وعلى هذا التحكيم أن يُعْلَن باسم نفع جماعي لا يكون معدّلاً متوسطاً لنمو الناتج الحقيقي ولا معدَّلاً أعظم لنمو الناتج الحقيقي، بل يكون بنية. وتكون هذه البنية، بصورة أساسية، تركيباً مزيجاً من الصناعات الجديرة بالحصول على النمو الأكثر تلاؤماً مع السكان والأكثر ملاءمة في سبيل تأمين إدراج البنية الوطنية في البيئة العالمية.

ونظراً لأن الأمة باقية، فإن الشرط المسبق لكل مشاركة يتمثل في أن تأثير البنية، الذي يمارس من الخارج، فيما يخص التجارة ورأس المال والإعلام، لا يعطِي، في الواقع، قرار الدولة إلى الخارج.

وبما أنه يفْتَرض أن هذا الشرط المسبق مقر، فإن الخطة، أو ما يعادلها، كسلطة تحكيمية قادرة على معرفة مجموع الاقتصاد وتوجيهه

والفصل في شأنه، عند الاقتضاء، هي التي تتيح أن تجعل نمطي التعظيم منسجدين فيما بينهما هذين اللذين يميزان، معاً، ديناميك الاقتصاد الوطني..

نمط التعظيم الأول يخص قطاعات «الصناعات» ـ يخص تنظيم الفروع: الزراعة، الصناعة، التجارة، النقل ـ والتأليف بين الصناعات الجديدة تماماً، الحديثة، المؤقلمة.

ونمط التعظيم الثاني يخص المناطق أو الأقاليم. إذ تُوَطّن الفعاليات المعينة؛ فكل خيار يخص إحداها يهم الفعاليات الأخرى.

ولا تتطابق التعظيمات إلى الحد الأعلى «الصناعية»، على الأغلب، مع التعظيمات إلى الحد الأعلى «الإقليمية». ولا يجري طبعاً تصور التسوية، التي يبحث عنها ويؤخذ بها، داخل حيز مجال جغرافي ما ـ في سداسينا على سبيل المثال ـ بل مع الأخذ بالحسبان للصلات الفعلية لمراكز الفعالية مع الخارج.

ويتجسد التوتر بين نمطي النتائج الفضلى في «خطتنا». فهي تعيّن لنفسها هدف التصنيع بإبراز بعض الأولويات. وتحدد لنفسها كذلك غاية تنظيم أرض المقاطعات، أي نوعاً من التصحيح لحالات التفاوت في التنمية بين المناطق الكبيرة.

وتنتج عن هذه المشاهدة الضرورية الملحة لضربين من السلطة السياسية، من أجل تنظيم المشاركة السياسية والاقتصادية لمجموعات السكان مع وضع الخيارات الجماعية.

تصدر السلطة الأولى عن السكان بكاملهم، عن جمهور الفرنسيين، وتنشأ عن مواطنين أشداء بقدر كاف من أجل أن يمنحوا السلطة المركزية القوة والاستقرار اللازمين من أجل الحفاظ على بنية

وطنية تطورية ومن أجل إخضاع أعمال احتكارات القلة الاقتصادية والمالية إلى هذه الأفضلية. وتؤثر هذه السلطة على أقطاب التنمية وعلى مجموعات النمو، أي على المال والصناعات الجديدة والصناعات الأساسية.

وتنبثق السلطة الأخرى الثانية عن مصالح ومطامح مجموعات سكانية مرضعية، في «المناطق» إن صح القول، بشرط أن يكون للجمعيات الإقليمية، أياً كان منشؤها ووضعها، صلاحية محددة تحديداً دقيقاً، ـ فلا تتداخل مع السلطة الوطنية بتاتاً.

ولأن النزعة الإقليمية لا تعترف بهذا التمييز فإنها تتعرض لإضعاف السلطة المركزية، من غير أن تؤسس سلطات إقليمية. وقد تكون أسوأ نتيجة لها، وهي نتيجة لا تُستبعد لسوء الحظ، أن توكل إلى المنشآت الخاصة الكبيرة أو إلى مجموعاتها العناية باتخاذ قرارات المصلحة العامة والنظام العام بالنسبة للأقاليم الفرنسية.

مشاركة الأوساط الثقافية وتجددها

تكشف التحليلات السابقة ـ في المجتمع الراهن، الذي يمكن أن يبقى إن سيطر على الصناعة ونظّم تخطيات للأمة ـ تكشف الخطأ الذي يوجد في تفضيل طبقة من المشاركة حصراً.

وتُعنِي المشاركة الاقتصادية المنشأة؛ وكذلك: الصناعة ومجموعة صناعات، والمجموع الوطني وعدة مجالات متعددة الجنسيات.

وتقوم المشاركة السياسية فيما يخص الخيارات الوطنية على مراكز التنمية ومحاور النمو وارتباطها بالبيئة القريبة أو البعيدة.

وتنطلق المشاركة الثقافية من مراكز الاهتمامات المادية والمعنوية

للطفولة الأولى حتى بؤر إبداع المفاهيم العلمية والأشكال الفنية ونشرها.

وهذا يعني أن الثقافة تهم الجمهور وأن مكونات للثقافة لا تعوّض إنما تصدر عن الجمهور.

ولمعرفة ذلك، لابد من الاتفاق على تعريف معبّر للثقافة في آخر القرن العشرين.

إذ غالباً ما تزال تُعَدُّ الثقافةُ بأنها ترف، ما بعد الحياة اليومية وخارجها، حتى لدى الشعوب وفي الأوساط المطلعة بقدر كاف والمزودة بتقاليد خاصة بأمور الفكر. فالعامل يقطع عمله ويغدو إنساناً مثقفاً في الفترة التي يجلس فيها أمام ملامس البيانو أو يمسك قوس كمانه. وتنم مدبرة المنزل عن ثقافتها عندما تنشد قصيدة أو تزور متحفاً. ولكن من يستطيع، دون غباوة، أن يجزئ هكذا الكائنات إلى «قطع»؟

قد يتظاهرون أحياناً بالخلط بين الثقافة والتربية. إلا أنه ما من أحد يشك في أن تُمَثِّلَ عددٍ مهما كبر من المعارف الدقيقة والواضحة، المتمازج على الأفضلِ مع نقل القيم المجربة عن طريق التقاليد، لهو شرط مسبق للثقافة وليس علامة أكيدة عليها. فالاهتمامات الممنوحة للغة، والصحبات الداخلية ذات الامتياز وعدم الرضى الفعال ذاته، إنما هي دلالات على الثقافة.

والثقافة على أهبة التحقيق ـ غير مكتملة البتة ـ هي ممارسة: هي صفة المُعاش كله، التي تسبغ الصبغة الشخصية على الأفراد، إنما لتجمعهم.

من العبث إذاً أن يوكل إلى نخبات منتقاة مهمة تحديد نمط إنساني من أجل نشره بعدئذ عن طريق السلطة أو بالإقناع. صحيح حقاً أن

الإنسان كائن يتعلم ـ وعن طريق «المجتمع» كما عن طريق «المدرسة». وكذلك «يتعلم على نفسه» الأساسي بالنسبة لجميع الآخرين ومع جميع الآخرين. فالمؤسسي الذي يلاحق الإنساني يسحق «الجديين» و«الهواة»: ومن يحاول أن يتلهى عنه يُستبعد من الثقافة الإنسانية.

والسياسة الثقافية، المطبقة على ممارسات اجتماعية ومؤسسات غريبة عن هذا الطموح الكبير، تكون عقيمة، حتى وربما على الأخص إذا أسهمت في التلاعب بالجماهير والجمهور.

إذ ترتكز الثقافة الحقة على الاصطفاء دون حذف الذي يقدم لكل فكر فرصته ولا يرفض لأحد مكانه تحت شمس المعرفة والأمل؛ إنها تفيد أكثر مما تفيد الوسائل الخارقة للاستكشاف الإنساني والكشف عن المصادر الحية التي تمثلها وسائل الإعلام الجماهيري؛ إنها تدعو الكثرة كي تحدد أعمالاً جماعية وتكشف بذلك، في العمل وفي الممارسة، معنى للمغامرة المشتركة أو تبدعه.

إن مجتمع المشاركة، علينا أن لا نخفي ذلك، هو طوباوية بالمعنى العقلاني لهذه الكلمة، وأداة نرى بفضلها تاريخ اللا إنسانية العتيق والمعاصر على نحو أفضل.

يظل مجتمعنا، كأسلافه، قاسياً على من يجمعهم. فهو يقبل بأن يكون هناك، في الأسرة المزعومة، منحطون متغطرسون وأقارب فقراء، مجرّدون حتى في تمردهم. ويكذب على الأخلاق التي يتذرع بها، الوصايا العشر وحقوق الإنسان. إنه يتعرض لخطر أن يسيطر عليه متغطرسون جدد، متعلمون وأغنياء. لا شيء حاسم قد تم اكتسابه، حتى ولو تغير بعض الشيء الهام، في العادات والوجوه.

إن «مدينة» المشاركين، التي بدأها البعض، يأمل فيها الجميع. فهي تحررنا، في القصد، الآن، من إذلال ثلاثي، غالباً ما يفرضه حتى الآن على الكثرة الاحتقارُ الذي يباعد الإنسان العادي، والخوفُ الذي يروضه على السلبية، والقلق الذي يخنقه، - كشخص - بل يدمره إن عرف أنه مُنَحَّىَ جانباً.

إن «مدينة» المشاركين اسم لحركة في الفكر؛ فهي تنتصب، ما بعد كل بنية، في فضاء الهوى الفعال بلا حدّ. فالحرية تُعلَن وتقَرَّر. إلا أن الجهد الشاق، والمهمة المضنية التي تُعَدُّ وحدها تدعى تحرراً.

* * *

الفهرس



الجمهور والطبقة

غالباً ما يثير مصطلح الجمهور والجماهير ريبة وجلة تخفي الاحتقار. فما الفرق بين الجمهور والطبقة؟ بين الجمهور والجماهير؟ هل وضع الطبقات اليوم هو على ما كان عليه قبل قرن أو نصف قرن بحيث نستخدم إحدى هذه المفردات وكأن معناها لم يتبدل؟ هذه بعض الأسئلة التي يطرحها هذا الكتاب، كي يجيب عنها في إطارها الأشمل وهو التبدلات الجذرية التي أحدثتها ـ وتحدثها ـ الثورة العلمية التقنية في بنية المجتمعات الحديثة، ففي رأي المؤلف، أن المجتمعات المصنعة تتألف من فئتين، الهوة بينهما آخذة بالاتساع: سادة الآلة وخدّامها أو الأقلية الثرية والجمهور الكبير، فالضياع بدّل موقعه، والعلاقة بين الطبقات غير ما كانت عليه في السابق. فيجب أن يُعاد اليوم النظر في موضوع صراع الطبقات لكي يكون مفهوماً فهماً صحيحاً في جدلية الجمهور ـ الأقلية، إذ لم يعد التعامل مع العصر ممكناً دون فهم الاقتصاد ومسألة الصراع الذي يدور من حوله ومعنى المنافسة.

فالكتاب بمثابة نظرة اجتماعية ـ اقتصادية جادة إلى المجتمع الحديث تكشف جوانب من أبعاده.

www.attakwin.com